Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الديم
وزارة التعليم العالي وال
جامعة السانيا – وهران
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت 2006-1989 دراسة مقارنة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة.

من إعداد:
لقرع بن علي

تحت إشراف:
أ.د بن نعمية عبد المجيد

لجنة المناقشة:

أ.د بومدين بوزيد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا.
أ.د بن نعمية عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا.
أ.د لونيس رابح	أستاذ التعليم العالي	مناقشا.
أ.د مهديد إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	مناقشا.

السنة الدراسية:
2010-2009

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهـــداء:

أهـــدي هذه الدراسة:

إلى أعـــز الناس لدي،

إلى من ربـــياني،

وسهـــرا على تعليمي،

إلى الوالدين الكريمـــين.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كلمة شكر:

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى الأستاذ المشرف:

الأستاذ الدكتور بن نعمية عبد المجيد، نظير المجهودات

التي بذلها من أجل إعداد وإخراج هذه الدراسة، وتأطيره

الجيـــد، سواء بالقراءة والنقد أو بالتصحيح والتنقيح.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

مقـــدمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيـ
مستوى الدراسات السياسية المعاصرة، أو على
دول العالم في العقود الأخيرة من القرن 20. ارتبط هذا الرواج الأكاديمي الكبير لمفهوم المجتمع المدني بظاهرة التحولات السياسية والديمقراطية التي شهدتها دول عديدة في العالم المعاصر. وقد امتد رواج هذا المفهوم إلى الدول العربية منذ الثمانينيات، فعلى صعيد المنطقة العربية شهد مفهوم المجتمع المدني الانتشار الواسع والاستعمال الكثير في الخطابات السياسية في الدول التي عرفت إجراء إصلاحات سياسية على غرار الجزائر، ومصر، ولبنان، والأردن، والكويت...وغيرها.

إن عودة إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد في الدراسات السياسية جاءت خلال ظروف معينة تميزت بانتشار موجة من التحولات الديمقراطية، وانهيار الأنظمة الاشتراكية، وسقوط الديكتاتوريات العسكرية في جنوب وشرق أوربا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا، ثمّ بداية ما يعرف بالنظام العالمي الجديد إلى جانب انتشار ظاهرة العولمة. على هذا الأساس، أصبح مفهوم المجتمع المدني مع مفاهيم التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والتنمية الشاملة بمثابة الحل الوحيد لمختلف المشاكل والأزمات التي تمرّ بها النظم السياسية في دول العالم الثالث لاسيما في الدول العربية.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة للبحث في موضوع المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت بهدف الإسهام في الأبحاث والأعمال الفكرية المتعلقة بهذا الموضوع. إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو مناقشة موضوع المجتمع المدني والتحول السياسي، وذلك من خلال البحث في تفاصيله مع السعي إلى الإجابة عن أبرز الإشكاليات المطروحة في هذا السياق، اعتمادا على إجراء الدراسة المقارنة للبلدين اللذين يشكلان الإطار المكاني للدراسة، وهما الأردن والكويت.

إن اختيار هذين البلدين يطرح العديد من التساؤلات، وعليه، ينبغي القول أن السبب العلمي في اختيار هذين البلدين يتجسد في أن كلاً من الأردن والكويت شهدتا تحولا سياسيا سلميا دون اللجوء إلى العنف، كما أنهما يتوفران على عدد مهم من المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية التي تشكل في مجموعها المجتمع المدني، كالأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات الثقافية، والحركات الاجتماعية...إلخ.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها ستسعى إ
السياسي العربي الإسلامي، كما أنه جديد على و
المجتمع المدني ما زال يشوبه الغموض والاضطراب المفاهيمي. الأكثر من ذلك كله، هو أن الكتابات العربية حول هذا الموضوع بدأت منذ الثمانينيات فقط، ممّا يتطلب الإكثار من الدراسات الأكاديمية والعلمية حول موضوع المجتمع المدني. يضاف إلى ذلك، أن عملية التحول السياسي في الأردن والكويت مرّت عليها فترة زمنية معتبرة تقدّر بأكثر من 15 سنة، الأمر الذي يفرض دراسة هاتين التجربتين العربيتين مع معرفة ايجابيتهما وسلبياتهما، ثمّ تحديد المشاكل والعوائق التي تواجههما، وذلك بهدف استخلاص النتائج التي يمكن أن تدفع نحو تطور الواقع السياسي للدول العربية. على هذا الأساس، تتلخص الدوافع العلمية لهذه الدراسة فيما يلي:

- تحديد مفهوم المجتمع المدني، وتحديد علاقته بمفاهيم أخرى مماثلة كمفهوم المجتمع الأهلي، إضافة إلى تأصيل مفهوم المجتمع المدني في الواقع السياسي العربي.
- التعرّف على واقع المجتمع المدني في الأردن والكويت من خلال دراسة تطوره التاريخي، وتحديد خصائصه، وتفسير العلاقة بينه وبين السلطة التنفيذية، ثم دراسة موقع المجتمع المدني في العملية السياسية في البلدين.
- دراسة ظاهرة التحول السياسي في الأردن والكويت من خلال معرفة طبيعة هذا التحول اعتمادا على تحديد دوافعه ثمّ تحديد مؤشراته.
- دراسة مدى وجود تأثير متبادل بين المجتمع المدني والتحوّل السياسي.

وعليه، سوف تتناول الدراسة موضوع المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1989-2006، مع العلم أن هذه الفترة الزمنية هي نفسها مرحلة التحوّل السياسي في البلدين، بحيث أنها تميزت بظهور العديد من التنظيمات والجمعيات التطوعية في البلدين. يعنى هذا أن الفترة الممتدة ما بين 1989-2006 هي التي تبلور فيها مفهوم المجتمع المدني إلى جانب إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية في الأردن والكويت.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تتمثل الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في المجتمع المدني والتحول السياسي من خلال تحليل ذلك بواسطة تفسير التأثير والتأثر المتبادل الذي قد يحدث بين هذين المتغيرين من جهة، ومن جهة أخرى تحليل مدى تأثير ضعف أو فعالية أحد المتغيرين على نجاح أو فشل المتغير الآخر. يعني هذا، أن الإشكالية البحثية تتضمن جانبين أساسيين هما: يتمحور الجانب الأول في البحث عن دور المجتمع المدني في التحول السياسي، بينما يتمحور الجانب الثاني في البحث عن تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني.

إن البحث عن إجابات لهذه الإشكالية يتطلب صياغة مجموعة من الفرضيات تكون منطلقا لهذه الدراسة، وعليه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي تتمثل فيما يلي:

- كلّما اشتدت قوّة السلطة التنفيذية، ضعفت منظمات المجتمع المدني، وفي المقابل، كلّما ضعفت السلطة التنفيذية، اشتدت قوّة المجتمع المدني.
- كلّما كان نفوذ البنى التقليدية قويا، ضعف دور المجتمع المدني.
- هناك علاقة بين النمو الاقتصادي، والاجتماعي ونمو المجتمع المدني.
- فعالية المجتمع المدني تؤدي إلى التحول الديمقراطي، فكلّما كان هناك مجتمع مدني، كان هناك تحول سياسي ناجح.
- هناك علاقة بين فشل التحول السياسي وضعف منظمات المجتمع المدني، فكلّما نجح التحول السياسي، زاد نمو المجتمع المدني وزادت فعاليته.

إن كل دراسة أكاديمية لن يكتب لها النجاح إلاّ بإتباع منهجية علمية واضحة تساعد الباحث على التحكم في موضوع بحثه. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن كل موضوع يفرض منهجه حسب طبيعته وأهدافه، فمن منطلق أن هذه الدراسة سوف تتناول موضوع المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت، يتبيّـن أن موضوع البحث متشعب ومركب يتطلب معرفة التطور التاريخي للظاهرة ثمّ معرفة واقعها في البلدين مع تحليلها وتفسيرها اعتمادا على الدراسة المقارنة بين البلدين. على هذا الأساس، فإن الموضوع محل البحث يتطلب منهجا مركبا متعدّد الأهداف والمهام، وعليه، يظهر أن هناك منهجين أساسيين سوف تعتمد عليهما هذه الدراسة هما:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- المنهج المقارن: الذي يدرس الظواهر الس
تكون هذه الظواهر مختلفة تماما آو متشابه
مع قدر من التشابه. لكن الهدف الرئيسي للمنهج المقارن يتجاوز ذلك من خلال السعي إلى معرفة دلالات التشابه والاختلاف أي اكتشاف المتغيرات المسؤولة عن التشابه والاختلاف.
- المنهج التاريخي: الذي يدرس الظاهرة السياسية في سياقها التاريخي، بحيث أنه لا يكتفي بذكر الأحداث التاريخية فقط بل يسعى إلى تفسير تلك الأحداث بهدف الوصول إلى الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بالظاهرة محل البحث.

إضافة إلى هذين المنهجين سوف تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الاقترابات والمداخل النظرية المهمة، التي ستساهم في تذليل الصعوبات مع تيسير الاقتراب من الظاهرة محل البحث من خلال تناولها من جميع الجوانب، كما تساعد هذه الاقترابات على التحليل والتفسير. تتمثل هذه الاقترابات فيما يلي:

- الاقتراب النسقي: وفقا لهذا الاقتراب يعتبر النظام السياسي نسقا يتحرك في بيئة يؤثر فيها كما تؤثر هي فيه عبر المدخلات والمخرجات، بحيث يتلقى النظام السياسي مجموعة من المطالب التي تأتيه من المجتمع يقوم بدراستها ثمّ يخرجها في شكل قرارات. تترك هذه المخرجات آثارها في البيئة فتعود مرّة أخرى عبر التغذية الاسترجاعية في شكل معارضة أو مساندة للنظام الحاكم. ويظهر استخدام الاقتراب النسقي في الفصل الثالث عند الحديث عن أحداث أفريل 1989 في الأردن والغزو العراقي للكويت سنة 1990، وما ترتب عن هذين الحدثين من إجراءات سياسية اتخذها الملك الأردني والأمير الكويتي، وقد كانت الإجراءات بداية مرحلة التحول السياسي في البلدين.
- الاقتراب الوظيفي: الذي يساعد على دراسة النظام السياسي من منطلق أنه يتكون من مجموعة من البنى مثل السلطات الثلاث، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط...الخ، بحيث أن كل بنية تقوم بوظيفة خاصة بها. ويستخدم هذا الاقتراب عند الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني في التحول

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسي في الأردن والكويت، ويستخدم كل من الملك الأردني والأمير الكويتي.

- اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع: هو الذي يدرس العلاقة والتفاعلات القائمة بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية. بمعنى آخر، يعتبر هذا الاقتراب مناسبا لدراسة العلاقة التي تربط منظمات المجتمع المدني بالسلطة السياسية في بلد معين. يتمّ ذلك من خلال البحث عن طبيعة التفاعلات القائمة بين الطرفين سواء كانت تعبر عن علاقة تكامل أو علاقة انفصال بينهما مع تفسير هذه العلاقة. ويتم توظيف هذا الاقتراب في الفصل الثالث عند التطرق للعلاقة بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني في الأردن والكويت وأثر التحول السياسي على تلك العلاقة.
- اقتراب القيادة: يركز اقتراب القيادة على دور القيادات السياسية والنخب الحاكمة في تحديد طبيعة النظم السياسية من خلال معرفة دورها في العملية السياسية، فالقيادة السياسية تتولى القيام بعدة وظائف كصنع القرار، ورسم السياسة العامة، وتحديد أهداف المجتمع، وتسوية الخلافات. ويظهر توظيف اقتراب القيادة عند التطرق لدور الملك الأردني في المبادرة بالتحول السياسي، وإعداد الميثاق الوطني سنة 1991 ووثيقة الأردن أولا سنة 2002، حيث تضمنت هاتين الوثيقتين التوجهات العامة للأردن خلال مرحلة التحول السياسي.
- مداخل التحول السياسي: تتمثل في التنمية السياسية، والإصلاح السياسي، حيث تساعد هذه الاقترابات على معرفة طبيعة التحول السياسي في بلد معين بواسطة تحديد مؤشراته، ثمّ البحث عن المشاكل الرئيسية التي تواجه عملية التحول السياسي. وتستخدم هذه الاقترابات في الفصل الثاني عند الحديث عن الأداء التنموي للمجتمع المدني ودوره في الإصلاح السياسي في الأردن والكويت، كما تستخدم عند التطرق لمؤشرات التحول السياسي في البلدين بهدف تحديد طبيعة ذلك التحول.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع الخاصة بموضوع البحث، بحيث أنه بعد الاطلاع على هذه المراجع التي تمّ تناولها بالدراسة النقدية، تبيّن أنّها تتميز بما يلي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- التنوع بين المراجع العربية، والفرنسية، والانـ
والمقالات، والوثائق الالكترونية.
- قـــلّة المصادر الأساسية في الإطار النظري وحول الدولتين: الأردن والكويت.
- تنوعها بين المراجع القديمة والمراجع حديثة الطبع والنشر، إلاّ أن المراجع الحديثة النشر تعتبر أقل من المراجع القديمة.
- غياب الدراسة التحليلية عن أغلب المراجع سواء المتعلقة بالأردن أو بالكويت، بحيث يغلب عليها الطابع الوصفي ممّا أثـــر على نوعية الدراسة.
- هناك مراجع متحيّزة جدا في دراستها للواقع السياسي الأردني والكويتي، فإمّا أن تكون متحيزة للنظام الحاكم أو تكون متحيزة للمعارضة، ممّا أفقدها طابع الموضوعية في التحليل. يظهر في هذا المجال دراسة طلال صالح إبراهيم حول «التجربة النيابية الكويتية...ما لها وما عليها» الذي اكتفى بالايجابيات دون ذكر السلبيات. ودراسة موضي عبد العزيز الحمود حول «المرأة في مجتمع ديمقراطي: حالة الكويت» التي تشيد بدور السلطة التنفيذية الكويتية في إقرار حقوق المرأة لكنها تتحامل كثيرا على مجلس الأمة وقوى المعارضة.
- لقد تمّ توخي الحذر الشديد في اقتناء الوثائق الإلكترونية الموجودة في الإنترنيت، بحيث اقتصر الأمر على استعمال مقالات لأساتذة متخصصين في العلوم السياسية سواء كانوا من العالم العربي أو من الجامعات الغربية. وعند استعمال الأرقام يتبين أن الوثائق الالكترونية تحتوي على 16 وثيقة وورقة بحثية خاصة بموضوع الدراسة لأساتذة متخصصين ومراكز بحثية متخصصة. يمكن ذكر أهمها فيما يلي:
  - محمد زاهي بشير المغيربي، «الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات»، في ندوة: «الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية»، جامعة القاهرة.
  - خالد سليمان، «المرأة والثقافة السياسية في الأردن».
  - Mousa Braizat, «Towards a More Active Party System in Jordan the Need to Develop Major Political Intellectual Trends».

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- على الرغم من الملاحظات السلبية التي تمّ ذكر
الإشارة إلى بعض المراجع الجيدة التي ساعدت

- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية.
- صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين.
- خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت.
- زياد ماجد (محرر)، التطور الديمقراطي في الأردن: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية.
- محمد سليم محمد غزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملك الأردنية الهاشمية.
- مصطفى الحمارنة، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن.
- المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
- Philipe Droz-Vincent, Moyen Orient: Pouvoirs Autoritaires, Sociétés Bloquées.

يضاف إلى هذه المراجع العديد من المقالات الجيدة التي وجدت في بعض المجلات والدوريات المتخصصة كالسياسة الدولية والمستقبل العربي، من بينها:

- كريشان كومار، «حول مصطلح المجتمع المدني.»
- هدى ميتكيس، «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق.»
- مهنا حداد، «الهوية العربية بين مؤسسات الدولة القطرية والمجتمع القبلي.»
- محمد كنوش الشرعة، «التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور– الواقع – التحديات – الآفاق.»
- فلاح المديرس، «التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير.»

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- فلاح المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي
ers la Construction de la Première Démocratie Arabe ? Une Analyse Critique des Elections en Jordanie de 1989 Jusqu'à 2003», Confluences Méditerranée.
- Paul Aarts, «Les Limites du Tribalisme Politique : le Koweït D'après Guerre et le Processus de Démocratisation», Monde Arabe: Maghreb-Machrek.
- Laurence Weert, «Quatre Modèles Théoriques Pour Penser la Société Civile Dans L'ordre Juridique International.»

لقد تمّ تقسيم الخطة المتبعة في هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية: فصل نظري، إلى جانب فصلين خصصا للمقارنة بين المجتمع المدني الأردني والمجتمع المدني الكويتي. سيخصص الفصل الأول لدراسة التصورات النظرية للمجتمع المدني والتحول السياسي، بحيث أنه ينقسم إلى ثلاثة مباحث: سيتناول المبحث الأول التصور النظري للمجتمع المدني من حيث تطوره المفاهيمي في الفكر السياسي على مر العصور بداية من نظرية العقد الاجتماعي، وهيغل، وألكسيس دو توكفيل، مرورا بأفكار كارل ماركس مع انطونيو غرامشي، وصولا إلى الفكر السياسي المعاصر بمختلف اتجاهاته، ثم تحديد الخصائص الجوهرية لمفهوم المجتمع المدني. وسيتم في المبحث الثاني التطرق إلى المداخل النظرية الرئيسية لدراسة التحول السياسي بداية بالتنمية السياسية، ثم التحول الديمقراطي، ثم الإصلاح السياسي. يأتي فيما بعد المبحث الثالث الذي سيدرس التصور النظري للعلاقة بين المجتمع المدني والتحول السياسي، من خلال إبراز مدى مساهمة المجتمع المدني في إجراء التحولات السياسية من جهة، ثمّ إبراز دور التحول السياسي في تنمية المجتمع المدني من جهة أخرى.

يأتي بعد ذلك الفصل الثاني الذي سيركز على دراسة دور المجتمع المدني في التحول السياسي في الأردن والكويت. سيتناول المبحث الأول من هذا الفصل التطور التاريخي للدولة والمجتمع المدني في البلدين منذ تأسيس الدولة إلى غاية بداية مرحلة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التحول السياسي. إلى جانب ذلك، سيتم تحديد
للمجتمع المدني في الأردن والكويت. يأتي بعـ
المسؤولة عن تأثير المجتمع المدني في التحول السياسي في البلدين سواء كانت محددات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. أمّا المبحث الثالث فإنه سيبرز دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية والإصلاح السياسي في البلدين.

بعد الانتهاء من الفصل الثاني يأتي الفصل الثالث الذي سيتطرق إلى تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت. سيضم هو الآخر ثلاثة مباحث، بحيث سيهتم المبحث الأول بمناقشة واقع وطبيعة التحول السياسي في البلدين من حيث دوافعه ومؤشراته. وسيدرس المبحث الثاني المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على التحول السياسي في الأردن والكويت. أمّا المبحث الثالث فسيدرس انعكاسات التحول السياسي على المجتمع المدني من حيث أدائه وطبيعته في البلدين.

تختتم هذه الدراسة بخاتمة عامة تضم الاستنتاجات الرئيسية حول الموضوع، إلى جانب مجموعة من التوصيات التي خرجت بها الدراسة حول المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت.

في الأخير، أتمنى أن تكون هذه الدراسة المتواضعة بمثابة إضافة إلى الدراسات المتعلقة بموضوع المجتمع المدني من جهة، ومن جهة أخرى أتمنى أن تساهم ولو بقليل في ســـد العجز الموجود في مكتباتنا الجامعية، خاصة في مجال العلوم السياسية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول:

الإطار النظري للمجتمع المدني والتحوّل السياسي

المبحث الأول: مفهوم وخصائص المجتمع المدني.

المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني.

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي.

المطلب الأول: التنمية السياسية.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: الإصلاح السياسي.

المبحث الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والتحول السياسي.

المطلب الأول: المجتمع المدني آلية للتحول السياسي.

المطلب الثاني: التحول السياسي عامل لتفعيل المجتمع المدني.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تتمحور هذه الدراسة حول مفهومين متداولين الحاضر، وهما مفهوم المجتمع المدني ومفهوم التحول السياسي. وبما أن الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة تتركز أساسا حول العلاقة بين المفهومين، فإنه ينبغي تناول التصورات النظرية الرئيسية التي ظهرت حول المفهومين.

المبحث الأول: مفهوم وخصائص المجتمع المدني.

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي ليس لها تعريفا جامعا مانعا، ذلك لأنه شهد تطورا في تحديد معانيه ودلالاته منذ ظهوره إلى الآن، كما اختلفت المدارس السياسية العديدة في تعريفه. من هذا المنطلق، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مايلي:

المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني.

المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني.

يعتبر مصطلح المجتمع المدني من أصل لاتيني Civilis Societas، وهو يعدّ من أكثر المفاهيم السياسية قدما، بحيث بدأ استعماله في أوربا حوالي سنة 1400[1]. دخل الاستعمال الانجليزي عن طريق الترجمة اللاتينية Societas Civilis للمفهوم الذي جاء به أرسطو Koinonia Politike أي الدولة أو المجتمع السياسي، الذي يقصد به مجموعة من الناس الذين تحكمهم سلطة سياسية[2]. منذ ذلك التاريخ بدأ مفهوم المجتمع المدني يشغل اهتمام العديد من المفكرين السياسيين، أمثال هوبس، ولوك، وروسو، وهيغل، وماركس، وغرامشي، والمفكرين المعاصرين.

[1]- Christian Savès, «La Société Civile Contre L'état», dans: Eric Zernik, La Pensée Politique (Paris : Editions Ellipses, 2003), p.325.
[2]- Sunil Khilnani, «The Development of Civil Society», in: Sudipta Kaviraj and Sunil Khilnani, Civil Society: History and Possibilities (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p.17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- نظرية العقد الاجتماعي:

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أشهر النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني في الفكر السياسي، بحيث أنها تشمل أفكار كل من توماس هوبس، وجون لوك، وجون جاك روسو.

يميّز توماس هوبس Thomas Hobbes بين المجتمع الطبيعي والمجتمع المدني، فالمجتمع الطبيعي هو الذي تسوده الفوضى والحرب والعلاقات العدوانية بين الأفراد. أمّا المجتمع المدني فهو مجتمع منظم بواسطة سلطة عامة تتأسّس بموجب عقد يتنازل فيه الأفراد عن إراداتهم وحقوقهم الطبيعية (الحرية، والمساواة)، لصالح شخص الحاكم أو جمعية حاكمة، بحيث يعمل هذا الشخص الحاكم على ضمان مصالح الأفراد وأمنهم. إذن، وفقا لتوماس هوبس المجتمع المدني هو المجتمع السياسي أو الدولة[1]، غير أن هذا العقد المشكّل للمجتمع المدني لا يحتوي على إنشاء جمعيات، وإنّما هو عبارة عن تسليم مشترك لحقوق الناس جميعا لصالح شخص واحد يمثلهم ويتصرف مكانهم[2].

يعتبر جون لوك John Locke هو الآخر من رواد نظرية العقد الاجتماعي، بحيث أنه يتفق مع هوبس في تمييز المجتمع الطبيعي عن المجتمع المدني، لكنه يرى على خلاف هوبس أن المجتمع الطبيعي هو الذي يكون فيه الناس أحرارا ومتساوين ومستقلين طبيعيا، تسود بينهم علاقات سلمية. أمّا المجتمع المدني فهو الذي يتميّز بوجود سلطة سياسية تعمل على وضع القوانين مع تطبيقها، إضافة إلى توفير الأمن والراحة للأفراد. يعني ذلك أن المجتمع المدني ينشأ بواسطة التعاقد الذي يتـــمّ بين الأفراد، فيضعون حاكما واحدا يحكمهم ويمتلكون قانونا عاما، ممّا يمكنهم من تحقيق الاندماج فيما بينهم. في هذه الحالة يدخل الأفراد في المجتمع المدني بهدف تأسيس شعب واحد ورجل سياسي واحد وحكومة واحدة، أمّا إذا لم يحققوا ذلك فإنهم ما زالوا في المجتمع الطبيعي[3]. وقد عبّر جون لوك عن ذلك بقوله: «أيّ عدد من الناس يتّحدون

---

[1]- Simone Goyard-Fabre, Hobbes: Le Citoyen (Paris: GF Flammarion, 1982), pp.143-144.
[2]- Ibid., p.144.
[3]- John Locke, Two Treatises of Civil Government, Introduction by: W.S.Carpenter (London: Every Man's Library, 1970), pp.159-165.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في مجتمع، وينهي كل واحد منهم سلطته في تنف
ذلك وذلك هو فقط المجتمع السياسي أو المجتمع المدني.»[1]

ينطلق جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau من العائلة التي يعتبرها المجتمع الطبيعي الوحيد الذي تتجسد فيه الحرية مع المساواة، كما يعتبر أنّ الملكية هي الدافع الأساسي إلى انتقال الأفراد من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني بواسطة العقد الاجتماعي[2]. يقول روسو: «الإنسان الأوّل الذي سيّج أرضا، فقال هذا لي، ثمّ وجد أناسا من البساطة بحيث أنهم صدّقوه، ذلك الإنسان هو المؤسّس الفعلي للمجتمع المدني.»[3] هكذا يتأسس المجتمع المدني عند روسو، بواسطة تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لصالح الجماعة تحت الإدارة العليا للإرادة العامة التي يجسّدها الحاكم. وهنا تصبح الجماعة تسمى الشعب، فيتحوّل الأفراد إلى مواطنين يتمتعون بالسّيادة ويشاركون في قضايا المجتمع المدني الذي هو نفسه المجتمع السياسي، أو كما سمّاه روسو دولة المدينة[4].

تتمثل الخلاصة الكلّية لنظرية العقد الاجتماعي في أنّ توماس هوبس، وجون لوك، وجون جاك روسو استعملوا مفهوم المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي والدولة، ثمّ اعتبروه نقيضا للمجتمع الطبيعي، بمعنى أن مفهوم المجتمع المدني كان يقصد به الانتقال من حالة المجتمع الطبيعي إلى حالة المجتمع السياسي المنظم.

2- المجتمع المدني عند وليام فريدريك هيغل William Friedrich Hegel:

يعتبر هيغل هو أوّل من فصل بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني في كتابه "فلسفة الحق"، بحيث أنه رفض التداخل بينهما الذي أقرّه مفكروا العقد الاجتماعي[5]. لقد ميّز هيغل بين ثلاثة عناصر أساسية تتجسّـــد في العائلة التي تمثل المجتمع الطبيعي الوحيد،

---

[1]- Ibid., p.160.
[2]- Jean–Jacques Rousseau, Du Contrat Social (Paris: Union Générales D'éditions, 1973), pp.61-62.
[3]- Jean-Jacques Rousseau, Discours sur L'origine et Fondements de L'inégalité Parmi Les Hommes (Paris : Edition Gallimard, 1969), p.94.
[4]- Jean–Jacques Rousseau, Du Contrat Social, Op.Cit., pp.74-77.
[5]- Christian Savès, Op.Cit., p.325.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والدولة التي تعبر عن المجتمع السياسي، ثمّ المجتمع المدني التي تقع بين العائلة والدولة. إن الانتقال من العائلة إلى المجتمع المدني في نظر هيغل جاء نتيجة عجز الأسرة عن تلبية جميع حاجات الفرد حيث بقيت وحدة أخلاقية لتربية الأطفال لا أكثر، عكس المجتمع المدني الذي يعتبر مجالا تتصادم فيه مصالح الأفراد الذين تسود بينهم الأنانية التي تجعل كل فرد يلبي رغباته على حساب الآخرين[1]. من جهة أخرى، حدّد هيغل في كتابه "فلسفة الحق" المكوّنات الأساسية للمجتمع المدني، وهي التي تتمثل في نظام الحاجات، ونظام القضاء، والتعاونيات. وهو يؤكد ذلك بقوله أن: «المجتمع المدني يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: نظام الحاجات، ويقصد به نظام العلاقات الاقتصادية الذي يمكّن الأفراد من إشباع حاجاتهم بواسطة العمل الذي يقومون به. وهناك نظام القضاء والشرطة، الذي يتولى حماية الحرية العامة للأفراد إلى جانب حماية ملكيتهم الخاصة. إضافة إلى نظام التعاونيات، الذي يتولى الدفاع عن المصالح الخاصة للأفراد والجماعات على أساس أنها مصالح عامة.»[2] من هذا المنطلق، يظهر أن المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني، يتمثل في ذلك المجال الواسع الذي يضم مجموعة من العلاقات الاقتصادية والتعاونيات مع إيجاد آليات قضائية وإدارية في إطار الدولة لتنظيم المجتمع[3].

3- المجتمع المدني عند ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville:

لم يستعمل توكفيل مصطلح المجتمع المدني، لكنه تحدّث عن الجمعيات والمنظمات المدنية مع تحليل دورها في أمريكا. وقد عبّر توكفيل عن أهمية الجمعيات بقوله أن: «الأمريكيين على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء الجمعيات، فليس عندهم شركات تجارية وصناعية يشاركون فيها جميعا فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع...فحينما نجد الحكومة في فرنسا على رأس مشروع جديد، نجد في بريطانيا رجلا وجيها من ذوي المكانة، أمّا في أمريكا فلا شك في أنّـــنا

[1]- G.W.F.Hegel, Philosophy of Right, Translated By: S.W Dyde (Ontario, Canada: Batoche Books Kitchener, 2001), pp.153-154.
[2]- Ibid., p.159.
[3]- كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة – التطور – التجليات (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1998)، ص.64.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سنجد جمعية.»[1] يعني ذلك أن مفهوم توكفيل للم
التي يشكلها المواطنون طواعية فينتمون إليها بإرادتهم ممّا يجعلها تقوم بدور فاعل في الحياة العامة. تتمثل هذه الجمعيات المدنية في المؤسسات التجارية، والمؤسسات الصناعية، والجمعيات الدينية، والروابط العلمية والأدبية، ودور النشر. لقد أقرّ توكفيل بأنّ هذه الجمعيات تعتبر مهمّة جدّا للتطور والتقدّم، بحيث تكون هي صاحبة المبادرة من جهة، وتساهم في الحدّ من استبداد السلطة أو تدخلها في شؤون الأفراد من جهة ثانية. في هذا الإطار، يقول توكفيل: «ليس هناك شيء جدير بأن يسترعي اهتمامنا مثل الجمعيات الأدبية والأخلاقية في أمريكا. ولا شك في أنّ ما فيها من الجمعيات السياسية والصناعية يستلفت النظر بقوة...ومن ذلك فعلينا أن نسلّم بأنها لازمة للشعب الأمريكي لزوم الجمعيات السياسية والصناعية...فكي يظل الناس متحضرين، أو إن هم أرادوا أن يكونوا كذلك، يجب أن ينمو فيهم فـــن تكوين الجمعيات ويترقى هذا حتى يكتمل بنفس النسبة التي يزداد بها مبدأ المساواة في الأحوال الاجتماعية ويترقى بينهم.»[2]

4- المجتمع المدني في النظرية الماركسية:

تتضمن النظرية الماركسية أفكار كل من كارل ماركس، وانطونيو غرامشي، بحيث أنهما كان لهما دورا مهما في إضافة أبعاد جديدة لمفهوم المجتمع المدني.

يقول كارل ماركس Karl Marx أن: «شكل التحوّلات أو التغيرات المشروطة بوجود قوى الإنتاج في كل المراحل التاريخية السابقة هو المجتمع المدني... وبالتالي، المجتمع المدني هو البؤرة الحقيقية، أو المسرح الحقيقي للتاريخ كلّه.»[3] لقد كان ماركس متحمّسا جدّا في البداية لمفهوم المجتمع المدني لذا فصله عن الدّولة من خلال جعله أساس وجوهر التاريخ كلّه، فالمجتمع المدني يقوم بتمثيل الدولة في نشاطه، كما أنه يعتبر هو القاعدة المادية للدولة، بحيث أنّه يضمّ قوى الإنتاج، ورأس المال، وأشكال

[1]- ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل، تصدير: محسن مهدي، الجزآن: الأول والثاني (القاهرة : عالم الكتب، 1991)، ص.480.
[2]- المرجع نفسه، ص.484.
[3]- Karl Marx, Friedrich Engels, L'idéologie Allemande, Première Partie: Feuerbach, Traduction de: Renée Cartelle Et Gilbert Badia, Introduction de: Jacques Milhau (Paris: Editions Sociales, 1972), p.72.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العلاقات الاجتماعية[1]. إلاّ أن كارل ماركس تخلّى مستبدلا إياه بمفهوم المجتمع البرجوازي، الذي يقوم على انقاض المجتمع الإقطاعي ليضمّ طبقتين كبيرتين هما البرجوازية والبروليتاريا. يقوم المجتمع البرجوازي في نظر ماركس على مبادئ الليبرالية، والدولة التمثيلية، والمنافسة البرجوازية، وحرية الصحافة، والمساواة، ومن خلال هذه المبادئ، هو يمثل البنية الفوقية للدولة[2]. من هذا المنطلق، يظهر أن المجتمع المدني حسب التفسير الماركسي هو المجتمع البرجوازي الذي يكون مجالا للصراع السياسي والصراع الطبقي.

لم تقتصر إسهامات النظرية الماركسية على كارل ماركس فقط، وإنما ظهر مفكر ماركسي آخر في بداية القرن العشرين، كانت له إسهامات كبيرة حول ظاهرة المجتمع المدني، إنه المفكر والسياسي الإيطالي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci. لقد عاد غرامشي إلى قراءة أفكار هيغل مع أفكار ماركس من جهة، ومن جهة أخرى قام بدراسة الواقع الإيطالي ليصل إلى مفهوم جديد للمجتمع المدني. يقول غرامشي: «يمكن في هذه اللحظة إقامة مستويين كبيرين في البنية الفوقية: الأوّل يمكن أن يسمى المجتمع المدني، الذي يقصد به مجموعة التنظيمات التي تسمى خاصة. أمّا المستوى الثاني فهو مستوى المجتمع السياسي أو الدّولة. هذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة التي تقوم بها المجموعة المسيطرة على كامل المجتمع، إلى جانب وظيفة السيطرة المباشرة التي تتجسّد في الدولة أو الحكومة الشرعية.»[3] يظهر هنا، أنّ الجديد الذي جاء به غرامشي يتمثل في اعتبار أن كلا من المجتمع المدني والمجتمع السياسي ينتميان إلى البنية الفوقية، بحيث أنهما يشكلان الدولة الموسّعة. يتمثل المجتمع السياسي في السلطة السياسية بمختلف أجهزتها التي تقوم بوظيفة السيطرة، أما المجتمع المدني فهو مجموعة التنظيمات الخاصة التي تقوم بوظيفة الهيمنة الثقافية والأيديولوجية، كما أن هناك علاقة تكاملية وثيقة بين المجتمعين المدني والسياسي تستمد منها الدولة مشروعيتها[4]. من جهة

[1]- Ibid., pp.78-79.
[2]- Karl Marx, Friedrich Engels, Manifeste du Partie Communiste, Introduction de: Jean Bruhat (Paris: Editions Sociales, 1976), p.50.
[3]- Antonio Gramsci, Gramsci Dans Le Texte (Paris: Editions Sociales, 1977), pp.606-607.
[4]- Sunil Khilnani, Op.Cit., p.16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أخرى، حدّد غرامشي مكوّنات المجتمع المدني الأدبية، والصحافة، والجمعيات الخيرية، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية[1].

5- المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر:

يمكن تناول مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر من خلال اتجاهين هما: الفكر السياسي الغربي المعاصر، والفكر السياسي العربي الإسلامي.

1.5- الفكر السياسي الغربي المعاصر: يشمل الفكر السياسي الغربي المعاصر اتجاهين أساسيين، هما: الاتجاه الأوربي، والاتجاه الأمريكي.

* **الاتجاه الأوربي:** يمثله العديد من المفكرين السياسيين من انجلترا، وفرنسا، وألمانيا، ومن أشهرهم جون كين، وجان وليام لابيار، وكريشان كومار، وبرتراند بادي، ويورقن هابرماس، وبرنار لويس، حيث ساهم كل واحد منهم في تقديم تعريف معيّن للمجتمع المدني.

يرى جون كين John Keane أنّ المجتمع المدني هو الذي: «يتكوّن من الجمعيات غير الحكومية التي تكون فيها أغلبية مركّبة أو معقدة من الأفراد، والجماعات، والمنظمات، والحركات الاجتماعية، والمبادرة المدنية. المجتمع المدني هو الذي يشجّع الفضائل كالتواصل، والتضامن، والتفتح، والتسامح، وقبول الاختلاف، واللاّعنف، والحرية، والعدالة.»[2] من خلال هذا التعريف، يتبين أن جون كين ركّز على مكونات المجتمع المدني التي تتمثل في الجمعيات غير الحكومية المستقلة عن سلطة الدولة، مثل الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية، كما ركّز على الخصائص الأخلاقية للمفهوم، فالمجتمع المدني في نظره هو مجتمع التواصل، والتضامن، والتسامح، والحرية.

يعتبر هذا التعريف قريبا جدّا من التعريف الذي قدّمه برنار لويس Bernard Lewis الذي يقول أنّ: «مفهوم المجتمع المدني يستعمل ضدّ السلطة السياسية، وهو يمثل جزءا من المجتمع يتموقع بين العائلة والدولة. يقوم على أساس تأسيس الجمعيات

[1]- Antonio Gramsci, Op.Cit., pp.599-600.
[2]- John Keane, «Eleven Theses on Markets and Civil Society», Presented in the Conference «Markets and Civil Society», European Civil Society Network (CISO) Meeting (Madrid), 25 June 2004, p.02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والروابط من خلال حرية المبادرة، كما أن النشـ
تحقيق المصلحة. أمّا المكوّنات الأساسية للمجتمع المدني فهي المؤسسات الاقتصادية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والنوادي، والفرق الرياضية، والجمعيات العلمية، والأحزاب السياسية.»[1] إن تعريف برنار لويس مستنبط من مفهوم هيغل للمجتمع المدني، يظهر ذلك عندما حدّد موقع المجتمع المدني بين العائلة والدولة، ثمّ حدّد خصائصه في الطوعية، وحرية المبادرة، والسعي إلى تحقيق المصلحة. من جهة أخرى، سار على نفس نهج جون كين في تحديد مكونات المجتمع المدني المتمثلة في مختلف المنظمات غير الحكومية من أحزاب سياسية، ونقابات مهنية وعمالية، ومؤسسات اقتصادية...الخ. أمّا برتراند بادي Bertrand Badie فيرى أنّ: «البناء التاريخي لمفهوم المجتمع المدني تمحور حول ثلاثة مبادئ متمايزة: اختلاف الفضاءات الاجتماعية الخاصة مقارنة مع المجال السياسي، وفردانية الروابط الاجتماعية التي تمنح للمواطنة قيمة أولوية، والعلاقات داخل المجتمع تكون أفقية بحيث تفضل المنطق الجمعوي في البناء الجماعي العام، الذي يهمّش الهويّات الخصوصية لصالح الهوية الوطنية (القومية).»[2] استعمل برتراند بادي في هذا التعريف مفهوم الفضاء الاجتماعي الخاص للدلالة على المجتمع المدني، لكنه أكّد على أن هذا الأخير مختلف عن المجتمع السياسي والدولة، بحيث أنه يتميز بالروابط الفردية، والمواطنة، والعلاقات الأفقية، والاعتماد على التكوين والتنظيم الجمعوي، كما حدّد برتراند بادي الهدف الأسمى للمجتمع المدني بأنه تكوين الدولة الأمة بواسطة القضاء على الانتماءات الضيقة.

من خلال التعريفات السابقة يبدو أن كل من جون كين، وبرنار لويس، وبرتراند بادي اتفقوا على أن المجتمع المدني مختلف ومستقل عن الدولة، يتكون من التنظيمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الاقتصادية، والنقابات...إلخ، كما أنهم وضعوا مجموعة من الخصائص لمفهوم المجتمع المدني، أهمها الطوعية، وحرية المبادرة، والعلاقات الأفقية، والقيم الأخلاقية المثلى.

[1]- Bernard Lewis, Islam (Paris: Quarto Gallimard, 2005), p.1261.
[2]- Bertrand Badie, L'état Importé: L'occidentalisation de L'ordre Politique (Paris: Editions Fayard, 1992), p.116.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يختلف المفكر الألماني يورقن هابرماس S السابقين عندما يقول أن المجتمع المدني: «يقصد به مجموع الشبكات النشيطة في المجال السياسي العام الذي لا يقوم على الجهاز الإداري أو الحكومي، كما لا يقوم على نظام السوق...المجتمع المدني إذن، يدلّ على القطاع خارج السوق، وغير المؤسّسي، بحيث يكون ذلك في مستوى خارج جهاز الدولة وبنى السلطة.»[1] يعني هذا أنّ المجتمع المدني عند هابرماس يقصد به الرّأي العام المستقل عن الدولة والاقتصاد (السوق)، بحيث أنه يتكون من مختلف الجمعيات والمنظمات والحركات التي تعمل في المجال العام، كالجامعات، والنقابات، والكنائس، ووسائل الإعلام...إلخ[2].

من خلال هذه التعريفات يظهر أنّ الاتجاه الأوربي يركّز في تعريفه للمجتمع المدني على أنّه ذلك المجال الخاص المستقل عن الدّولة، وهو الذي يتكوّن من الجمعيات والمنظمات ذات الطابع السياسي، والنقابي، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي. وعلى هذا الأساس سمّي مفكّروا الاتجاه الأوربي بالمعمّمين.[3]

* **الاتجاه الأمريكي:** يمثل هذا الاتجاه العديد من المفكرين الأمريكيين، كأندرو أراتو، وجيفري ألكسندر، ونانسي روزنبلوم، وروبرت بوست. أكّد جين كوهين Jean Cohen مع أندرو أراتو Andrew Arato أنّ المجتمع المدني هو: «مجموعة جمعوية وسيطة تقع بين العائلة والدولة، تتكوّن من عدّة منظمات تتمتع بالاستقلالية في علاقتها مع الدولة، كما أنها تتكوّن طواعية بواسطة أعضاء المجتمع من أجل حماية مصالحهم وقيمهم.»[4] ينطلق هذان المفكران من مفهوم هيغل، بحيث يعتبران أن المجتمع المدني هو مختلف الجمعيات والتنظيمات الطوعية الوسيـــطة التي تتموقع بين

---

[1]- Laurence Weert, «Quatre Modèles Théoriques Pour Penser La Société Civile Dans L'ordre Juridique International», Rapport Tel Que Présenté Lors du Séminaire Fermé: «Société Civile et Démocratisation des Organisation Internationales», 28 et 29 Mai 2004, à L'université Libre de Bruxelles, p.28.

[2]- Ibid., pp.29-30.

[3]- كريشان كومار، «حول مصطلح المجتمع المدني»، ترجمة: عدنان جرجس، مراجعة: زهرة أحمد حسين، الثقافة العالمية، ع.107، جويلية 2001، ص ص.38-39. ومازن هاشم، «شبكة العلاقات الاجتماعية ومفهوم المجتمع المدني»، رؤى، ع.20، 2003، ص.33.

[4]- John Keane, «Can Civil Society Become More Civil? » Plenary Lecture Delivered to the Conference «A Place For All? Comparing Civil Societies in Scotland and Northern Ireland», Wednesday 8th September 2004, p.02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العائلة والدولة بشرط أن تكون هذه التنظيمات لتعمل على حماية مصالح الأفراد. إلى جانب ذلك، يرى جيفري الكسندر Jeffrey C.Alexander أنّ: «المجتمع المدني هو فضاء اجتماعي مستقل، يتيح للأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية إمكانية التنظيم، من أجل إلغاء أو تحويل علاقات القوّة في المجتمع، خاصة في القضايا الكبرى.»[1] يعنى ذلك، أن مفهوم المجتمع المدني هو فضاء اجتماعي منظم في شكل حركات اجتماعية أكثر منه فضاء سياسي أو اقتصادي، يعمل في استقلالية عن سلطة الدولة. أكّـد هذه الفكرة بول وابنر Paul Wapner عندما قال أن: «المجتمع المدني هو المجال الذي يجتمع فيه الأفراد طواعية من أجل التعبير عن أنفسهم مع تتبع مختلف الأهداف غير الاقتصادية بشكل عام.»[2] يركّز وابنر هنا على أن الطوعية والبناء الجماعي هي الأسس الجوهرية التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني، كما أنه يصر على أن الأهداف التي ينبغي أن تسعى إليها هذه المنظمات تتنافى مع المنطق الربحي والاقتصادي.

يتضح من خلال هذه التعريفات أنّ مفهوم المجتمع المدني عند المفكّرين الأمريكيين يتمحور حول مجموعة الرّوابط التطوعية اللاّربحية المستقلة عن الدولة. وبمعنى آخر هم يستثنون المؤسّسات الاقتصادية والتجارية والأسواق والمؤسسات الرّبحية من مجال المجتمع المدني، لهذا السبب سمّي الاتجاه الأمريكي بإتجاه الحد الأدنى[3].

2.5- الفكر السياسي العربي المعاصر: بدأ تناول مفهوم المجتمع المدني على مستوى الفكر السياسي العربي في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، غير أنه أصبح الآن من أكثر المفاهيم السياسية انتشارا في مختلف الأعمال الفكرية العربية[4]. يمكن تقسيم هذه الأعمال إلى الاتجاهات التالية: الاتجاه التراثي، والاتجاه التقليدي، والاتجاه الحداثي.

* **الاتجاه التراثي المحافظ:** يرجع هذا الاتجاه إلى التاريخ العربي الإسلامي ليبحث عن مفاهيم وظواهر تقترب من المفاهيم الغربية، ففي الميراث العربي والإسلامي توجد

---

[1]- Ibid., p.03.
[2]- Ibid., p.04.
[3]- كريشان كومار، المرجع السابق، ص.39. ومازن هاشم، المرجع السابق، ص.33.
[4]- كريم أبو حلاوة، المرجع السابق، ص.100.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مفاهيم أهل الحل والعقد، والمجتمع الأهلي، والج
الإسلام. يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تلك المفاهيم تشكل بدائل ايديولوجية للمفاهيم الغربية كالمجتمع المدني، والمجتمع، والمواطن، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع إهمال السياق التاريخي الذي وجدت فيه المفاهيم التراثية العربية الإسلامية[1].

يعتبر وجيه كوثراني في هذا الإطار، من رواد الاتجاه التراثي المحافظ، فهو يرى أنّ المجتمعات العربية والإسلامية عرفت في تاريخها قيام العديد من الظواهر والمؤسسات التي يمكن اعتبارها مؤسّسات مجتمع مدني، مثل ظاهرة المدينة، والنشاط التجاري، والوحدات الإنتاجية والحرفية، حيث كانت نقطة ارتكاز تلك المؤسسات المسجد، والطرق الصوفية، والأوقاف. لقد لعبت هذه الفضاءات دور الوسيط بين الحاكم (السلطة) والأفراد، كما أنّها شكّلت إطارا مؤسّسيا لتقديم عدّة خدمات اجتماعية لمختلف الجماعات في المجتمع العربي الإسلامي قديما[2]. يقول وجيه كوثراني حول أهمية هذه البنى: «لابدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الحركة الاجتماعية سواء اتجهت إلى التنسيق مع الهيئة الحاكمة أو إلى الاحتجاج والرفض مع حركات العامة، أو كجزء منها، فإنّها كانت في كل الأحوال تعبيرا سياسيا مستقلاً عن سياسة الهيئة الحاكمة.»[3]

* **الاتجاه التقليدي:** يقوم أصحاب الاتجاه التقليدي بالجمع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، فيرفضون التمييز والفصل بينهما باعتبار أن هذين المفهومين يعبّران عن شيء واحد. إنهم يشيرون إلى أن تمييز المجتمع المدني عن المجتمع الأهلي يهدف إلى علمنة المجتمعات العربية مع إضعافها أمام الدولة دون الوصول إلى تكوين مجتمع مدني حقيقي. وهم يبرّرون أفكارهم بالدّور التاريخي الذي لعبته الجماعات الأهلية أثناء المرحلة الاستعمارية على مستوى المقاومة الثقافية[4]. يتزعّم برهان غليون هذا الاتجاه

---

[1]– أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2000)، ص.43.

[2]– وجيه كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ورقة قدمت إلى ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001)، ص ص.124–128.

[3]– المرجع نفسه، ص.127.

[4]– بوعلي ياسين، «المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني»، عالم الفكر، ع.03، جانفي/مارس 1999، ص ص.45–47.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال تعريفه للمجتمع المدني بأنه: «كل التنظ
التي تغطي ساحة النشاط الحر، غير المنظم بنظام واحد وعام من قبل السلطة، والـذي يسمح لهذا النشاط بالنمو، التنافس، التجدّد، والإبداع....فالجمعيات، النقابات، التكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافية، الأخلاق، العادات والتقاليد كلّهـا مـن ميدان المجتمع المدني والمجتمع الأهلي الذي يسعى من خلاله البعض إلى إدانة جـزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء آخر.»[1] من هنا، يبدو بوضوح أنّ برهـان غليـون لا يميّز إطلاقا المجتمع المدني عن المجتمع الأهلي، كما يظهر كذلك أنـه ينتقـد بشـدّة المفكّرين الذين يتمادون في الفصل بين المفهومين داعيا إياهم إلى احترام خصوصـية المجتمعات العربية وعدم إخضاعها للمفاهيم الغربية.

* **الاتجاه الحداثي:** يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، فالمجتمع المدني هو الذي يتكوّن من مؤسسات حديثة تتنافس سلميا وديمقراطيا في العملية السياسية، بهدف المساهمة في تحقيق الاندماج الوطني. أمّا المجتمع الأهلي فهو الذي يتكوّن من بنى تقليدية اثنية تكرّس التخلف، كما أنها تعتبر عائقا سياسيا واجتماعيا وتاريخيا أمام تكوّن مؤسسات المجتمع المدني[2]. في إطار هذا الاتجاه ظهرت عدّة تعريفات للمجتمع المدني، يمكن عرض أهمّها فيما يلي:

يقرّ محمد عابد الجابري بأنّ المجتمع المدني هو: «المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية. أعني المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدّها الأدنى على الأقل. إنّه بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات...الخ.»[3] ومنه، فإن المجتمع المدني عند الجابري هو المجتمع الديمقراطي.

---

[1]– برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية»، ورقة قدمت إلى ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001)، ص.738.

[2]– عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني (بيروت: إفريقيا الشرق، 2001)، ص ص.20–24.

[3]– محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، في: مجموعة من المؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2000)، ص.184.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يرى علي أبو طالبي في نفس الاتجاه، أنّ: الشرق الأوسط كمجال للمجموعات المختلفة عن الدولة...تعبير المجتمع المدني يستعمل الآن للإشارة إلى الأندية، والتنظيمات، والجماعات الوسطية بين سلطة الدولة والمواطنين.»[1] أمّا مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في القاهرة، فيعرّف المجتمع المدني بأنّه: «مجال مختلط من الجمعيات، والأندية، والنقابات، والاتحادات، والأحزاب السياسية، يهدف إلى تحسين العلاقة بين الدولة والمواطن، ممّا يعني أنّ المجتمع المدني ينبغي أنّ يكون علماني الأيديولوجية، مدنيا في سلوكه، مؤيدّا للإصلاح الديمقراطي.»[2] من خلال استقراء هذه التعريفات، يظهر أنّ الاتجاه الحداثي يفصل فصلا تامّا بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، كما أنه يقرّ أنّ مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات علمانية تتمثل في الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات الثقافية، والمؤسسات الاقتصادية، أي مختلف التنظيمات المدنية الحديثة غير الإرثية وغير الحكومية.

يمكن القول بعيدا عن تلك الاختلافات القائمة بين مختلف الاتجاهات حول تعريف المجتمع المدني، أن التعريف الذي قدّمه سعد الدين إبراهيم هو الأحسن، فهو يعرّف المجتمع المدني بأنه: «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة فيه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من: الجمعيات، والروابط، والنقابات، والأحزاب، والأندية، والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو ارثي.»[3] وقد تـــمّ اختيار هذا التعريف لأنه يشمل مختلف الاتجاهات تقريبا سواء كانت غربية أو عربية، على الرغم من أنه يستثني التكوينات التقليدية والاثنية من مفهوم المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، حـــدّد مجموعة

---

[1]- Ali R.Abootalbi, «Civil Society, Democracy, And the Middle East», Middle East Review Of International Affairs, Vol.02, N.03, September 1998, p.46.

[2]- Sean L.Yom, «Civil Society and Democratization in the Arab World», Middle East Review Of International Affairs, Vol.09, N.04, December 2005, p18.

[3]– فالح عبد الجبار، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص.05.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخصائص التي تشكل جوهر المجتمع المدني: الـ
الأخلاقية، والإدارة السلمية للتنوع والتعدد، وتحقيق مصالح الأفراد، كما أنه حدّد مكونات المجتمع المدني من أحزاب، وجمعيات، ونقابات....الخ.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني.

يتناول هذا المطلب عنصرا أساسيا يعتبر مكمّلا للمطلب السابق، لأنّه سوف يركّز على تحديد الخصائص الأساسية التي تشكّل جوهر مفهوم المجتمع المدني، فعلى الرّغم من أنّ المفكّرين وجدوا صعوبة في وضع تعريف محدّد وشامل لمفهوم المجتمع المدني، إلاّ أنهم قدّموا مجموعة من الخصائص التي تميّز مفهوم المجتمع المدني عن المفاهيم والظواهر السياسية الأخرى من جهة. ومن جهة ثانية، تحدّد هذه الخصائص مدى قوّة وفاعلية المجتمع المدني. على هذا الأساس، يمكن حصر أهم السمات الخاصة بالمجتمع المدني الفاعل في الطوعية، والتنظيم، والمؤسسية، والتعددية، والقيم الأخلاقية، والوظيفة الدفاعية، وثقافة المشاركة.

1- الطوعية والفعل الإرادي الحر:

تعتبر الطوعية هي الخاصية الأساسية الأكثر أهمّية التي يجب أن تتوفر في منظمات المجتمع المدني، بحيث أنّ مفهوم المجتمع المدني يستعمل للتعبير عن مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأفراد، أساسها الفعل الإرادي الحر. وقد أكّد كل من وروبرت بوست Robert C.Post ونانسي روزنبلوم Nancy L.Rosenblum هذه الخاصية، بقولهما أنّ: «مفهوم المجتمع المدني هو مجال الجمعيات التطوعية المنظمة على أساس إيديولوجي ومهني، أو على أساس النشاط الاجتماعي والمصلحة والقوة، والمكانة.»[1] وبهذا يختلف المجتمع المدني عن الأسرة والعشيرة والقبيلة التي ينتمي إليها الفرد بالوراثة، كما أنه يختلف عن الدولة التي ينتمي إليها الأفراد بالقوّة أو بالإقليم الجغرافي

[1]- Nancy L.Rosenblum, Robert C.Post, Civil Society and Government (Princeton: Princeton university Press, 2001), p.03.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أو بجنسيتها المفروضة، أمّا الانتماء إلى منظما
على أساس المبادرة الفردية التطوعية الحرّة ومعايير حديثة كالمهنة، والتعليم...الخ[1].

2- التنظيم:

المجتمع المدني هو مجتمع منظم، يتكوّن من مجموعة من التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تخضع لتنظيم معيّن مع قواعد معيّنة. يعنى ذلك أن المجتمع المدني يتكوّن من المنظمات الحديثة التي قد تكون أحزابا سياسية أو أندية أو نقابات عمالية أو اتحادات مهنية أو غرف تجارية وصناعية أو جمعيات خيرية أو روابط ثقافية أو اتحادات نسائية وطلابية[2]. كل هذه التنظيمات تمثل شرائح اجتماعية معينة، تعمل على الدفاع عن مصالحها سواء في مواجهة الدولة أو في مواجهة قوى أخرى كالقبيلة والعشيرة.

3- المؤسسية:

يعرّف صامويل هنتنغتون Samuel Huntington المؤسسية بأنّها: «العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا. إنّ مستوى المؤسساتية في أيّ نظام سياسي يمكن تعريفه بتكيّف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته.»[3] تشكل المؤسسية وفقا لهذا التعريف معيارا لقوة المجتمع المدني أو ضعفه. وقد حدّد هنتنغتون أربع مؤشرات يمكن على أساسها قياس درجة مؤسسية المجتمع المدني، هي: التكيّف، والتعقيد، والاستقلالية، والتجانس.

- التكيّف: يقصد به قدرة المجتمع المدني على التكيّف مع التحوّلات البيئية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. يقاس التكيّف بثلاثة مؤشرات هي التكيّف الزمني الذي يتطلب أن يكون عمر التنظيم طويلا، وهناك التكيّف الجيلي الذي يشير إلى حجم التداول السلمي للقيادة بين الأجيال، ثمّ التكيّف الوظيفي

[1]- فالح عبد الجبار، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المرجع السابق، ص.05.
[2]- جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة: إلياس حنا إلياس (بيروت: منشورات عويدات، 1977)، ص.72.
[3]- صامويل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، ط.1، 1993)، ص.21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذي يدل على قدرة التنظيم على تكييف يحافظ على بقائه واستمراره[1].

- التعقيد: تؤدي زيادة درجة تعقيد منظمات المجتمع المدني إلى ارتفاع مستواها المؤسساتي. أمّا المقصود بالتعقيد فهو التعدّد المؤسساتي البنيوي الهيكلي إلى جانب التنوّع والتخصص الوظيفي مع تنوّع الأهداف، ممّا يؤدّي إلى الاستقرار والقدرة على التكيّف[2].
- الاستقلالية: ينبغي أن تكون تنظيمات المجتمع المدني مستقلة بمصالحها وقيمها المتميزة بعيدا عن تأثير الدولة أو القوى الاجتماعية الأخرى، فحسب رأي هنتنغتون، يؤدي فقدان الاستقلالية إلى فساد التنظيمات السياسية، خاصة فقدان الاستقلال المالي أو الاعتماد على التمويل الخارجي[3].
- التّجانس: كلّما زادت درجة تجانس واتحاد منظمات المجتمع المدني، كلّما ارتفع مستواها المؤسساتي، من هنا يظهر أن المجتمع المدني هو مجتمع التضامن والتجانس بواسطة الإجماع الفعلي، والاستقلالية، والتنسيق، والانضباط[4].

4- القيم الأخلاقية والسلوكية:

يجسّد المجتمع المدني مجموعة من القيم الأخلاقية السلوكية الفضيلة، التي تتمثل في التواصل، والتضامن، والتفتح، والاحترام، والتسامح، والمساواة، وقبول الاختلاف، وقبول الانتقاد، واحترام الرّأي الآخر، واللاّعنف، وتبني الحرية، ونشر قيم العدالة. ومنه، يجب على تنظيمات المجتمع المدني أن تلتزم بهذه القيم سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو بينها وبين مؤسسات الدولة[5]. إن هذه القيم هي نفسها قيم المواطنة وقيم الديمقراطية، ممّا يؤدّي إلى القول بأنّ المجتمع المدني هو مجتمع المواطنة، ومجتمع الديمقراطية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص.22-27.
[2]- المرجع نفسه، ص ص.27-29.
[3]- المرجع نفسه، ص ص.30-31.
[4]- المرجع نفسه، ص ص.32-34.
[5]- John Keane, «Eleven Theses On Markets And Civil Society», Op.Cit., p.02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5- العلاقات الأفقية:

تشير هذه الخاصية إلى أنّ المجتمع المدني هو شبكة من العلاقات الافقية بين المواطنين، بحيث لا تكون هذه العلاقات علاقات عمودية رأسية كتلك العلاقة السّائدة بين السلطة والمواطن، ممّا يعني أن هذه العلاقات تتضمّن قيم التسامح، وثقافة الحوار، والاعتراف بالآخر، إضافة إلى قيم التعاون، والتنافس، والصراع السلمي في إدارة أو تسوية الخلافات داخل منظمات المجتمع المدني وفيما بينها، أو تسوية الخلافات التي يمكن أن تقوم بين تلك المنظمات والسلطة التنفيذية[1]. إن توفر هذه القيم يجعل من المجتمع المدني يختلف عن الدولة من جهة، ويختلف عن القبيلة من جهة أخرى.

6- التعددية:

لا يقصد بالتعددية هنا التعدّدية السياسية أو التعدّد الكمي للمنظمات والجمعيات فقط، لكن المقصود بها يتضمّن كذلك التعدّدية الأخلاقية إلى جانب التعددية المعرفية الفكرية، بحيث أنّ: «تشكّلات المجتمع المدني هي منبع لتقوية وتحكيم الحقائق المختلفة لا حقيقة واحدة متعلقة بفرد أو فئة. وحتى لو كانت الحقيقة واحدة فإنّ الأفراد لديهم مناهج متنوّعة للحصول عليها.»[2] وهذا يعني أنه في ظل المجتمع المدني يجد كل فرد فضاء للتعبير عن أفكاره، وتجد كل فئة مجالا لإثبات وجودها دون أي إقصاء للأخر، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع.

7- الدّور والوظيفة:

تتأسس مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق غايات محدّدة مع أهداف معيّنة، بحيث تتمحور هذه الأهداف حول خدمة المصلحة العامة، والدّفاع عن حقوق المواطنين ومصالحهم، والحدّ من تجاوزات السلطة واستبدادها، مع العلم أن هذه الأغراض قد تكون سياسية أو ثقافية أو نقابية أو مهنية. إن الغاية والهدف الأسمى للمجتمع المدنـــي

---

[1]- الحبيب الجنحاني، «المجتمع المدني بين النظرية والممارسة»، عالم الفكر، ع.03، جانفي/مارس 1999، ص.36.

[2]- أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، ترجمة: حيدر حب الله (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2001)، ص.79.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ليس تحقيق الربّح بل تغيير السياسات القائمة مـ

الإطار، يعرّف كريم أبو حلاوة المجتمع المدني بانه: «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، مثال ذلك الأحزاب السياسية. ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها. ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية. ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.»[2]

8- ثقافة المشاركة:

إن المجتمع المدني الفاعل تسوده ثقافة المشاركة والانتماء، وليس ثقافة الخضوع، ممّا يعني أنه مبني على نشر القيم الديمقراطية، وإقرار التعددية السياسية، واحترام المعارضة، ونشر حرية الرأي والتعبير، وتبني مبدأ التغيير السلمي للسلطة. يبرز هنا دور كل من المؤسسات الثقافية، والمؤسسات التربوية والتعليمية، ودور وسائل الإعلام مع الأحزاب السياسية في تنمية المشاركة السياسية[3].

9- الخاصية الأخيرة للمجتمع المدني: تتمثل في أنّه يشكّل مفهوما جزئيا من منظومة مفاهيمية كلّية شاملة تشتمل على مجموعة من المفاهيم المترابطة فيما بينها، منها: مفهوم المواطنة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية،...الخ[4].

هذه هي جملة الخصائص العامة التي تميّز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي والدّولة، كما أنها تميّزه عن البنى القبلية العشائرية. وهذه الخصائص هي التي تساهم في نمو المجتمع المدني بواسطة تنمية قدراته وفاعليته في العملية السياسية.

---

[1]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة»، في: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ط.2، 2001)، ص.292.

[2]- كريم أبو حلاوة، «إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني»، عالم الفكر، ع.03، جانفي/مارس 1999، ص.11.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص.297.

[4]- كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، المرجع السابق، ص.102.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

انطلاقا من الخصائص التي تـــمّ عرضها سا

المجتمع المدني هو مجتمع منظم يتكوّن من الجمعيات والمنظمات ذات الطابع المؤسساتي، بحيث تسوده علاقات أفقية تعاقدية طوعية حرّة، تجسّد قيم التسامح، والتعاون، والحوار، والاعتراف بالآخر، والتنافس السلمي. أمّا الدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني فيتمثل في خدمة مصالح المواطنين، والدّفاع عن حقوقهم، والحدّ من تضخم سلطة الدولة، وتوسيع المشاركة السياسية، وتحقيق التوازن بين المجتمع والسلطة السياسية.

إنّ استقراء هذه الخصائص يبيّن الأهمّية التي أصبح يكتسيها مفهوم المجتمع المدني عند مختلف المثقفين والمفكّرين، إلى جانب المكانة التي أصبح يحظى بها سواء عند القوى السياسية أو عند الحكومات في العقود الأخيرة. في هذا السياق، عبّر عزمي بشارة عن أهمية المجتمع المدني بقوله: «لقد بات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة يقدّم إجابة جاهزة عن العديد من المسائل، فهو الردّ على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة. وهو الـــردّ على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية. وهو الردّ على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن. وهو أيضا الردّ على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى.»[1] وبالتالي، فقد أصبح المجتمع المدني حاليا يشكل عنصرا فاعلا لتحقيق الإصلاح السياسي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية.

[1]– عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.31.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة

يعتبر مفهوم التحوّل السياسي مفهوما واسعا شاملا ينطوي على مفاهيم أخرى مرتبطة به، مثل التّنمية السياسية، والتّحوّل الديمقراطي، والإصلاح السّياسي. على هذا الأساس، سوف يتمّ التطرق في المبحث الثاني إلى المداخل النظرية التي اهتمت بمسألة التحوّل السياسي، وفقا للمطالب الآتية:

المطلب الأول: التنمية السياسية.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: الإصلاح السياسي.

المطلب الأول: التنمـــية الســـياسية.

لقد ظهرت نظرية التنمية السّياسية بهدف دراسة النّظم السياسية في حدّ ذاتها، فالنمو ليس اقتصاديا فحسب، بل قد يكون سياسيا كذلك. يتـــمّ ذلك بواسطة الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث، وتسمى هذه العملية بالتنمية السياسية[1]. من هنا، انتقلت الدّراسات السياسية من حقل الدّراسات القانونية الشكلية إلى حقل الدّراسات السلوكية بهدف الوصول إلى كيفية إحداث التنمية السياسية في الدول حديثة الاستقلال في إفريقيا وآسيا.

1- تعريف التنمية السياسية:

اختلف المفكّرون في تعريف التنمية السّياسية، فكلّ مفكر انطلق من معيار معيّن وحسب وجهة نظره. يعرّفها ألفريد دياموند Alfred Diamant بأنّها: «العملية التي يستطيع النظام السياسي من خلالها أن يكتسب مزيدا من القدرة لكي يحقّق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطوّر نماذج جديدة للتنظيم. لكي تستمرّ هذه العملية خلال الزمن يتعيّـــن أن يوجد نظام سياسي مركزي متخصّص قادر

[1]- Roger-Gerard Schwartzenberg , Sociologie Politique (Paris: Editions Montchrestien, 5.éd, 1998), p.193.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على تعبئة الموارد وممارسة القوّة على كافة السياسية عند ديامونت حول اكتساب النظام السياسي لقدرات جديدة تمكّنه من تحقيق مطالب الأفراد بواسطة تعبئة الموارد من خلال بناء السلطة المركزية مع تخصص المؤسسات المكونة للنظام السياسي. في نفس السياق، يرى إيزنستات Eisenstadt: «أنّ التنمية السياسية تشير إلى نمط التنظيم السياسي والاجتماعي المتطوّر الذي يتفاعل من أجل انجاز الأهداف والحاجات الاجتماعية، ويتضمن إستراتيجية الحكام في المواءمة بين التنظيم السياسي والأهداف الاجتماعية.»[2] يعني ذلك أن التنمية السياسية تعبّر عن التطور السياسي إلى جانب التطور الاجتماعي الذي يمكّن النظام السياسي من الاستجابة لمطالب المجتمع مع انجاز الأهداف الإستراتيجية للنخبة الحاكمة. أمّا ولفقان زابف Wolfgang Zapf فيرى أن التنمية السياسية تتمحور حول المعاني الآتية: «أولا: هي العملية التي بدأت منذ الثورة الصناعية إلى جانب الثورة السياسية في نهاية القرن 18 مع تطور المجتمعات في أوربا الغربية وأمريكا اللاتينية. ثانيا: هي المحاولات الناجحة أو الفاشلة للتقليل من الفجوة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة. ثالثا: هي محاولة المجتمعات الحديثة إصلاح أو حل المشاكل الداخلية الجديدة للتكيف مع التغيرات الدولية ومحيط العولمة.»[3] تعني التنمية السياسية هنا أنها عملية تاريخية طويلة، بدأت منذ نهاية القرن 18 مع الثورة الصناعية وبداية التغيير السياسي في أوربا الغربية، ثمّ عبّـرت في مرحلة أخرى عن محاولات الدول المتخلفة تحقيق التطور السياسي والاقتصادي بهدف الالتحاق بالدول المتقدمة. ويستعمل مفهوم التنمية السياسية حاليا للتعبير عن عملية الإصلاح أو التحديث السائدة في الدول المتقدمة بهدف التكيف مع التحولات الدولية التي فرضتها العولمة في مختلف المجالات. إضافة إلى ذلك يحدّد ولفقان زابف المحاور الكبرى للتنمية السياسية في بناء الدولة الأمة، وتوسيع

[1]– محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثالث: التغير والتنمية السياسية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (31)، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986)، ص.35.

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص.14.

[3]- Wolfgang Zapf, «Modernization Theory and the Non-Western World», Paper Presented to the Conference: «Comparing Processes of Modernization», University of Potsdam, December 15-21, 2003, p.01.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المشاركة السياسية، وإعادة التوزيع، وتحقيق ال
للأفراد، وعقلانية الثقافة السياسية[1]. أمّا هان س.بارك Han S.Park فيعرّف التنمية السياسية انطلاقا من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إنها تتمثل في: «قدرة النظام السياسي على إقناع وإرضاء الحاجات المتغيّرة لأفراد المجتمع، تقوم خلالها المؤسسات السياسية بأداء عدّة مهمّات خصوصية: تشكيل النظام، والاندماج السياسي، وتوسيع الموارد، وإدارة الصراعات.»[2] يوضح هذا التعريف أن التنمية السياسية هي تلك العملية التي يقوم بها النظام السياسي بهدف الاستجابة لمطالب المجتمع، وتحقيق الاندماج الوطني، وتحصيل موارد جديدة، والإدارة السلمية للصراعات.

يبدو أنّ التّعريف الذي قدّمه لوسيان باي Lucian W.Pye هو أحسن تعريف للتنمية السياسية، بحيث أنّه قدّم التعريفات الآتية:

« التنمية السياسية بوصفها مطلبا للتنمية الاقتصادية.

التنمية السياسية هي نموذج السياسة في المجتمعات الصناعية.

التنمية السياسية هي تعبير عن التحديث السياسي.

التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة القومية.

التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.

التنمية السياسية هي عملية التعبئة الجماهيرية والمشاركة.

التنمية السياسية هي عملية بناء الديمقراطية.

التنمية السياسية تعني الاستقرار والتغيّر النظامي.

التنمية السياسية هي التعبئة والقــوّة.

التنمية السياسية تعني إحدى جوانب عملية التغيّر الاجتماعي ذات الأبعاد المتعدّدة.»[3]

يعتبر هذا التعريف هو الأحسن لأنه تعريف شامل يعبّر عن التنمية السياسية بوصفها عملية تغير اجتماعي كلي تمسّ النظم السياسية في مختلف المجالات، اقتصاديا، وسياسيا، وإداريا، وقانونيا، بحيث تهدف إلى تحقيق عدّة أهداف أهمّها: بناء

---

[1]- Ibid., p.02.

[2]- Stephen Chilton, Grounding Political Development (Minnesota: University of Minnesota, 2.éd, 1999), p.14.

[3]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص ص.26-32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولة الأمة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وإصلا
السياسية...الخ.

من خلال استقراء هذه التّعريفات يتضح أنّ جوهر التنمية السياسية يتمحور حول خصائص النظم السياسية الغربية، التي يمكن بواسطتها الخروج من حالة التخلف السياسي إلى حالة التحديث السياسي. تتمثل هذه الخصائص في النّمو الاقتصادي، وحركة التصنيع، والديمقراطية الليبرالية، والمشاركة السياسية، وعلمانية الثقافة السياسية، وبناء الدولة الأمّـــة.

2- مؤشرات التنمية السياسية:

حدّد لوسيان باي المؤشرات الأساسية لقياس درجة التنمية السياسية في بلد معين، بحيث لخصها فيما يلي: التنوع البنيوي، وقدرة النظام السياسي، والاتجاه نحو المساواة.

- التنوع البنيوي والتخصص الوظيفي: تتميّز النظم السياسية الحديثة بوجود درجة عالية من التنوع البنيوي: برلمانات، وهيئات تنفيذية، وأجهزة إدارية، ومؤسسات قضائية، وأحزاب سياسية، وجماعات مصالح، وجماعات ضاغطة، ووسائل إعلام، وجمعيات...الخ، مع العلم أن كل بنية تتخصص في أداء وظيفة معينة، في المقابل النظم المتخلفة تحتاج إلى التنوع البنيوى مع التخصص الوظيفي لأنها تتميّز بسيطرة هيئة واحدة على ممارسة كل الوظائف[1].
- الاتجاه نحو المساواة: يرتبط الاتجاه نحو المساواة بمجموعة من العناصر الأساسية التي تتمثل في المشاركة الشعبية في النشاطات السياسية (الانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة). يضاف إلى ذلك عمومية أو سيادة القانون بحيث يصبح القانون عاما غير شخصي مع المساواة في تطبيقه دون تمييز، كما يجب أن يكون التوظيف في المناصب العامة على أساس الكفاءة والانجاز، لا على أساس الانتماء الطبقي أو الاثني[2].

[1]- Roger-Gerard Schwartzenberg, Op.Cit., p.196.
[2]- Ibid., p.198.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- قدرة النظام السياسي: حدّدها قابريال ألموند Bingham Powel في القدرة الإستخراجية، والقدرة التنظيمية، والقدرة التوزيعية، والقدرة الرّمزية، والقدرة الاستجابية، والقدرة الدولية[1]. في هذا الإطار، يجب أن يمتلك النظام السياسي قدرات كاملة على الاستخراج والتنظيم قبل أن يبدأ في توزيع الموارد، كما أن التمايز البنيوي ضروري لتنمية مستوى أعلى من الاستخراج والتنظيم. من جهة أخرى، ينبغي تنمية البنى المؤدية لوظائف التحويل كجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والنقابات، والأجهزة البيروقراطية، لأن مستويات تطور الأداء السياسي ترتبط ببعضها البعض[2].

3- أزمات التنمية السياسية:

في سياق القيام بعملية التنمية السياسية تتعرض الأنظمة السياسية إلى مجموعة من أزمات التنمية السياسية، وهي تتمثل فيما يلي:

- أزمة الهوية: تعتبر أزمة الهوية أولى وأخطر الأزمات التي يواجهها النظام السياسي. تظهر هذه الأزمة عند محاولة صهر الولاءات التقليدية سواء كانت إقليمية أو قبلية أو عرقية في بوتقة الولاء القومي، بحيث يجب أن يكون ولاء الفرد للدولة فقط، وليس للانتماءات الفرعية مثلما هي الحال في العديد من الدول الإفريقية[3].
- أزمة التوزيع: يقصد بها دور النظام السياسي في توزيع الثروات والامتيازات، كما أنها تعبّر عن درجة التفاوت في الدخل بين النخب السياسية والجماهير[4].
- أزمة الشرعية: ترتبط أزمة الشرعية بالنخب الحاكمة أو بالمؤسسات السياسية أو ببعض السياسات المنتهجة من طرف الحكومات، بحيث أنها تعبر عن عدم رضا الجماهير على الواقع السائد في المجتمع. وبالتالي، هي تعبّـــر عن رفض

---

[1]- قابريال ألموند، بينغهام باول الابن، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة:أحمد علي أحمد عناني، مراجعة: أحمد حمودة (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1980)، ص ص.183-187.

[2]- المرجع نفسه، ص.199.

[3]- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002)، ص.320.

[4]- المرجع نفسه، ص ص. 320-321.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأفراد للحكومة القائمة والمطالبة بر.. للمؤسسات الرسمية للدولة[1].

- أزمة المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية إحدى مقومات التنمية السياسية، فبينما تتمتع المجتمعات الحديثة بتوسع المشاركة على نطاق واسع من الجماهير، تظهر أزمة المشاركة في الدول المتخلفة نتيجة لسلوك النخب الحاكمة أو نظم الحزب الواحد أو نتيجة عوامل أخرى مثل ارتفاع نسب الأمية، وارتفاع مستوى الفقر، وسوء توزيع الثروة[2].
- أزمة التغلغل: تتمثل أزمة التغلغل في مدى تغلغل أجهزة الحكومة المركزية في المجتمع من جهة، أو مدى انتشارها في مختلف أنحاء الدولة من جهة أخرى[3].
- أزمة الاندماج والتكامل: تعبّر عن مدى تنظيم النظام السياسي بصفة عامة كنظام علاقات متفاعلة، سواء العلاقات داخل أجهزة النظام، أو العلاقات بين المنظمات والجماعات، أو العلاقات بين النخب الحاكمة والمواطنين[4].

في سياق الحديث عن أزمات التنمية السياسية، تظهر أهمّية تسلسل حل تلك الأزمات، بحيث أنّ: «إحدى مشكلات المجتمعات المتخلفة في العالم الثالث هي أنّها تكاد تواجه أزمات التنمية السياسية كلّها في وقت واحد، في حين أنّ البلاد المتقدّمة في أوربا وأمريكا غالبا ما واجهت تلك الأزمات بشكل متوال، كما أنّ ترتيب مواجهة هذه الأزمات غالبا ما يطبع النظم السياسية.»[5] ومن هنا، تظهر صعوبة تحقيق التنمية السياسية بالنسبة للدول المتخلفة، باعتبارها لم تكن محظوظة كالدول المتقدمة في إيجاد الحلول لمختلف أزماتها على مر السنين. إن دول العالم الثالث أصبحت مطالبة الآن بتحقيق التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتحول الديمقراطي في نفس الوقت.

---

[1]– أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص ص.33–35.

[2]– المرجع نفسه، ص ص.38–42.

[3]– السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981)، ص.58.

[4]– المكان نفسه.

[5]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (117)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص..35

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: التحــوّل الديمقراطي.

يعتبر التحوّل الديمقراطي من أهم المداخل النظرية الرئيسية لدراسة التحوّل السياسي، خاصة بعد موجة التحوّلات الديمقراطية التي شهدها العالم المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن 20[1]، بحيث أصبحت عملية التحول الديمقراطي ظاهرة عالمية، ممّا يستوجب دراستها من حيث مفهومها، وشروطها، ودوافعها، وأنماطها.

1- تعريف التحوّل الديمقراطي:

لقد قدّمت عدّة تعريفات لظاهرة التحوّل الديمقراطي، منها التعريف الذي قدّمه جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter بقوله أن: «التحول الديمقراطي هو عملية تغيّر تهدف إلى إقامة نظام مؤسسي يؤدي إلى توسيع مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية.»[2] في نفس السياق، يذهب لاري دياموند Larry Diamond إلى القول أن التحوّل الديمقراطي هو: «الانتقال إلى نظام حكم يتمكّن فيه المواطنون من اختيار حكامهم أو ممثليهم، كما يتمكنون من تغييرهم بطريقة منتظمة بواسطة انتخابات حرّة ونزيهة.»[3] من جهته أكّــد ريتشارد بانيقاس Richard Banegas على أن: «التحوّل الديمقراطي بكل بساطة هــو فترة غامضة لتغيّر النظام، يمكن تعريفه بأنّه فترة الجريان أو المدّ المؤسسي والتردّد، حيث أنّ القاعدة والمعيار الديمقراطي يوضع

1- لقد قام كل من دافيد إيستين David L.Epstein، وروبرت باتس Robert Bates، وجاك قولدستون Jack Goldstone بتقديم تصنيف للنظم الديمقراطية في العالم سنة 2003، فوجدوا أنه من مجموع 195 دولة هناك 24 دولة مستقرة تماما، مثل: استراليا، كندا، ايطاليا، ألمانيا، السويد، بريطانيا...الخ، و5 ديمقراطيات مستقرة هي: لاتفيا، استونيا، إثيوبيا بعد 1993، مقدونيا، ناميبيا، و9 ديمقراطيات جزئية، منها: إسرائيل، لبنان، روسيا، و37 دولة تتراوح بين الديمقراطية الجزئية والنموذج الاستبدادي، مثل: إندونيسيا، إيران، سوريا، سنغافورة، البارقواي، مالاوي، غانا، هايتي ألبانيا ...الخ. انظر:

David L.Epstein, Robert Bates, Jack Goldstone, «Democratic Transitions», Paper Prepared for Presentation at the Midwest Political Science Association Meetings, Chicago, IL, April 3-6, 2003, Preliminary Draft; Draft of October 13, 2003, pp.23-24.

2- Joseph Schumpeter, Capitalisme, Socialisme et Démocratie: 3 et 4 Parties, Traduction Française (Québec: La Bibliothèque Paul-Émile Boulet, 2002), p.110.

3- Larry Diamond, «Democracy, Development and Good Governance: The Inseparable Links», Annual Democracy and Governance Lecture Center for Democratic Development at the British Council Hall, Accra (Ghana), March 1, 2005, p.01.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كمقياس للشرعية وتوجيه وإرشاد إدراكات وسلوك

الديمقراطي عند هؤلاء المفكرين الغربيين هو عملية تغيير مستمر تتعرض لها النظم السياسية بهدف تحقيق القيم الديمقراطية المتمثلة في توسيع المشاركة السياسية، وتحقيق المؤسسية، واحترام حقوق الإنسان، وترسيخ الشرعية، وإجراء انتخابات تنافسية.

من جهة أخرى، ساهم المفكرون العرب في تعريف ظاهرة التحول الديمقراطي، فعبد الإله بلقزيز استعمل مفهوم الانتقال الديمقراطي للدّلالة على مفهوم التحوّل الديمقراطي الذي يعرّفه بأنّه: «عملية تغيير ثوري وجذري وسلمي لعلاقات السلطة في المجال السياسي، ولعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي، أي أنّه عملية بناء نظام سياسي واجتماعي بقيم ديمقراطية، وبعيدا عن استعمال العنف الثوري.»[2] إن التحول الديمقراطي عند بلقزيز هو الوصول إلى بناء نظام سياسي جديد يختلف جذريا عن النظام القديم، بحيث يتميز بالتداول السلمي على السلطة مع تطبيق القيم الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، عرّف بلقيس أحمد منصور التحوّل الديمقراطي بأنّه: «عملية تدرجية تتحوّل إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.»[3] يعني ذلك أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير تدريجي تمسّ بصفة خاصة المؤسسات والعملية السياسية من خلال إقرار التعددية الحزبية، وتقوية السلطة التشريعية، ونشر ثقافة المشاركة، وتحقيق الشرعية الشعبية والدستورية للنخب الحاكمة.

يتضح من خلال التعريفات السابقة أنّ التحوّل الديمقراطي هو عملية تغيّر معقد أو انتقال مستمر من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، يحدث فيها تغيّر النظام السياسي من حيث قيمه ومؤسّساته وإجراءاته وثقافته وعملياته، ممّا يعني أنّ التحوّل الديمقراطي هو عملية مسار تاريخي تحدث وفق مراحل معينة. وهي تتمثل في أزمة النظام السلطوي، ثم مرحلة انهيار النظام التسلطي، تليها مرحلة بداية التحول نحو

[1]- Richard Banegas, «Les Transitions Démocratiques: Mobilisations et Fluidité Politique», p.24.

[2]– عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.123.

[3]– بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2004)، ص.28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الديمقراطية، ثم مرحلة استقرار الديمقراطية، التي والنضج الديمقراطي. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى انه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه المراحل تتخللها مخاطر العودة إلى النظام التسلطي[1]. ومنه، فإن إنجاح عملية التحوّل الديمقراطي تتطلب شروطا معينة، حدّدها روبرت دال Robert Dahl في:

- الرّقابة على المؤسسة العسكرية والأمنية من طرف السلطات المدنية المنتخبة.
- نشر القيم الديمقراطية، وتقوية ثقافة المشاركة في المجتمع.
- غياب أي رقابة أو تدخل من طرف قوّة أجنبية معادية للديمقراطية.
- وجود نظام اقتصادي حديث مبني على آلية اقتصاد السوق.
- التجانس الثقافي والانسجام بين مختلف الهويّات الإثنية المتواجدة في المجتمع[2].

2- المداخل النظرية المفسرة للتحوّل الديمقراطي:

يميّز المفكرون بين عدّة مداخل نظرية لتفسير عملية التحوّل الديمقراطي، فهناك المدخل التحديثي، والمدخل الانتقالي، والمدخل البنيوي.

* المدخل التحديثي:

يركّز أصحاب المدخل التحديثي على الرّبط بين العملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بمعنى أنّ الديمقراطية هي متغيّر تابع للتنمية الاقتصادية، وأن هذه الأخيرة شرط أساسي لحدوث التحول الديمقراطي. لقد أكّـد سيمور مارتن ليبست[3] Seymour Martin Lipset هذه الفكرة في دراساته سنة 1959-1960، بحيث أقرّ أنّ البلدان الأكثر ديمقراطية (أوربا الغربية، وأمريكا الشمالية، وأستراليا) هي نفسها البلدان الأكثر تطوّرا من البلدان الديكتاتورية. إن التنمية الاقتصادية حسب ليبست تؤدّي إلى الاستقرار السياسي، والإجماع السياسي، والمشاركة السياسية، وتنمية المجتمع المدني[4].

---

[1]- Benjamin Smith, «Oil Wealth and Regime Change», Comments Prepared for Presentation at «Transforming Authoritarian Rentier Economies and Protectorates», Bonn, Germany, September 22-23, 2005, p.02.

[2]- Robert Dahl, De La Démocratie, Traduction de: Monique Berry (Paris: Nouveaux Horizons, 1998), p.141.

[3]- سيمور مارتن ليبست هو عالم اجتماع سياسي أمريكي.

[4]- Larry Diamond, Gary Marks, «Seymour Martin Lipset and the Study of Democracy», pp.05-08.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*** المدخل الانتقالي:**

انتقد دانكوارت روستو Dankwart Rustow في دراسته "التحوّل نحو الديمقراطية عام 1970"، المدخل التحديثي الذي اهتم بالعوامل المساهمة في تثبيت الديمقراطية واستمراريتها، لكنه أهمل الجانب الأهم المتمثل في كيفية إقامة الديمقراطية. قام روستو للإجابة على هذه الإشكالية، بدراسة مقارنة بين تركيا والسويد مستخدما المدخل الانتقالي الذي يركّز على المنهج التاريخي، فتوصّل إلى أنّ التحوّل الديمقراطي في هذين البلدين مرّ بـــ 4 مراحل أساسية تتمثل في: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، ثم المرحلة الإعدادية التي تتميز بالصراع بين النخب القديمة والنخب الجديدة، تليها مرحلة القرار أو إنهاء الصراع التي تتميّز بتوسيع المشاركة السياسية وبناء قواعد العملية الديمقراطية، أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في مرحلة تثبيت الديمقراطية من خلال التعود عليها والاقتناع بها[1].

*** المدخل البنيوي:**

يرى رواد المدخل البنيوي أنّ التحوّل الديمقراطي هو عملية تاريخية طويلة، تتأثر بالقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلة في المجتمع. في هذا المجال، يعتبر بارينقتون مور Barrington Moore أشهر من تحدّث عن هذا المدخل في كتابه "الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية"، بحيث أنه قام بدراسة مقارنة في سنة 1966 حول التحوّلات السياسية التي جرت في فرنسا، وانجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وروسيا، والصين خلال الفترة ما بين القرنين 18 و20. لقد توصّل بارينقتون مـــور إلى أنّ عملية التحوّل الديمقراطي في هذه الدول تحكمت فيها التفاعلات والعلاقات المتغيّرة بين الطبقات التالية: طبقة الفلاحين، وطبقة ملاك الأراضي، والطبقة البورجوازية، وقوى السلطة[2].

---

[1]– محمد زاهي بشير المغيربي، «الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات»، في ندوة: «الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية»، جامعة القاهرة، في:
Http://www.arabrenewal.com/Index.php?Rd=AI&AIO=9960/ Le 3 Janvier 2004.

[2]- Philippe Braud, Science Politique: La démocratie (Paris: Editions du Seuil, 1997), pp.51-55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3- أنماط التحوّل الديمقراطي:

يقصد بها الطرق التي يحدث عن طريقها التحوّل الديمقراطي، بحيث تحدّث صامويل هنتنغتون Samuel Huntington في كتابه "الموجة الثالثة" عن أربعة أنماط أساسية، هي: نمط التحوّل، ونمط الإحلال، ونمط الإحلال التحوّلي، ونمط التدخل الأجنبي.

*** نمط التحوّل:**

هو نمط التحوّل من أعلى الذي ينطلق من اقتراب القيادة، بمعنى أنّ النخبة الحاكمة في النظام الشمولي هي التي تأخذ بزمام المبادرة، فتلعب دورا حاسما في دمقرطة النظام السياسي. يتطلب هذا النمط وجود حكومة أقوى من المعارضة من حيث احتكار وسائل الإكراه الشرعي أو الانجازات الاقتصادية. ويتميز هذا النمط بظهور زعماء إصلاحيين يؤمنون بالقيم الديمقراطية التي يستعملونها للحفاظ على مصالحهم واستمرار نظامهم، بواسطة ترويض المعارضة بإجراء مشاورات مع قادة المعارضة أو الأحزاب السياسية أو الفئات الاجتماعية التي لها وزن في المجتمع[1].

*** نمط الإحلال:**

يختلف نمط الإحلال عن سابقه، بحيث تكون الحكومة ضعيفة في حين تكون المعارضة قويّة، كما تكون العناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو منعدمة. إنّ التحوّل الديمقراطي حسب هذا النمط يحدث عندما تنهار الحكومة التسلطية أو عندما تصل المعارضة إلى السلطة، حيث يجب على المعارضة في هذه الحالة أن تعمل على إنهاك قوى السلطة، مع كسب موازين القوّة لصالحها. يتميز هذا النمط بأنّ جماعات المعارضة تكون موحدة قبل سقوط النظام الشمولي، لكن بعد سقوطه يظهر الصراع في صفوفها حول اقتسام السلطة أو حول تحديد طبيعة النظام الجديد، في هذه الحالة فإنّ مصير التحوّل الديمقراطي يتحدّد حسب موازين القوّة السائدة[2].

---

[1]- صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993)، ص ص.197-212.

[2]- المرجع نفسه، ص ص.217-223.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*** نمط الإحلال التحوّلي:**

هو نمط التحوّل عن طريق التفاوض، بحيث تكون كل من الحكومة التسلطية او المعارضة في مركز قوّة، مما يؤدي إلى التفاوض بين الحكومة والمعارضة حول الضمانات التي تضمن ألاّ يخسر كلّ منهما أي شيء. تحصل المعارضة على فرصة المشاركة في السلطة والتنافس عليها، بينما تحصل النخبة الحاكمة من المعارضة على الاعتراف بشرعيتها في السلطة أو أنّ لها دورا في عملية التغيير، في المقابل يجب أن تعترف السلطة بالمعارضة كطرف فاعل في المجتمع[1].

*** التحوّل عن طريق التدخل الأجنبي:**

يكون هذا النمط عندما تتدخل القوى الخارجية في إحداث التحوّل الديمقراطي، سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر أو تحت سلطة احتلال أو بالتعاون معها، كالدور الأمريكي في ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أنّ النخب التي تتولى السلطة بعد الاستقلال أو بعد الإطاحة بالنظام الشمولي تتبنى القيم الديمقراطية وإجراءاتها[2]. إلى جانب ذلك، يحدث هذا النمط عن طريق "المشروطية السياسية"[3]، التي تمارسها المؤسسات المالية المانحة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة) على الدول التسلطية، أو عن طريق ضغوط الشركات الاقتصادية التي تفضّل الاستثمار في دول تتمتع بنظام حكم ديمقراطي يتميز بحكم القانون الذي يسمح بمحاسبة المسؤولين وضمان الحقوق[4]. لكن الدور الغربي ككل بما فيه الدور الأمريكي كان سلبيا في حالات أخرى، بحيث أنه أعاق التحول الديمقراطي أكثر من تشجيعه، فإلى غاية العقود الأخيرة من القرن 20 تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا في دول أمريكا اللاتينية، حيث ساهمت في إسقاط النظم الديمقراطية المنتخبة حفاظا على

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص.227–239.

[2]– معتز بالله عبد الفتاح، «الديمقراطية العربية بين محدّدات الداخل وضغوط الخارج»، المستقبل العربي، ع.326، أفريل 2006، ص.16.

[3]– يشير مصطلح المشروطية إلى مجموعة من الشروط التصحيحية التي تطلب من الدولة الراغبة في الاستفادة من التسهيلات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية مثل: صندوق النقد لدولي. ومن ضمن هذه الشروط: الالتزام بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها تلك المؤسسات بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني في غضون فترة معينة. وتتم صياغة تلك الشروط بالتفاوض مع سلطة الدولة المعنية وتضمن في خطاب النوايا الذي يوقع في نهاية التفاوض. انظر: سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة: د.عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي (الرياض: جامعة الملك سعود، 2002)، ص.174.

[4]– محمد زاهي بشير المغيربي، الموقع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مصالحها التجارية وأمنها القومي[1]. إضافة إلى ذ
الأمريكي المباشر في أفغانستان منذ سنة 2001 وفي العراق منذ سنة 2003، إلى جانب الدعم الأمريكي للانقلاب الذي حصل مؤخرا في موريطانيا عام 2005...الخ.

المطلب الثالث: الإصلاح السياسي.

يعتبر مفهوم الإصلاح السياسي من المفاهيم المرتبطة بالتحوّل السياسي، بل هو الآن من المفاهيم الأكثر انتشارا سواء على مستوى الخطاب السياسي، أو على مستوى العمل الفكري والدراسات السياسية.

1- تعريف الإصلاح السياسي:

يعرّف صامويل هنتنغتون Samuel Huntington الإصلاح السياسي بأنّه عملية: «تغيّر القيم أو أنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء، بحيث يتعدّى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمّة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرّمزية.»[2] يقرّ هنتنغتون في هذا التعريف بأن الإصلاح السياسي هو عملية تغيّر في النظام السياسي تهدف إلى القضاء على الولاءات الاثنية، وعلمانية الثقافة السياسية، والتخصص الوظيفي للمؤسسات، والتوظيف على أساس الكفاءة، والعدالة في توزيع الموارد. لكن سامر شحاتة يحدد جوهر الإصلاح السياسي في: «توفير مجال كبير لممارسة النشاط السياسي، إنه يتضمن انتخابات حرّة نزيهة، وحرية الصحافة، ووجود أحزاب سياسية أكثر نشاطا وحرية، واستقلالية القضاء، ومجتمع مدني حرّ، وسيادة القانون ضد الفساد، واحترام حقوق الإنسان، وتحرير المسجونين السياسيين.»[3] يقصد هنا بعملية الإصلاح

---

[1]- Robert Dahl, Op.Cit., p.141.

[2]- صامويل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، المرجع السابق، ص.121.

[3]- Samer Shehata, «Prospects for Political Reform in the Arab World», Summary Notes From a Lecture Delivered at the Arab-Western Summit of Skills in Berlin, Germany, January 17-18, 2004, p.01.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسي المبادرة بالتحول الديمقراطي في النظ
تنافسية، وبناء مجتمع مدني فاعل، واحترام حقوق الإنسان بما فيها الحريات المدنية، ومحاربة الفساد السياسي...الخ. أمّا عبد الإله بلقزيز فيعرّف الإصلاح السياسي بأنّه: «عملية بناء كيانات سياسية أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على امتصاص الصدمات الداخلية والحروب الأهلية ونزعات العنف السياسي، وأكثر قدرة على تهذيب السلطة وترشيد سلوكها تجاه المجتمع الوطني وحقوقه. وهو التنمية العقلانية والإدارة الرّشيدة للموارد والإمكانيات، والتوزيع المتوازن للثروة والحقوق الاجتماعية على الطبقات والمناطق.»[1] يتمثل الإصلاح السياسي وفقا لهذا التعريف في بناء نظام سياسي مستقر متكامل له القدرة على تحقيق الاندماج من خلال تجاوز الانتماءات الاثنية، كما أنّه يشير إلى ترشيد السلوك السياسي للنخب الحاكمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والإصلاح الإداري.

يتضح من خلال التعريفات السابقة، أنّ مفهوم الإصلاح السياسي يتمحور حول التغييرات التي يتعرّض لها النظام السياسي على مستوى الأبنية، والإجراءات، والمؤسسات بهدف تحقيق عدّة غايات كاستمرارية النظام الحاكم، والاستقرار السياسي، وتحسين المشاركة السياسية، وترشيد السلوك السياسي للسلطة.

2- عوامل الإصلاح السياسي:

يحدث الإصلاح السياسي في بلد معين نتيجة لتوفر مجموعة من العوامل الرئيسية، والتي تنقسم إلى قسمين: أولهما العوامل الداخلية، وثانيهما العوامل الخارجية.

1.2- العوامل الداخلية:

ترتبط العوامل الداخلية للإصلاح السياسي بالأوضاع الداخلية السائدة داخل المجتمع في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بحيث تشكل هذه الأوضاع ضغطا أو دافعا للنظام السياسي من أجل التغيير. يمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:

[1]- عبد الإله بلقزيز، «الإصلاح السياسي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، ع.304، جوان 2004، ص.98.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– ظهور الأزمة السياسية من خلال أزمة المشـ
الحاكمة، مع تدهور مصداقيتها لدى الأفراد والجماعات، ممّا يساهم في ظهور ازمات سياسية حادة وانتشار العنف السياسي[1].

– انتشار الفساد الاقتصادي الذي أدّى إلى فشل النماذج الاشتراكية في التكيّف مع الاقتصاد العالمي والتحوّلات الدّولية، خاصة بعد تعرّض الاقتصاديات الاشتراكية إلى أزمات حادة نتج عنها تزايد الضغوط الاجتماعية على النظام السياسي، لاسيما التراجع في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل: التعليم، والصحة، والإسكان، والتوظيف، وانتشار البطالة، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين...الخ، ممّا يؤدّي إلى تنامي حركات المعارضة السياسية الجماهيرية والانتفاضات الشعبية[2].

– تنامي دور المجتمع المدني منذ سنوات الثمانينيات، وبصفة خاصة تنامي دور الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، وجمعيات الدّفاع عن حقوق الإنسان، ومختلف المنظمات الشعبية، التي كان لها دورا في مقاومة النظم التسلطية وتسريع التخلص منها، مثلما حدث في دول أوربا الشرقية في نهاية الثمانينيات[3].

2.2– العوامل الخارجية:

تتمثل في الضغوط الخارجية التي تتعرّض لها النظم السياسية، بحيث تنقسم إلى قسمين: ضغوط خارجية مباشرة، وضغوط خارجية غير مباشرة.

* **الضغوط الخارجية المباشرة:** تصدر هذه الضغوط مباشرة من القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الاتحاد الأوربي، فمثلا هذه القوى كان لها دور في الإسراع بعملية الإصلاح في أوربا الشرقية بهدف القضاء على مخلفات الأنظمة الشيوعية التي كانت سائدة في تلك الدول، دليل ذلك التدخل العسكري الأمريكي والأوربي تحت غطاء حلف الناتو في كوسوفو الذي أدى إلى سقوط نظام ميلوزوفيتش في صربيا. في هذا السياق، قـد يكون التدخل الأجنبي المباشر باستعمال

---

[1]– أحمد ثابت، التعددية السياسية: دراسة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص ص.48–50.
[2]– المرجع نفسه، ص ص.52–57.
[3]– لاري دايموند، «المجتمع المدني والنضال من أجـل الديمقراطيـة»، فـي: لاري دايمونـد (إعـداد)، الثـورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة: سمية فلو عبود (بيـروت: دار السـاقي، ط.1، 1995)، ص.21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الضغط على الحكومات من أجل إجراء الإص
لمنظمات المجتمع المدني، كالأحزاب السياسية وقوى المعارضة المؤيدة للقوى الكبرى بهدف تدعيمها وإيصالها إلى مراكز السلطة[1].

* **الضغوط الخارجية غير المباشرة:** يصدر هذا النوع من الضغوط من المنظمات الدولية (مجلس الأمن)، أو من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة)، بحيث تستخدم هذه المؤسسات أسلوب المشروطية السياسية للضغط على الدول المتخلفة من أجل المبادرة بالإصلاح السياسي، لكن وفقا لمصالح الدول الغربية المانحة. كما يمكن أن تأتي الضغوط من المنظمات الدّولية غير الحكومية (منظمة العفو الدّولية، المنظمات الدولية لحقوق الإنسان)[2]. وقد تمّ توجيه نقد شديد إلى دور القوى الخارجية في الإصلاح السياسي، لأن الدول الكبرى لا تعمل على إقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني في الدول التي تضغط عليها، كما أنها لا تراعي الخصوصيات المحلية للدول المتخلفة بل تفرض عليها الحلول الخارجية دون أي اعتبار آخر[3]. من جهة أخرى، تعتبر المشروطية السياسية عاملا مقيدا للإصلاح والدمقرطة، باعتبارها تكرّس تبعية النظم السياسية للدول الكبرى مع تسهيل التدخل الخارجي في الشؤون المحلية للدول الصغيرة. يضاف إلى ذلك، الازدواجية التي يتعامل بها الأوربيون والأمريكيون مع قضايا الإصلاح في العالم[4]، فبينما حدث تدخل عسكري أمريكي مباشر في أفغانستان ثمّ في العراق، نلاحظ أن هناك دعما أمريكيا للنظم الحاكمة في دول الخليج العربي، والأردن، ومصر...الخ، ممّا يؤكّد أن القوى الغربية تخدم مصالحها الخاصة فقط. إن هذه الضغوط الخارجية تجسد آليات التبعية السياسية والاقتصادية للرّأسمالية العالمية مع التدخلات الأجنبية بمختلف صورها، فالتحوّلات السياسية التي حدثت في دول العالم الثالث لم تحدث نتيجة

---

[1]- Marina Ottaway, «Democratic Transitions: What Role for External Actors?» Notes for a Presentation at the Conference on «the Mediterranean, the Middle East, and Eastern Europe: the EU and NATO's Wider Neighbourhood», Lisbon, December 13-14, 2004, pp.01-02.

[2]– أحمد ثابت، المرجع السابق، ص.59. و: راوية توفيق، «القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا»، مجلة البيان، في: Http://albayan-magazine.com/Files/Africa/8.htm/Le 13 Février 2005

[3]- Marina Ottaway, Op.Cit., p.02.

[4]– راوية توفيق، الموقع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لمطالب داخلية نابعة من المجتمع، كما أنها لم جاءت مفروضة من الخارج استجابة لضغوط الدول الغربية التي فرضت نفسها على العالم بمنجزاتها كحضارة للعالم كلّه[1].

3- مضمون الإصلاح السياسي:

تعتبر عملية الإصلاح السياسي عملية معقّدة مركّبة من عدّة أبعاد تشكل مضمون وآليات الإصلاح السياسي التي يمكن حصرها في المستويات الآتية:

1.3- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:

يتضمّن تطوير العملية الاقتصادية، وترشيد الإنفاق العمومي، والقضاء على الفساد الاقتصادي والمالي خاصة ظاهرة الرشوة، وإعادة تنظيم القطاع العام مع إقرار حرية القطاع الخاص، وتنظيم الاقتصاد وفق أسس اقتصاد السوق، والقضاء على أسباب الفقر والتهميش من خلال إعادة النّظر في توزيع الثروة على أساس عادل، ممّا يساهم في تضييق الفجوة بين الطبقات والفئات والمناطق. ووضع التنمية الاقتصادية في خدمة الحاجات الاجتماعية، بمعنى توفير الظروف الاجتماعية المناسبة للمواطنين كالمسكن، والعلاج، والخدمات التعليمية، والعمل...الخ[2].

2.3- إصلاح العملية السياسية:

يتمثل في احترام مبادئ الديمقراطية كالتعدّدية والحقّ في التداول السلمي على السلطة، وإنهاء الأحكام العرفية ووقف العمل بالقوانين الاستثنائية، وإنهاء ممارسة الإعدام التعسّفي خارج إطار القانون، ووقف ممارسات اعتقال سجناء الرّأي مع إطلاق سراحهم، ووضع حدّ لمتابعة المخالفين في الرّأي، والسماح بعودة المنفيّين السياسيّين إلى بلدانهم، ووقف ممارسات التعذيب باعتبارها جريمة ضد الإنسانية. ويتضمن كذلك الإقرار بالتعدّدية الثقافية، واحترام حقوق الأقلّيات من حيث المساواة التامة إلى جانب التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، وتخصيص نسبة من مقاعد البرلمان والمؤسّسات التمثيلية للفئة النّسوية، وإقرار حرية التعبير والصحافة، مع وجود أحزاب سياسية قويّة،

---

[1]- معتز بالله عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.20.

[2]- برهان غليون، «الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو»، في: مجموعة من المؤلفين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1994)، ص ص.140-145.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والتمويل العلني الخاص في العمليات الانتخابية، و المشاركة السياسية[1].

3.3- الإصلاح الإداري:

يهدف هذا النوع من الإصلاح إلى تحقيق التنمية الإدارية من خلال المبادرة بإجراءات الإصلاح الإداري الشامل المتمثلة في إصلاح التنظيم الإداري، وإصلاح أساليب العمل الإداري، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية[2].

4- استراتيجيات الإصلاح السياسي:

قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بدراسة حول الإصلاح السياسي في العالم العربي خلال سنة 2003-2004، وذلك بإجراء دراسة مقارنة بين مصر والأردن واليمن، ثمّ أصدرت في النهاية تقريرا شاملا تضمّن أهمّ الاستراتيجيات التي يجب إتباعها أثناء عملية الإصلاح السياسي، وهي كالآتي:

- إيجاد تحالف بين القوى الإصلاحية في كل المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
- تأسيس شراكة بين مختلف القطاعات في المجتمع لدعم الإصلاح السياسي.
- استخدام وسائل الإعلام إلى جانب البرامج التعليمية لتعزيز مشاريع الإصلاح.
- البدء بحوار وطني لمناقشة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات.
- بناء القدرات الرامية إلى دعم المنتديات والتنظيمات المتعلقة بالإصلاح السياسي[3].

يمكن القول في ختام هذا المطلب أنّ الإصلاح السياسي هو عملية تغيير تتعرّض لها أو تقــوم بها النظم السياسية في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية

---

[1]- كمال رزيق، «التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية»، مجلة علوم إنسانية، ع.25، نوفمبر 2005، في: Http://www.ulumminsania.net/b33.html/Le 5 Décembre 2005 و:
Ruy A.Teixeira, «Campaign Reform, Political Compitition and Citizen Participation», in: Ruy A.teixeira, L.Sandy Maisel, John J.Pitney,Jr, «Rethinking Political Reform: Beyond Spending And Term Limits», April 1994, pp.16-17.

[2]- موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات (عمان: دار وائل للنشر، ط.1، 2000)، ص.32.

[3]- International Institute for Democracy and Electoral Assistance, «Democracy in the Arab World», an Overview of the International IDEA Project 2003-2004, Stockholm (Sweden), p.23.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والثقافية. ويهدف الإصلاح السياسي إلى تحقيق تلخيصها في ترشيد العملية السياسية، وتنمية العملية الاقتصادية، وتحقيق التنمية الثقافية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية. من هنا، يظهر أنّ هناك تداخلا بين عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الإجراءات السياسية، أو من حيث الغايات، فكلاهما يهدف إلى التغيّير والانتقال من نظام سياسي تسلّطي وديكتاتوري إلى نظام سياسي ديمقراطي.

المبحث الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والتحوّل السياسي.

لقد تزامنت موجة التحوّلات السياسية التي شهدتها أوربا الشرقية وإفريقيا وآسيا ودول أمريكا اللاتينية مع عودة إحياء مفهوم المجتمع المدني في الدّراسات السياسية. وفي نفس الفترة الزمنية التي اهتمّ فيها المفكّرون بظاهرة التحوّل الديمقراطي والإصلاح السياسي، اتجه العديد من المفكّرين إلى تبيان أهمّية المجتمع المدني في العملية السياسية، ممّا يطرح تساؤلات حول علاقة الارتباط التي يمكن أن توجد بين المجتمع المدني والتحوّل السياسي. إن هذه العلاقة هي التي سوف يتناولها هذا المبحث بشيء من التفصيل من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المجتمع المدني آلية للتحوّل السياسي.

المطلب الثاني: التحوّل السياسي عامل لتفعيل المجتمع المدني.

المطلب الأول: المجتمع المدني آلية للتحوّل السياسي.

قبل الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني في التحوّل السياسي، ينبغي تحديد الأدوار والوظائف الأساسية التي تؤديها تلك المنظمات في العملية السياسية بصفة عامة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- دور المجتمع المدني في العملية السياسية:

تتعدّد أدوار المجتمع المدني في العلمية السياسية بتنوّع وتعدد منظماته، وعليه يمكن حصر أهم الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدني فيما يلي: دور حقوقي، ودور احتجاجي، ودور تثقيفي، ودور رقابي، ودور تنموي، ودور خدماتي.

*** دور حقــوقي:**

يتمثل الدور الحقوقي للمجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان مع احترام الحريات العامة بما فيها الحريات الفردية. تقوم بهذا الدور منظمات خاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان المتواجدة على المستوى الوطني في كل دولة، أو على المستوى الإقليمي، مثل المنظمة العربية للدفاع عن حقوق الإنسان، أو على المستوى الدولي، كمنظمة العفو الدولية[1].

*** دور احتجاجي:**

تقوم به النقابات العمالية والاتحادات المهنية، كالاتحادات الطلابية، والاتحادات النسائية، واتحادات المحامين، والاتحادات العمالية...إلخ، بحيث تتولى هذه الاتحادات الدفاع عن مصالح العمال والموظفين والفئات التي تمثلها، من خلال السعي إلى تحقيق أو ضمان مصالحها الاجتماعية والسياسية[2]. من جهة أخرى، تقوم النقابات العمالية بدور مهم في التأثير على اتخاذ القرار في الدولة، أو التدخل في العملية السياسية بواسطة استعمال سلاح الإضراب، خاصة في القطاعات الحيوية مثل القطاع الصناعي، ويظهر هذا الدور للنقابات في الدول المتقدمة ولاسيما في فرنسا. كذلك قد تكون النقابات في بعض الحالات أقوى من الأحزاب السياسية، فمثلا نقابة العمل الأمريكية بإمكانها القيام بإضراب طويل المدى تستطيع خلاله دفع رواتب العمال المضربين، ممّا يمكنها من لعب دور أساسي في توجيه القوى العاملة الأمريكية[3].

---

[1]- محمد المستيري، «المجتمع المدني: نظرة مستقبلية»، رؤى، ع.09/08، أكتوبر 2000، ص.14.
[2]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المرجع السابق، ص.292.
[3]- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص ص.120-121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*** دور تثقيـــفي:**

يسمى هذا الدور بالتنشئة السياسية للأفراد، بحيث تعتبر: «منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، فسواء كانت جمعية خيرية أو ناديا رياضيا أو رابطة ثقافية أو حزبا سياسيا أو نقابة عمالية...فإنّها تربي أعضاءها على الفنون والمهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرّأي، والاستماع إلى الرّأي الآخر، وعضوية اللّجان، والتصويت على القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج»[1]. في هذا السياق، تعتبر الأحزاب السياسية مع جماعات المصالح أهمّ مؤسسات التنشئة السياسية، فهي تعمل على تلقين وغرس مجموعة من القيم والأفكار السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين. وقد يعمل الحزب السياسي كذلك على ترسيخ الثقافة السياسية القائمة، أو إدخال تغييرات عليها، كما تهتمّ منظمات المجتمع المدني بنشر ثقافة التسامح، والتعاون، والتكافل، والاحترام، وحق الاختلاف[2].

*** دور رقابي تشاركي:**

يعدّ الدور الرقابي التشاركي بمثابة الدور الأساسي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني التي بإمكانها المشاركة في صنع القرار السياسي، كما يمكنها المساهمة في رسم السياسة العامة أو على الأقلّ التأثير على صانعي القرار من خلال الإعلان عن مواقفها في مختلف القضايا التي تهمّ المجتمع، أو بواسطة إقامة التحالفات فيما بينها[3]. إضافة إلى ذلك، تقوم منظمات المجتمع المدني بمراقبة الأداء الحكومي، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي. من جهة أخرى، تحرص تلك المنظمات على حماية حقوق المواطنين بواسطة السعي إلى الحـــدّ من استبداد أجهزة السلطة والنخبة الحاكمة[4].

---

[1]– فالح عبد الجبار، المرجع السابق، ص.07.

[2]– قابريال ألموند، بنجهام بويل، روبرت موندت، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط.1، 1996)، ص ص.100-101.

[3]– مصطفى كامل السيد، «المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي»، السياسة الدولية، ع.161، جويلية 2005، ص.69.

[4]– المرجع نفسه، ص.78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*** دور تنـــموي:**

تقوم منظمات المجتمع المدني بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء عن طريق القيام بأنشطة اقتصادية مثل الصناعات الصغيرة، أو المشاركة في طرح برامج اقتصادية، حيث يقوم بهذا الدور المستثمرون الاقتصاديون، ورجال الأعمال، والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. وقد تحدّث عالم الاجتماع الأمريكي روبرت بوتنام Robert Putnam عن هذا الدور في إيطاليا التي توصّل في دراسته عنها إلى أنّ معدّلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنظمات المجتمع المدني، التي تمنح أعضاءها عدّة مهارات مع شبكة واسعة من الاتّصالات، كما تساعدهم على القيام بمشاريعهم الاقتصادية أو النجاح فيها، إن هذا الدور يسمى حسب بوتنام برأس المال الاجتماعي[1].

*** دور خدماتي تضامني:**

هو الدّور الذي تؤدّيه الجمعيات الخيرية والتضامنية التي تقوم بتقديم عدّة خدمات للمواطنين في مختلف المجالات، كالصحة، والاتصالات، والتعليم...الخ، إضافة إلى تقديم الرّعاية لذوي الحاجة كالمعوّقين، والطفولة، وكبار السّـــن[2]. وقد أثبتت تلك الجمعيات فعاليتها في العديد من الدول، فعندما كانت الدولة غائبة في العراق ولبنان وفلسطين والسودان من خلال الاحتلال الأجنبي أو بفعل الأزمات الداخلية، لعبت المنظمات غير الحكومية دورا أساسيا في تقديم المساعدات المستعجلة والإعانات اللاّزمة للمواطنين. في سياق هذا الحديث، أشارت تقديرات البنك العالمي إلى أنه في سنة 1994 كانت المنظمات غير الحكومية في فلسطين تتكفّل بـــ 60% من الخدمات الصحية الأوّلية، مع 50% من الخدمات الصحية الثانوية، كما أنها تتكفّل بنسبة 100% من البرامج المتعلقة بفـــئة العجزة والأطفال والخدمات الخيرية[3]. من جانب آخر، تجدر

---

[1]– بوتنام روبرت، بحوث في علم السياسة: المجتمع المدني وأثره في نجاح الديمقراطية – تجربة أوربية، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب والترجمة (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص.197.

[2]– مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص ص.77–78.

[3]- Asef Bayat, «Social Movements Activism And Social Development in the Middle East», Civil Society and Social Movements Programme, Paper N.03, November 2000, United Nations Research Institute For Social Development, p.21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإشارة إلى أنّ بعض منظمات المجتمع المدني بحيث تتولّى القيام بتقديم خدمات للإنسانية بصفة عامة، ومن أمثلة ذلك، التضامن مع ضحايا سياسات الدول الكبرى أو حروبها في مناطق مختلفة من العالم، مثلما حدث في الصومال، والعراق، والسودان. لقد عبّر روجيه سيه Roger Sue عن ذلك بأنّ العالم أصبح يحكم حاليا بروح الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني حتى أصبحنا نعيش في عالم اجتماعي[1].

2- دور المجتمع المدني في التحوّل السياسي:

انطلاقا من الأدوار المتعدّدة التي يقوم بها المجتمع المدني في العملية السياسية، يظهر أنّ له دورا أساسيا في التحوّل السياسي، فمؤسسات المجتمع المدني تساهم إلى جانب النظم الفرعية الأخرى في إحداث التنمية السياسية والتحول الديمقراطي.

1.2- دور المجتمع المدني في التنمية السياسية:

يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية من خلال مساهمتها في حل أزمات التنمية السياسية، وترشيد السلطة السياسية، وتحديث بنى الدولة والمجتمع. في هذا الإطار، ينبغي التنبيه إلى أنه سوف يتمّ التركيز على الدور الذي لعبه المجتمع المدني في الدول المتقدمة، باعتبارها تتوفر على مؤسسات مدنية فاعلة أكثر من دول العالم الثالث.

- **المساهمة في حل أزمات التنمية السياسية:** سبق الذكر عند التطرق لموضوع التنمية السياسية، أن الدول **في** إطار عملية التطور والتحول التي تمرّ بها عبر مختلف الفترات التاريخية، تتعرض لمجموعة من الأزمات. في هذا السياق، يظهر دور المجتمع المدني في حل تلك الأزمات من خلال المستويات التالية:

- على المستوى المشاركة السياسية: تعمل منظمات المجتمع المدني على توسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية، فالأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية تعتبر قنوات مؤسسية للمشاركة السياسية. يحدث ذلك عن طريق

[1]- Roger Sue, La Société Civile Face au Pouvoir (Paris: Presses de Sciences Politique, 2003), p.32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العضوية المفتوحة في هذه المنظمات، وفسح
وأفكارهم، وتعبئة قدرات الأفراد في مسار التنمية الشاملة، وتقديم المرشحين في مختلف العمليات الانتخابية سواء كانت محلية أو تشريعية أو رئاسية، والمشاركة في الدّعاية الانتخابية بواسطة الحملات الانتخابية مع إقامة الاجتماعات العامة[1].

- على مستوى الشرعية: تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شرعية الدولة أو شرعية السلطة السياسية مع تحقيق استقرارها في المجتمع من جهة، كما أنها تعتبر مصدرا لمقاومة الاستبداد والقهر الذي قد يصدر عن أجهزة السلطة الحاكمة من جهة ثانية، بحيث أنه على هذا المستوى لا ينبغي أن تكون الدّولة أداة في يد فئة معيّنة أو حزب يحتكرها لممارسة السيطرة على المجتمع، بل ينبغي أن تكون ممثلة لمختلف قوى وتكوينات المجتمع[2].
- على مستوى التكامل والاندماج الوطني: إنّ الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح تساهم في تدعيم وتقوية الاندماج والتكامل الوطني من خلال تغطية هياكلها التنظيمية لكامل إقليم الدّولة، والانتماء إليها يكون على أسس حديثة دون مراعاة الأسس التقليدية القبلية أو الاثنية أو الطائفية، وتكريس الولاء للوطن بواسطة الحدّ من الولاءات الذاتية الضيقة، والإدارة السلمية للتنوّع الإثني من خلال إيجاد تدابير مؤسسية تشجّع على الحوار وتساعد على تجميع المصالح المختلفة[3].

- **ترشيد السلطة السياسية:** إنّ وجود مؤسسات مجتمع مدني مستقلة فاعلة في المجتمعات المتقدمة يؤدّي إلى الحدّ من نفوذ السلطة السياسية بواسطة زيادة الرّقابة عليها، مثل دور النقابات العمالية في فرنسا، بحيث يقتصر دورها على المؤسسات الرّسمية للدولة دون التدخل في بنى المجتمع، إضافة إلى حماية حقوق الأفراد والجماعات من تجاوزات السلطة واستبدادها. إلى جانب ذلك، تسعى المنظمات المدنية

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص ص.303-304.
[2]- Nancy L.Rosenblum, Robert C.Post, Op.Cit., p.01.
[3]- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص ص.303-304.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى تحقيق المساواة في الحقوق في مختلف القرا
من تدخل الدولة في القطاع الخاص اقتصاديا واجتماعيا وفكريا[1].

- **تحديث بنى الدولة والمجتمع:** إن المجتمع المدني يوفّر مجموعة من العلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الناتجة عن تفاعل مؤسسات حديثة في المجتمع، قائمة على أساس الإنجاز والمواطنة، ممّا يؤدي إلى القضاء على الأسس التقليدية للانتماء سواء كانت قبلية أو اثنية أو طائفية[2]. في هذا الإطار، أكّـد روجي سيه Roger Sue أنّ الرّوابط الاجتماعية والجمعيات والحركات الاجتماعية في فرنسا ساهمت في تأسيس نظام اجتماعي قائم على حقوق الإنسان والتعاقد، ممّا أدّى إلى تأسيس نظام سياسي قائم على العقد الاجتماعي والانتخاب والتمثيل الشعبي[3].

2.2- دور المجتمع المدني في التحوّل الديمقراطي والإصلاح السياسي:

ساهمت منظمات المجتمع المدني في القيام بإصلاحات سياسية، مع المبادرة بتحوّلات ديمقراطية في كل من جنوب وشرق أوربا، وأمريكا اللاتينية، والاتحاد السّوفياتي، وبعض دول آسيا وإفريقيا. حدث ذلك بفضل تنامي دور المنظمات غير الحكومية بمختلف أنواعها السياسية، والاجتماعية، والجمعيات، والاتحادات الخاصة بالطلاّب، والنساء، والفلاحين، والعمال، والمهنيين، والأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية[4].

لقد حدث التحوّل السياسي بطريقة سلمية في بولندا بقيادة نقابة تضامن مع مجموعة من المثقفين، حيث استفاد التحوّل الديمقراطي من تنظيم وقوّة منظمات المجتمع المدني، ممّا أدّى إلى دعوة زعيم منظمة تضامن للاجتماع مع الحزب الشيوعي الحاكم، فنتج عن ذلك إجراء أول انتخابات برلمانية من جهة، ومن جهة أخرى دفعت زعيم منظمة تضامن إلى رئاسة البلاد. كذلك تكـرّر نفس الشيء في تشيكوسلوفاكيا بقيادة المنتـدى

---

[1]- أحمد واعظي، المرجع السابق، ص ص.154-155.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية»، ورقة قدمت إلى ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001)، ص.694.

[3]- Roger Sue, Op.Cit., p.39.

[4]- محمد زاهي بشير المغيربي، الموقع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المدني، كما سقطت الأنظمة الشمولية في بلغاريا الحركات الجماهيرية، والمثقفين، والجمعيات، وقوى المجتمع المدني عامة[1].

تكرّر دور منظمات المجتمع المدني في دول أمريكا اللاتينية والفلبين، بحيث ساهمت جماعات حقوق الإنسان والتنظيمات العمالية مع مختلف المنظمات غير الحكومية في تعبئة ملايين المواطنين ضدّ الأنظمة القمعية، ممّا أدّى إلى انهيار النظم العسكرية في البرازيل، والشيلي، والأرجنتين. لقد كان لهذه المنظمات دورا كبيرا في نشر الأفكار الديمقراطية وترقية المشاركة السياسية وترقية العمل الجماعي في تلك المجتمعات[2]. لكن ينبغي التأكيد في هذا الإطار على أن المجتمع المدني في تلك الدول استفاد كثيرا من التحولات الدولية بعد انهيار النظم الاشتراكية الذي نتج عنه نهاية الحرب الباردة، ثمّ التوجه الجديد للدول الغربية الخاص بنشر الديمقراطية في النظم الشمولية المعارضة لمصالحها.

إن هذه التحوّلات الديمقراطية التي حدثت في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، جعلت من المجتمع المدني هو القوة الأساسية الدافعة للتحوّل الديمقراطي والإصلاح السياسي. على هذا الأساس: «فسّرت سرعة انتشار الديمقراطية في تلك البلدان بوجود البنى التحتية للديمقراطية، وهي قيم ومؤسسات المجتمع المدني التي كانت خامدة إبّان الحكم التسلطي ثمّ قويت بحكم الجيرة الديمقراطية.»[3] إلى جانب ذلك، أكّد روبرت بوتنام Robert Putnam في دراسته حول إيطاليا على المستوى المحلي العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والديمقراطية، من خلال تركيزه بصفة خاصة على دور الجمعيات. لقد توصل روبرت بوتنام في دراسته إلى أنّ الحكومات والمجالس المحلية في الشمال تعمل بديمقراطية أكثر من نظيرتها في الجنوب، بحيث أن السبب في ذلك يعود إلى وجود عامل رئيسي سمّاه بوتنام رأس المال الاجتماعي، هذا الأخير يقصد به

[1]- T.K.Ahn, P.Matthew, «Game Theory and Democratic Transitions: Modelling and Theoretic Re-Considerations of Przeworski's Democracy and the Market», Indiana University-Bloomington, pp.13-14.

[2]– مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص ص.66–67.

[3]– عبد الحميد الأنصاري، «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني»، المستقبل العربي، ع.272، أكتوبر 2001، ص.96.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني الموجودة خلال النموذج الإيطالي أثبت روبرت بوتنام علاقة التّرابط بين نجاح الحكم الديمقراطي وانتشار الحياة الجمعوية[1].

لقد أكّـــد العديد من المفكّرين العلاقة العضوية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، ومن أشهر هؤلاء، جون كين John Keane الذي تحدّث عن أهمّية المجتمع المدني القوي الفاعل بحيث: «أنّ المجتمع المدني يساعد التحوّلات الديمقراطية على البدء، مع مقاومة الانقلابات، كما يساعد على دفع التحوّلات نحو الاكتمال، ويساعد على تقوية أو تعميق الديمقراطية.»[2] في نفس السياق، يشير محمد حسن عبد الحافظ إلى أنّ: «تنظيمات المجتمع المدني عموما والنقابات المهنية خصوصا، ونقابتي المحامين والصحفيين بصورة أخصّ، هي المنوطة بقيادة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي.»[3] إلى جانب ذلك أكّد ت.ك.آن T.K.Ahn وب.ماتيو P.Matthew على أنّ: «أهمّية المجتمع المدني لا تكمن في دوره المحتمل في التوحيد أو تقوية أو إدماج الديمقراطيات، لكنّها تكمن في دوره الأوّلي في إحداث التحوّل الديمقراطي.»[4]

من خلال ما سبق ذكره، يمكن تلخيص دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحوّل الديمقراطي فيما يلي:

- إقرار التعدّدية السياسية والفكرية والثقافية.
- المساهمة في التنشئة الديمقراطية للمواطنين.
- إدارة التنوّع الإثني في المجتمع سلميا بواسطة الوسائل المؤسسية.
- إرساء التداول السلمي على السلطة.
- تنمية الثقافة السياسية بواسطة تغييرها من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة.
- تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع بواسطة تعزيز القدرات التنظيمية للطبقات الدنيا.

---

[1]- Mark E.Warren, Democracy and Association (Princeton: Princeton University Press, 2000), p.09.

[2]- John Keane, Op.Cit., p.07.

[3]– محمد حسن عبد الحافظ، «مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي: قاعدة للبحث»، في: يسري مصطفى، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ط.1، 2002)، ص.192.

[4]- T.K.Ahn, P.MAtthew, Op.Cit., p.16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: التحوّل السياسي عامل لتفعيل

ساهمت التحوّلات السياسية التي شهدها العالم بعد تفكيك النظم الاشتراكية في إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني مع تفعيل دوره في النظم السياسية، بحيث تزامن ذلك مع انتشار ظاهرة التحول الديمقراطي في مختلف قارات العالم. لقد أدّت الإصلاحات السياسية التي تمّ القيام بها في المنطقة العربية منذ نهاية الثمانينيات، إلى تنامي منظمات المجتمع المدني التي حلّت محل مشاريع الثورة الاجتماعية والتقدّم الاجتماعي. إنّ عدد منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية مجتمعة ارتفع من 20 ألف منظمة في سنة 1970 إلى 70 ألف منظمة في منتصف التسعينيات، ممّا يدلّ على أنّ التحوّلات السياسية كان لها الأثر الايجابي على المجتمع المدني في الدول العربية[1]. لكن هذا التأثيـــر الايجابي للتحول السياسي على المجتمع المدني في العالم العربي اقتصر على الجانب الكمي والشكلي فقط، أما فيما يخص الجانب النوعي فمازال هناك عدّة سلبيات، إضافة إلى الدور المحدود الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية. في هذا السياق، أقـــرّ الحبيب الجنحاني أنّ المجتمع المدني ظهر على المستوى العربي في الدول التي شهدت ما يعرف بالتحوّلات الديمقراطية، ثمّ تراجع بتراجع التحوّلات الديمقراطية، أمّا الدول العربية التي مازالت لم تشهد تحوّلات نحو الديمقراطية أو إصلاحات سياسية فإنّه لم يصلها بعد مفهوم المجتمع المدني[2].

إنّ ما يمكن قوله هنا هو أن ظهور المجتمع المدني أو تفعيل دوره في العملية السياسية يرتبط بكل من الحداثة والتحوّل الديمقراطي، بحيث أنّه لا يمكن قيام مجتمع مدني في ظل أنظمة شمولية أو استبدادية. وبصفة عامة، يمكن تفسير تأثير التحوّل السياسي في تنمية المجتمع المدني وتفعيل دوره من خلال الآليات التالية:

---

[1]– يوجد في مصر أكثر من 14,5 ألف منظمة غير حكومية، وفي تونس توجد 5 ألاف منظمة غير حكومية، وفـــي لبنان توجد أكثر من 3500 منظمة، وفي فلسطين ألف منظمة، وفي المغرب، ولبنان، والأردن، والـــيمن، وتـــونس مجتمعة توجد 21 ألف منظمة غير حكومية. انظر:

Sean L.Yom, Op.Cit., p.18. And: Asef Bayat, Op.Cit., p.19.

[2]– الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص.38.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- التحوّل الديمقراطي يساهم في تنامي منظمات

تؤدي المبادرة بدمقرطة النظام السياسي إلى إجراء إصلاحات سياسية مثل إقرار التعدّدية الحزبية، وتبنّي حرية الصحافة، وإجراء انتخابات تنافسية مع عدم التدخل في نتائجها، والالتزام بالنصوص الدّستورية، وإعطاء المبادرة للقطاع الخاص...الخ. تؤدّي كلّ تلك الإصلاحات إلى تنامي منظمات المجتمع المدني، كما يفتح لها المجال للمشاركة في العملية السياسية وفق أسس ديمقراطية، مثال ذلك أنّ التحوّل السياسي الناجح في زامبيا عام 1991، كان عاملا مؤثرا في إحياء وتفعيل المجتمع المدني من خلال إقرار التعدّدية السياسية والحزبية[1]. يضاف إلى ذلك، أن نشأة الديمقراطية الليبرالية في أوربا الغربية تزامنت مع نشأة الدولة الأمّة، وهو الأمر الذي ساهم كثيرا في نمو المجتمع المدني، بحيث أدّى ذلك إلى تكوين العديد من المؤسسات الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية، والمنظمات السياسية (أحزاب سياسية، نقابات، مجالس منتخبة)، والمؤسسات ثقافية (مدارس، جامعات، وسائل الإعلام)[2].

2- توفير الضمانات القانونية والسياسية لنشاط المجتمع المدني:

يوفّر التحوّل السياسي الناجح المجال السياسي والقانوني الذي يسمح لمنظمات المجتمع المدني بممارسة نشاطاتها وتفعيل دورها في العملية السياسية. إن التحوّل الديمقراطي يعتبر أحسن صيغة سياسية لنموّ المجتمع المدني، وذلك باعتباره يوفّر مجموعة من الإجراءات الدستورية كإقرار دستور مستفتى عليه شعبيا يتضمن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وإقرار التعدّدية الحزبية، وحرية تكوين الجمعيات، والمنظمات السياسية، والاتحادات النقابية، والجمعيات الثقافية، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، وحماية الحريات العامة بما فيها الحريات الفردية من خلال احترام حقوق الإنسان، وتوسيع المشاركة الشعبية في النظام السياسي، وإقرار استقلالية القضاء، مع سيادة القانون والمساواة في تطبيقه[3]. وعليه تعدّ تلك الإجراءات بمثابة ضمانات سياسية

[1]- بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص ص.46-48.
[2]- عزمي بشارة، المرجع السابق، ص.275.
[3]- أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص ص.218-223.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقانونية يوفرها التحول الديمقراطي بهدف تفعيل الحياة السياسية.

3- توفير البنى التحتية المساعدة على تبلور المجتمع المدني:

توفر التنمية الاقتصادية التي تتحقق عن طريق برامج الإصلاح، مجموعة من الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع المدني، ممّا يمكّن من إيجاد منظمات وجمعيات ومؤسسات مدنية فاعلة. في هذا السياق، يظهر الأثر الايجابي لكل من القطاع الخاص، والمبادرة الفردية، والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، ووجود وسائل اتصال متطوّرة، وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تمكّن تلك الآليات المواطنين من الاستقلال عن سلطة الدّولة، كما توفّر لهم مجالا من الحرية لإشباع حاجاتهم وممارسة نشاطاتهم الخاصة[1]. على هذا الأساس، فإنّ: «شبه استقلال، وشبه اقتصاد، وشبه تطوّر، وشبه مؤسسات، تعطي في التحليل الأخير شبه مجتمع مدني. وهذا يحدّد فيما يحدّد علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني، بمعنى أنّ تحديد الديمقراطية يحدّد مدنية المجتمع. وهكذا، لا مجتمع مدني مع التخلّف، ولا مع التبعيّة، ولا مع الاقتصاد الريعي مهما بلغ حجم فائض هذا الرّيع، وهي أعجز من أن تكون ناقلات وحاملات للتعدّدية السياسية والديمقراطية والمجتمع المدني.»[2]

4- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يساعد على تكوين منظمات المجتمع المدني:

يساهم الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في ظهور قوى اجتماعية جديدة تعتبر النّواة الأولى لبنى المجتمع المدني. تتمثل تلك القوى في فئات الطلبة، والموظفين، والمثقفين، والعمال، والمهنيين، والفلاحين المتحرّرين، بحيث أنّ هذه الفئات تشكّل في مجموعها ما يعرف بالطبقة الوسطى. وإذا تزامنت هذه الإصلاحات الاقتصادية مع إصلاحات سياسية فعلية، فإنّ الطبقة الوسطى بمختلف فئاتها ستبادر إلى تأسيس عدّة جمعيات وتنظيمات في مختلف المجالات السياسية، والنقابية، والثقافية، والاجتماعـــية،

[1]- المرجع نفسه، ص ص.229-231.
[2]- المرجع نفسه، ص.231.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بهدف المشاركة في العملية السياسية[1]. في هذا الإطار تقول الفكرة قائلا: «معلوم أنّ المجتمع المدني إنّما تبنيه النخبات العصرية التي نجحت في شق طريقها إلى تحقيق مشاريعها وطموحاتها واكتساب ما يكفي من القوّة والخبرة، ممّا يؤهلها لمأسسة نشاطها واستقطاب القوى الحيّة الأخرى، وبالتالي قيادة مسيرة التحديث وتكريس أسس المجتمع المدني.»[2] يعنى ذلك أنّ عمليات التحديث والإصلاح التي يشهدها المجتمع في مختلف القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، تؤدّي إلى تكوين بنى طبقية متعدّدة تعمل على تجسيد هذا التعدّد والتنوّع الطبقي في أطر مؤسسية عن طريق إنشاء مؤسسات المجتمع المدني بواسطة الاعتماد على معايير حديثة، مثل المهنة، والدّخل، والكفاءة...الخ.

5- التحوّل الديمقراطي يؤدّي إلى التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع المدني:

إنّ الضمانات السياسية القانونية التي يوفّرها التحوّل الديمقراطي من حيث الالتزام بالقيم والممارسات الديمقراطية من طرف النخبة الحاكمة، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية، تسمح بوجود علاقة توازن بين الدولة والمجتمع المدني. كما أن عدم تدخل الدّولة في القطاع الاقتصادي، إلى جانب إقرار الحرّيات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين يؤدّي إلى ترشيد سلوك السلطة السياسية من خلال الحدّ من تضخم دورها في تنظيم المجتمع. في هذا الإطار، يقول أحمد شكر الصبيحي: «إنّ تدمير المجتمع المدني لا يعني شيئا آخر سوى تدمير السلطات المدنية الوسيطة وحرمانها من التكون، وإلغاء مبدأ وجودها حتى لا تشكل حاملا ممكنا لبذور بناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحدّ من سلطة الفـئة الحاكمة أو تهدّد احتكارها المطلق لسلطة الدولة.»[3] من جهة أخرى، أثبت الواقع في دول عديدة، خاصة في المنطقة العربية أنّه كلّما قويت التجربة الديمقراطية قوي دور المجتمع المدني، في المقابل كلّما تراجع التحوّل الديمقراطي ضعف المجتمع المدني.

---

[1]- برهان غليون، المرجع السابق، ص ص.121-125.
[2]- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص.188.
[3]- أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص.135.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتبيّـــن في ختام هذا المبحث أنّ العلاقة بين ا
علاقة تأثير متبادل لا تسير في اتجاه واحد فقط، باعتبار انّ المجتمع المدني يعتبر دافعا للتحوّل السياسي وعاملا له، من خلال دوره في العملية السياسية إلى جانب دوره في التنمية الشاملة، كما أنه يساهم في توفير الأسس والأطر التنظيمية سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية لإحداث التحوّل السياسي وإنجاحه. في المقابل، يعتبر التحوّل السياسي عاملا دافعا ومهمّا جدّا في نشأة المجتمع المدني وتطوره. يظهر ذلك من خلال توفير الظروف المناسبة لتكوين المنظمات غير الحكومية، إلى جانب توفير الآليات والضمانات اللازمة للقيام بنشاطها في مختلف المجالات أو في المجتمع ككل. إذن، يمكن تلخيص العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالتحول السياسي في الارتباط الأتي: كلّما كان هناك مجتمع مدني قويّ، كان هناك تحوّل سياسي ناجح، وكلّما حدث تحوّل سياسي ناجح، ظهر مجتمع مدني قوي وفاعل.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني:

دور المجتمع المدني في التحول السياسي في الأردن والكويت

المبحث الأول: نشأة ومكونات المجتمع المدني في الأردن والكويت.

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في البلدين قبل **1989**.

المطلب الثاني: مكونات وخصائص المجتمع المدني في البلدين **1989-2006**.

المبحث الثاني: محددات دور المجتمع المدني في التحول السياسي في الأردن والكويت.

المطلب الأول: المحددات السياسية والثقافية.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن والكويت.

المطلب الأول: الأداء التنموي للمجتمع المدني في البلدين.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في البلدين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد تم التوصل في خاتمة الفصل الأول إلى أن المدني والتحول السياسي، بحيث أن فعالية أحد المتغيرين تنعكس إيجابا على المتغير الثاني. وعليه، سوف يتم من خلال هذا الفصل اختبار مدى صحة هذه العلاقة في البلدين اللذين تم اختيارهما ليكونا موضوع الدراسة، وهما الأردن والكويت.

المبحث الأول: نشأة ومكونات المجتمع المدني في الأردن والكويت.

يعتبر البعد التاريخي مهما جدّا في دراسة النظم السياسية، بحيث أنه يركز على كيفية نشأة الدولة مع تحديد أهم التطورات التي تشهدها. ينطبق هذا الكلام على موضوع المجتمع المدني في الأردن والكويت، فقد كان للعامل التاريخي دورا مهما في تفسير الواقع الحالي للمجتمع المدني، ومكوناته، وخصائصه، وعلاقته بالدولة في كلا البلدين. من هذا المنطلق، سيتناول المبحث الأول المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في البلدين.

المطلب الثاني: مكونات وخصائص المجتمع المدني في البلدين.

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في البلدين.

يرتبط تطور المجتمع المدني في الأردن والكويت بمحدّدين أساسيين هما كيفية نشأة الدولة، والمسار التاريخي للمجتمع المدني، لأنه لا يمكن دراسة التحولات التي عرفها المجتمع المدني في البلدين دون التطرق لنشأة وتطور الدولتين الأردنية والكويتية.

1- كيفية نشأة الدّولة:

تتشابه الدولتان الأردنية والكويتية في أنهما يقعان في مجال جغرافي مشترك هو المشرق العربي، والانتماء إلى إطار ثقافي موحد هو الثقافة العربية الإسلامية، وخضوعهما للانتداب البريطاني بداية من السنوات الأولى للقرن العشرين. لكن البلدين يختلفان في أسبقية نشأة الدولة الكويتية على ظهور الدولة الأردنية، كما أنهما يختلفان في الكيفية التي نشأت بها الدولة فيهما.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد اختلفت طريقة نشأة الدّولة في الأردن عن إقليما تابعا للبلاد السورية أثناء فترة الحكم العثماني[1]، إلاّ انه في نوفمبر 1918 قام الحلفاء[2] الذين انتصروا في الحرب العالمية الأولى، بتقسيم البلاد السورية إلى ثلاثة مناطق من بينها شرقي الأردن، التي خضعت للانتداب البريطاني بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو San Remo سنة 1920. في ظل هذه الظروف، تكونت ثلاثة حكومات محلية، هي حكومة السلط برئاسة مظهر أرسلان، وحكومة إربد بزعامة علي خلقي الشراري، وحكومة الكرك برئاسة رفيفان المجالي، غير أن هذه الحكومات لم تستطع فرض سيطرتها طويلا بسبب قوة العشائر المحيطة بها، مما أدى إلى سقوطها. وعندما وصل الأمير عبد الله بن شريف حسين إلى عمّان في مارس 1921، عقد اتفاقا مع ونستون تشرشل Winston Churchill[3]، نتج عنه الإعلان عن تأسيس إمارة شرقي الأردن تكون تحت زعامة الأمير عبد الله، الذي منحت له عدّة صلاحيات ماعدا قضايا السياسة الخارجية والمالية والدّفاع التي بقيت بيد السلطات البريطانية[4]. تميّزت مرحلة الإمارة بحدوث عدّة تحوّلات في مختلف المجالات، فعلى المستوى التنظيمي تأسس مجلس المستشارين في سنة 1921، تبعه إقرار قانون الانتخاب في سنة 1928، ثمّ تقسيم الإمارة إلى مقاطعات إدارية هي الكرك، وعمّان، ومادبا، والسّلط، وجرش، وإربد، إضافة إلى وضع دستور سنة 1928 الذي لقي معارضة شعبية واسعة[5]. وعلى المستوى السياسي، شهدت الإمارة صراعا على السلطة بين زعماء العشائر ونظام الحكم والسلطات البريطانية، أدى إلى تكريس الولاء للعشيرة، إلاّ أنّ نظام الحكم بقيادة الأمير عبد الله نجح في كسب تأييد زعماء العشائر مقابل زيادة سلطاتهم المحلية. أمّا من حيث التركيبة الاجتماعية، فقد كانت شرقي الأردن تضمّ أربع بنى عشائرية تتمثل

---

[1]- Pierre Sateh Agate, «Le Croissant Fertile», dans: Maurice Flory, Les Régimes Politiques Arabes (Paris: Presses Universitaires de France, 1.éd, 1990), p.338.

[2]– يقصد بالحلفاء فرنسا وبريطانيا، وهما اللتين انتصرتا على ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

[3]– ونستون تشرشل Winston Churchill هو وزير المستعمرات البريطانية في فترة العشرينيات.

[4]- Philippe Rondot, «Jordanie», dans: Jérémie-Lorrain, Encyclopaedia Universalis, Corpus 13, (Paris: S. éd, 1992), p.106.

[5]– محمد سليم محمد غزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.5، 1996)، ص ص.28–31.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في البنى الريفية، والبنى البدوية، والأقليات المس
في الشركس والشيشان والأكراد. وهكذا كانت الإمارة في تلك الفترة متخلفة في كل المجالات الاقتصادية، والإدارية، والتعليمية، والصحية، بحيث انعدمت شروط قيام دولة ماعدا وجود القيادة حتى بقيت القبيلة هي الفاعل الرّئيسي في البلاد[1].

استمرّ هذا الوضع حتى إعلان الاستقلال في 22 مارس 1946 عن طريق معاهدة تحالف مع بريطانيا، أدّت إلى الإعلان عن قيام المملكة الأردنية الهاشمية، ولكن هذه المعاهدة منحت لبريطانيا حق إبقاء قواعدها العسكرية، وحق تنقل البريطانيين في الأردن، واستمرار السيطرة البريطانية على الجيش الأردني من خلال وجود ضباط انجليز في مواقعه القيادية[2]. وعلى حد قول سهيلا سليمان الشلبي: «كانت مسألة إنشاء دولة منفصلة في شرقي الأردن إستراتيجية فرضتها المصالح البريطانية في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان لديها مخطط لجعل الأردن قاعدة عسكرية مستقرة يستطيع الجيش البريطاني الانطلاق منها. وتمكنها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في البلدان المجاورة، ومنع تغلغل النفوذ الفرنسي المتواجد في سوريا إلى الجزيرة العربية والعراق عبر الأردن. وقيام هذه الدولة سيسهل تطبيق وعد بلفور البريطاني بإقامة كيان صهيوني في فلسطين.»[3] من هنا، يظهر أن الدّولة الأردنية نشأت بفعل وجود سلطة أجنبية تتمثل في الانتداب البريطاني، الذي سمح بتأسيس الدّولة من خلال قيام السلطة المركزية بقيادة الأمير عبد الله.

اختلفت نشأة الدولة في الكويت عمّا حدث في الأردن، بحيث أنّ الكويت[4] تأسّست سنة 1679 عن طريق الشيخ باراك بن غرير أمير بني خالد، الذي قام بإنهاء السيطرة العثمانية على الساحل الغربي للخليج العربي. أنشأ الشيخ باراك فيما بعد قلعة جديدة في

---

[1]– مهنا حداد، «الهوية العربية بين مؤسسات الدولة القطرية والمجتمع القبلي»، نقد، ع.10، د.ت، ص ص.62–64.

[2]– سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية: 1951–1967، سلسلة أطروحات الدكتوراه (57)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2006)، ص ص.50–51.

[3]– المرجع نفسه، ص ص.39–40.

[4]– يعود التاريخ الحديث للكويت إلى سنة 1135 سنة تأسيسها، وكانت تسمى القرائن. وكلمة الكويت هي تصغير لمصطلح الكوت الذي يطلق على المكان القريب من الماء سواء كان بحرا أو نهرا أو بحيرة. انظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978)، ص.32.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منطقة القرين القريبة من البحر، عرفت بعد ذلك الكويت مركز دولة الكويت حاليا نشأت وتأسست بعد زوال الهيمنة التركية عن الساحل الشمالي للخليج العربي[1]. في هذه الفترة، شهدت الكويت توافد العديد من العائلات العربية ذات أصول مختلفة، من بينهم "العتوب" – وهم يشكلون مجموعة كبيرة من قبائل عنزة ونجد المتواجدة في شبه الجزيرة العربية – التي دخلت إلى الكويت في سنة 1716 قادمة إليها من قطر. وكانت تضم عائلات كبيرة من بينها آل الصباح، وآل خليفة، وآل جلاهمة، فاستقروا هناك إلى أن نشب بينهم خلاف لأسباب غير واضحة، فرحل آل خليفة وآل جلاهمة إلى منطقة الزبارة شمال غرب قطر، في حين بقيت أسرة آل الصباح في الكويت لتستقر فيها نهائيا، مع العلم أن كل تلك التطورات حدثت في ظل حكم بني خالد الذي استمر إلى غاية سنة 1752[2]. عرفت الكويت في هذه السنة أهم حدث سياسي في تاريخها، يتمثل في إجماع سكانها على مبايعة وانتخاب الصبّاح بن جابر ليكون أوّل حاكم للكويت، بمعنى أن سنة 1752 شهدت قيام السلطة المركزية والدولة الكويتية بواسطة تولي عائلة الصباح شؤون الحكم بالمبايعة. وقد كانت الكويت في تلك الفترة تتكون من ثلاثة أحياء سكانية كبرى هي حي الوسط، وحي القبلة، وحي الشرق، إضافة إلى ثلاثة أحياء صغيرة تتمثل في حي العوازم، وحي الرّشايدة، وحي المطران[3]. في سنة 1896، ظهر صراع شديد بين مبارك الصباح وأخيه الشيخ محمد الذي تولى السلطة سنة 1892، حيث حرم مبارك من المشاركة في الحكم، وهو ما اعتبر خرقا لتقاليد الأسرة، كما تعرض مبارك للإهانة في الكثير من المرات. ثم طلب مبارك من أخيه أن يسند إليه منصب مسؤول في إدارة شؤون الكويت لكن طلبه قوبل بالرفض، وللتخلص منه قام الشيخ محمد بتكليف مبارك بقمع قبائل البدو التي كانت تقوم بالإغارة على المدينة. استفاد مبارك كثيرا من مشاركته الطويلة في هذه المعارك، حيث تعلّم تكتيك الحروب في الصحراء، وأقام علاقات وثيقة مع مشايخ القبائل البدوية

[1] – غيورغي بوندارفسكي، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة: د. ماهر سلامة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط.1، 1994)، ص.22.

[2]- Ahmed Mustafa Abu-Hakima, Histoire Moderne Du Koweït 1750-1965 (Paris: s.éd, 1992), pp.18-20.

[3] – عبد العزيز الرشيد، المرجع السابق، ص ص.38-39.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الكبرى ذات النفوذ، وتمكّن من تعزيز نفوذه الش
الكويتية[1]. في 17 ماي 1896 رجع مبارك من الصحراء رفقة ابنيه جابر وسالم مع 7 رجال من البدو الأوفياء له، وتسللوا إلى قصر الأمير، حيث قامت أحداث مأساوية انتهت بمقتل الشيخ محمد وجراح شقيقا مبارك، الذي عيّن نفسه حاكما على الكويت منذ ذلك اليوم ولم يتلق أي اعتراض من شيوخ القبائل وأثرياء التجار والأعيان[2]. بعد ذلك وقع الشيخ مبارك معاهدة الحماية مع بريطانيا سنة 1899 خضعت بموجبها الكويت للحكم البريطاني، والتي بقيت سارية المفعول إلى غاية جوان 1961 تاريخ استقلال الكويت. وبهذا حسم مبارك أمر السلطة في سلالته، حيث تولى السلطة بعد وفاته ابنه جابر بين سنتي 1916-1917، ثم تلاه سالم ابن مبارك بين عامي 1917-1921، ثم تولى أحمد الجابر السلطة بين سنتي 1921-1950، تبعه عبد الله السالم بين 1950-1965. وعليه، يظهر أنه منذ وفاة الشيخ مبارك جرى تداول السلطة في الكويت بين فرعين من سلالته هما فرع الجابر وفرع السالم[3].

شهد المجتمع الكويتي أثناء فترة الحماية البريطانية عدّة تحولات، فعلى المستوى التنظيمي أنشئ مجلس استشاري سنة 1921، وانتخب مجلس بلدي مع مجلس للمعارف ما بين 1934-1936، ثمّ انتخب مجلس تشريعي سنة 1938، تبعه وضع قانون أساسي في جويلية 1938، كان بمثابة دستور ينظم السلطات. أمّا على المستوى الاقتصادي فقد تميّز الوضع ببساطة النشاط الاقتصادي من خلال غلبة تجارة اللؤلؤ وحياة البداوة على الاقتصاد. ولم يتغير هذا النمط الاقتصادي التقليدي إلاّ بظهور النفط سنة 1938، حيث أدّى هذا الأخير إلى ضعف النشاط التجاري مع تجريده من الأهمية التي كان يكتسيها من قبل. وتميّزت الحياة السياسية بغياب المؤسسات السياسية، التي تـــمّ تعويضها بالدّيوانيات، إضافة إلى وجود صراع على السلطة داخل أسرة الصّباح، مع ظهور نمط حكم تميّز بالأبوية السياسية، وظهور تحالف بين آل الصّباح وبريطانيا

[1]- غيورغي بونداريفسكي، المرجع السابق، ص ص.92-93.
[2]- المرجع نفسه، ص ص.94-95.
[3]- Ahmed Mustafa Abu-Hakima, Op.Cit., p.157.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقبائل البدو وكبار التجار، مقابل غياب البرلمان الرميحي المسار التاريخي للكويت بقوله: «تعتبر الكويت من المجتمعات القليلة التي تنطبق عليها النظرية الكلاسيكية في تطوّر نظام الحكم منذ بدأ مجتمع الكويت القديم (أواخر القرن 18 وبداية القرن 19). لقد تطوّر نظام الحكم من خلال الموافقة المجتمعية عن طريق تفرغ عائلة من العائلات الكبيرة للنظر في شؤون الحكم، في حين انصرفت العائلات الأخرى للعمل الاقتصادي، ثمّ أصبح هذا الفريق قويّا ومتمكّنا. هذا البعد في نظام الحكم في الكويت لم يكن فتحا أو تسلطا بالقوّة في بذوره الأولى، وهذا المنشأ من العوامل الرّئيسية التي ساهمت في وقت لاحق في تطوير نظام المشاركة المقبول.»[2]

2- المسار التاريخي للمجتمع المدني:

ارتبط ظهور المجتمع المدني في الأردن والكويت بظروف نشأة الدّولة ومرحلة الاستعمار البريطاني، حيث تشكلّت البنى الأوّلية للمجتمع المدني في تزامن مع التطوّر التاريخي للدّولة في كلا البلدين. لقد بدأت بوادر المجتمع المدني تظهر في الأردن منذ العشرينيات، من خلال تشكل العديد من الأحزاب السياسية، على غرار حزب الشعب الأردني سنة 1927، والحزب الحر المعتدل سنة 1930، وحزب التضامن الأردني عام 1933، وحزب الإخاء الأردني عام 1937...الخ[3]. كما أنشئت عدّة صحف وأسبوعيات كجريدة الشرق العربي سنة 1921، وجريدة الشريعة عام 1936، وجريدة الميثاق سنة 1933، وصحيفة الأردن سنة 1933، إلاّ أن غالبية هذه الصحف كانت تتعـــرّض للمضايقات من طرف السلطات البريطانية[4]. ثمّ ظهرت أوّل نقابة مهنية في

---

[1]- محمد بشير صفار، «المؤسسة التشريعية في الكويت»، في: أحمد الرشيدي (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.1، 1997)، ص ص.340-342.

[2]- محمد الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962-1981»، في ندوة: «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1987)، ص.644.

[3]- انظر: الملحق رقم (01)، ص.187.

[4]- جمال الشاعر، «تجربة الديمقراطية في الأردن»، في ندوة: «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1987)، ص.703.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سنة 1944 تجمع الأطباء والصيادلة الأردنيين، [illegible] الاجتماعية، التي تعتبر أوّل جمعية نسائية تأسست في الأردن عام 1944[1].

لقد كانت مختلف تنظيمات المجتمع المدني في تلك الفترة تهتم بمقاومة الانتداب البريطاني والسعي إلى تحقيق الاستقلال، والاهتمام بالقضية الفلسطينية من خلال مقاومة المشاريع الصهيونية، مع المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية. لكن على الرّغم من صدور قانون انتخابي ودستور سنة 1928، ثمّ انتخاب خمسة مجالس تشريعية في الفترة ما بين 1929-1947[2]، إلاّ أنّ العمل السياسي كان ضعيفا، حيث تميّزت الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية بالهشاشة نظرا لضعف مستوى الوعي السياسي، وافتقارها لمستوى عالي من التنظيم، وتدني مستواها المؤسساتي، وشخصانية هذه التنظيمات، ومحدودية التعليم في المجتمع، وسيادة الطابع التقليدي على التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن[3].

أعلن عن استقلال الأردن في مارس 1946، تلاه بعد ذلك صدور قرار من طرف الملك عبد الله قام بموجبه بالتخلي عن نظام الإمارة وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية في سنة 1949، حيث جاء هذا الإعلان نتيجة لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزّة مع شرقي الأردن، ثمّ صدر دستور سنة 1952، الذي أقرّ حرية الرّأي، وحرية الصحافة، وحق الاجتماع، والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، والحق في تشكيل النقابات[4]. ساهم ذلك في نمو العمل السياسي، من خلال تأسيس العديد من المنظمات المدنية، بحيث تأسست أحزاب سياسية عديدة[5]، وتأسس اتحاد العمال الأردنيين سنة 1954 الذي ضم 25 نقابة، وظهرت جمعيات ثقافية في الخمسينيات كروابط المعلمين والمعلّمات، كما تأسّـــس في نفس الفترة الاتحاد النسائي الأردني، ثمّ ظهـــرت الجمعية

---

[1]- فادية الفقير، «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن»، المستقبل العربي، ع.271، سبتمبر 2001، ص.32.

[2]- أحمد ذيبان الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية (عمان: د.ن، ط.1، 1992)، ص.46.

[3]- أمين عواد مهنا، «تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن 1950- 1957: دراسة مقارنة»، مجلة مؤتة للبحوث وللدراسات، ع.04، ديسمبر 1992، ص.13.

[4]- انظر المواد 15، 16، 23 في: «دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته»، ص ص.04-05.

[5]- انظر: الملحق رقم (02)، ص.187.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الطلابية سنة 1963، واتحاد طلبة الجامعة الأر

السياسية وإلغاء النظام الحزبي في سنة 1957 أدّى إلى ضعف المجتمع المدني، ممّا فتح المجال لهيمنة البنى العشائرية والبنى الاجتماعية التقليدية على العمل السياسي إلى غاية بداية التحول السياسي في سنة 1989[2].

تنطبق نظرية العقد الاجتماعي على نشأة المجتمع المدني في الكويت[3]، ذلك لأنّ: «حضور المجتمع المدني قديم في الكويت...حيث تأسّس نظام الحكم فيها على الشورى، واستمدّ مشروعيته من مبايعة أهل الكويت الحاكم. وحينما كان النظام يخرج عن هذا العقد الاجتماعي كان أهل الكويت يهبّون لإرجاع الأمور إلى نصابها، أي الحكم عن طريق التراضي وإقامة الشرعية على قاعدة الانتخاب.»[4] تطوّر الوضع فيما بعد مع ظهور الحركة الإصلاحية بقيادة العائلات التجارية الكبرى كعبد العزيز الرشيد، وعبد الله الصقر، وعبد اللطيف الثنيان الغانم، وخالد العدساني، ومحمد الشنقيطي، ويوسف القناعي، ومحمد الفارسي[5]. لقد ساهمت تلك العائلات في نشأة البوادر الأولى للمجتمع المدني، فظهرت الجمعية الخيرية سنة 1907، والمدرسة المباركية سنة 1912، والمدرسة الأحمدية، والنادي الأدبي سنة 1922، والمكتبة الأهلية سنة 1924، وإنشاء مجلس استشاري سنة 1921، وانتخاب مجلس بلدي سنة 1934، ثمّ انتخاب مجلس تشريعي سنة 1938. وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت جمعيات أهلية وتطوعية أخرى تمارس نشاطات ثقافية واجتماعية، فخلال المرحلة ما بين 1950-1955 نشأ نادي المعلمين، والنادي الثقافي القومي، والنادي الأهلي، وجمعية الخريجين، وجمعية الإرشاد الإسلامي، ونادي الجزيرة، ونادي العروبة، ونادي الخليج، ونادي

---

[1]- جمال الشاعر، المرجع السابق، ص ص.704-707.

[2]- مهنا حداد، المرجع السابق، ص ص.70-74.

[3]- لقد سبق التطرق لنظرية العقد الاجتماعي في الفصل الأول عند الحديث عن مفهوم المجتمع المدني عند توماس هوبس، وجون لوك، وجون جاك روسو. انظر: الفصل الأول، ص ص.18-20.

[4]- محمد حسين غلوم، جاسم القطامي، «المجتمع المدني في الكويت»، في ندوة بيروت: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001)، ص.594.

[5]- إسماعيل الشطي، «الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية»، في: علي خليفة الكواري (محرر)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2005)، ص.152.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التعاون، والنادي الشرقي، ونادي السلام، وجم
الاستقلال، قام المجلس التأسيسي بصياغة الدستور في سنة 1962، حيث تبنّى حرية الرّأي، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في تأسيس النقابات، وحق الاجتماع[2]. تبع ذلك صدور ثلاثة قوانين تنظم عمل منظمات المجتمع المدني، تتمثل في القانون رقم (20) لسنة 1962 بشأن الجمعيات التعاونية، والقانون رقم (24) لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، وقانون العمل رقم (38) لسنة 1964 بشأن تشكيل النقابات، ممّا جعل الفترة التي سبقت التحوّل السياسي تتميّز بتأسيس العديد من المنظمات المدنية، فوجدت 40 جمعية تعاونية، و54 جمعية نفع عام، و17 ناديا، و13 اتحادا رياضيا، و12 نقابة، و3 اتحادات عمالية[3].

يتبيّن من خلال ما سبق ذكره، أنّ نشأة المجتمع المدني جاءت بعد نشأة الدّولة في الأردن، لكنها تزامنت مع نشأة الدولة في الكويت، كما ساهم التواجد البريطاني في إرساء البنى الأولى لتأسيس العديد من المنظمات، التي عملت على مقاومة الاحتلال البريطاني والسعي إلى تحقيق الاستقلال مع المطالبة بإصلاح الوضع السياسي. بعد تحقيق الاستقلال، تـــمّ إقرار دستور جديد في كلا البلدين، تبنّى الحرّيات السياسية والمدنية، إضافة إلى عودة الحياة البرلمانية، ممّا ساهم في نمو العمل السياسي الذي تجسّد في تأسيس العديد من المنظمات المدنية، إلاّ أنّ غياب الأحزاب السياسية في الأردن والكويت، إضافة إلى نفوذ العصبية القبلية وهيمنتها على التنظيم الاجتماعي سمح لها بلعب دور مهم في الحياة السياسية، ممّا أثر سلبا على المجتمع المدني في البلدين سواء من حيث تركيبته أو من حيث نشاطه.

يمكن القول في ختام هذا المطلب، أنّ المجتمع المدني في الأردن والمجتمع المدني في الكويت مـــرّا قبل التحول السياسي بالمراحل الآتية: مرحلة تشكل المجتمع المدني في فترة الحكم البريطاني، التي تميّزت بظهور عدّة منظمات عملت على تحقيق الاستقلال. جاءت بعدها مرحلة التطور التي شهدت في بداية الاستقلال تأسيس العديـــد

[1]– محمد حسين غلوم، جاسم القطامي، المرجع السابق، ص.595.
[2]– انظر المواد 36، 37، 43، 44 في: «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص ص.04-05.
[3]– محمد حسين غلوم، جاسم القطامي، المرجع السابق، ص ص.600-601.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من المنظمات المدنية التطوعية في مختلف المجـ
بلجوء السلطة السياسية في البلدين إلى التضييق على المجتمع المدني بهدف الحدّ من نشاطه، ممّا أدّى إلى تراجع دوره لفترة طويلة إلى غاية نهاية الثمانينيات، حيث بدأت مرحلة جديدة من التحول السياسي انصبّ الاهتمام فيها على إعادة الاعتبار للمجتمع المدني.

المطلب الثاني: مكوّنات وخصائص المجتمع المدني في البلدين.

سيتناول المطلب الثاني مكوّنات المجتمع المدني ثمّ تحديد خصائصه في الأردن والكويت خلال فترة التحول السياسي. وذلك بهدف معرفة طبيعة المجتمع المدني في كلا البلدين، من حيث جوانب الاختلاف والتشابه، والوصول إلى نقاط القوة والضعف التي تميز هذه الظاهرة في المجتمعين.

1- مكونات المجتمع المدني في الأردن:

يتكوّن المجتمع المدني الأردني من الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والنقابات العمالية، والهيئات الثقافية، والأندية الشبابية، والجمعيات الأهلية، والاتحادات النسائية.

*** الأحزاب السياسية:**

تعتبر الأحزاب السياسية من أهمّ منظمات المجتمع المدني في الأردن، ذلك لأنها تساهم على المستوى الكمي في الثراء العددي للمنظمات المدنية، بحيث يقدر عددها إلى غاية 2006 بـــ 32 حزبا سياسيا[1]. وهي تشكّل على المستوى الوظيفي قنوات لوصول المجتمع المدني إلى السلطة التشريعية، الأمر الذي يمكّنه من لعب دوره في العملية السياسية. وتكمن أهميتها كذلك في التنوع الأيديولوجي والثقافي للمجتمع المدني من خلال تصنيفها إلى ثلاثة تيارات كبرى، فهناك أحزاب إسلامية تضم حزب جبهة العمل الإسلامي الذي تأسّـــس سنة 1992، وحزب الوسط الإسلامي الذي تأسّس سنة

[1]- وزارة الداخلية الأردنية، «تأسيس الأحزاب السياسية»، في:
Http://www.moi.gov.jo/pages.php?id_s=13/Le 04 Mai 2007.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2001، والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية أحزاب يسارية كثيرة ومتعددة كحزب الشعب الديمقراطي، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، والحزب التقدّمي الأردني، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدّمي، حيث تأسست هذه الأحزاب دفعة واحدة سنة 1993، تبعها نشأة حزب العمل القومي في عام 1994، والحزب اليسار الديمقراطي سنة 1995، والحزب العربي الأردني سنة 2002[2]. وهناك أحزاب ليبرالية تشمل مجموعة من الأحزاب أهمها حزب المستقبل الذي أعلن عن تأسيسه سنة 1992، وحزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية الذي بدأ نشاطه منذ عام 1994، وحزب السلام الأردني الذي عقد مؤتمره التأسيسي سنة 1996، وحزب الأمّة الذي دخل الحياة السياسية بداية من عام 1996، والحزب الوطني الدستوري الذي نشأ سنة 1997، وحزب الرفاه الأردني الذي تأسس مؤخرا في عام 2001[3].

يبيّن الملحق رقم (03) أن ثلث الأحزاب السياسية الأردنية تأسس في سنتي 1992 و1993، وأن الأحزاب اليسارية والإسلامية كانت السباقة في العودة إلى الحياة السياسية، فباستثناء حزب المستقبل وحزب العهد، ظهرت كل الأحزاب الليبرالية منذ سنة 1994. من جهة أخرى، يظهر أن هناك 3 أحزاب إسلامية فقط، مقابل 29 حـــزبا يساريا وليبراليا، ممّا يدل على قوة التكتل لدى التيار الإسلامي وعدم انقسامه إلى أحزاب صغيرة مقارنة مع التيارين الآخرين[4].

*** النقابات المهنية والعمالية:**

يعتبر العمل النقابي مترسّخا في المجتمع الأردني منذ فترة الخمسينيات، بحيث أكّـــد دستور سنة 1952 والقانون رقم (35) لسنة 1953 الخاص بالاتحادات المهنية علـــى حق العمال والمهنيين في تكوين اتحادات خاصة بهم. لقد تأسّـــس الاتحاد العام للنقابات

[1]– انظر: الملحق رقم (03)، ص.188.
[2]– المكان نفسه.
[3]– المكان نفسه.
[4]– المكان نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المهنية الأردنية في 1 ماي 1954، حيث كان يض
17 نقابة عمالية موجودة في الأردن إلى غاية 2006[2]. من جهة أخرى، يضم المجتمع المدني الأردني مجموعة من الاتحادات المهنية، يتمثل أشهرها في نقابة المحامين التي تأسست سنة 1950، ونقابة الصحفيين التي نشأت في عام 1953، تبعها ظهور نقابة الأطباء سنة 1954، ونقابة الصيادلة في عام 1957، ثم نقابة المهندسين سنة 1953، ونقابة المهندسين الزراعيين سنة 1966...الخ[3].

تكمن أهمية النقابات العمالية والمهنية بالنسبة للمجتمع المدني الأردني في أنها تساهم في ثرائه الكمي وتنوعه البنيوي من جهة، ومن جهة ثانية، تساهم في توفير الإطار التنظيمي والمؤسسي لفئة العمال والمهنيين عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحهم وتلبية احتياجاتهم، وممارسة حقوقهم النقابية.

*** الاتحادات والجمعيات النسائية:**

تساهم النساء الأردنيات بشكل كبير في المجتمع المدني، من خلال الاتحادات النسائية، أبرزها الإتحاد النسائي الأردني الذي تأسس سنة 1981، وهو يضم الآن مختلف المنظمات النسائية، واتحاد المرأة الأردنية الذي بدأ نشاطه منذ سنة 1945، ومركز الأميرة بسمة للمعلومات الذي يتميز بحداثة تأسيسه سنة 1996، ورابطة النساء الديمقراطيات[4]. تساهم الاتحادات الجمعيات النسائية هي الأخرى في التنوع البنيوي للمجتمع المدني الأردني، وتوفر المجال التنظيمي للمرأة الأردنية من أجل المشاركة في العمل المدني والدفاع عن حقوقها، وإيصال مطالبها إلى مركز صنع القرار.

*** الجمعيات والهيئات الثقافية:**

تتمثل في مختلف المنتديات، والأندية، والجمعيات التي لها اهتمامات ثقافية. ينظم عملها قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لعام 1966، وهي تابعة لوزارة الثقافة من حيث الترخيص والإشراف والحل. لقد بلغ عددها إلى غاية سنة 2006 حوالي 264

[1]- The Solidarity Center, Justice for All: the Struggle for Worker Rights in Jordan (Washington: American Center for International Labor Solidarity, 2005), p.05.

[2]– انظر: الملحق رقم (04)، ص.189.

[3]– انظر: الملحق رقم (05)، ص.189.

[4]– فادية الفقير، المرجع السابق، ص ص.47-48.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جمعية ثقافية موزّعة على مختلف أنحاء الأردن واتحاد الكتاب الأردنيين، وجمعية النقاد الأردنيين، ونقابة الفنانين الأردنيين، واتحاد الناشرين الأردنيين، وجمعية المكتبات الأردنية، وجمعية الدّراسات الإسلامية، وجمعية النّور الثقافية الأردنية[1]. وتتوفر الأردن كذلك على 400 دار مرخصة للنشر، و50 مركز للدّراسات، أشهرها مركز الأردن الجديد للدّراسات، ومركز الدّراسات الإستراتيجية، ومركز عمّان للدّراسات والأبحاث، والمركز العربي للدّراسات السياسية[2].

تكتسي الجمعيات والهيئات الثقافية أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع المدني في الأردن، وذلك لأنها تساهم في التنوع الثقافي في البلاد وتمثل النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردن، فبعضها يمثل العنصر الفلسطيني كجمعية الحنونة للثقافة والفنون، وبعضها يمثل البدو كجمعية البادية للتراث والفنون الشعبية، ورابطة التراث والأدب الشعبي، وهناك جمعيات تمثل الأقلية الشركسية كجمعية الأهلي للفلكلور الشركسي[3].

*** الجمعيات الخيرية والأهلية:**

تتمثل في الجمعيات الخيرية والتطوعية التي تأسّست بشكل مستقل عن الحكومة، ينظم عملها القانون رقم (33) لسنة 1966. تسعى هذه الجمعيات إلى تحقيق أهداف إنسانية تتمثل في تقديم الخدمات لفئات اجتماعية معينة، مثل رعاية الطفولة، ومحو الأمية...إلخ. تبرز في هذا المجال جمعية التأهيل والرعاية الخيرية التي تأسست سنة 1992، والهيئة الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي التي ظهرت إلى الوجود سنة 1990[4].

إن وظيفة تقديم الخدمات والتضامن الاجتماعي تعتبر من أهم الوظائف التي تؤديها منظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية، بحيث أن 37,6% من الجمعيات تهـــتم

---

[1]– صلاح جرار، المثقف والتغيير: قراءات في المشهد الثقافي المعاصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 2003)، ص ص.101–102.

[2]– المرجع نفسه، ص ص.107–115.

[3]– المرجع نفسه، ص.102.

[4]– مصطفى الحمارنة، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص ص.125–131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالعمل الخيري والخدماتي[1]. يبرز في هذا الم
المسلمين، بحيث يمكن القول أنها تحتكر النشاط الاجتماعي في المجتمع الأردني، فهي التي تتولى الإشراف على 1200 مسجد، وتقوم بتقديم خدمات كبيرة في مجال التعليم باعتبارها تمتلك 17 مدرسة من مدارس الأقصى التي تتولى تدريس 4 ألاف تلميذ[2]. كما تساهم الجمعيات النسوية في تقديم عدّة خدمات لفئة النساء في المناطق الريفية والمناطق المحافظة في المدن. في هذا السياق، يبرز الدور الذي يقوم به اتحاد النساء الأردنيات فيما يخص القيام بنشاطات وتظاهرات تهتم بالدفاع عن حقوق المرأة، والتكفل بالمسائل العائلية على المستوى القضائي والقانوني، والاهتمام بالمستوى الاجتماعي للنساء، ومعالجة المشاكل الأسرية[3].

*** الأندية الشبابية:**

يقصد بها الأندية التي تهتم بتأطير فئة الشباب سواء كانت رياضية أو ثقافية أو اجتماعية. تنشط هذه الأندية تحت مسؤولية وزارة الشباب، بحيث يقدر عددها بـــ 300 نادي وجمعية إلى غاية سنة 2006، من بينها: رابطة الشبيبة الديمقراطية التي أعلن عن تأسيسها في عام 1987، ومنتدى الشباب العربي الذي نشأ في سنة 1988، والاتحاد الوطني لشباب الأردن مع اتحاد الشباب الديمقراطي الأردني اللذين تأسسا في عام 1990[4].

2- مكونات المجتمع المدني في الكويت:

يتكوّن المجتمع المدني الكويتي من مجموعة التجمعات السياسية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الثقافية، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والجمعيات النسائية.

---

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصـــراع (بيـــروت: مركـــز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2001)، ص.164.

[2]- Ziad Abu-Amr, «La Monarchie Jordanienne et Les Frères Musulmans ou Les Modalités d'endiguement d'une Opposition Loyaliste», dans: Bassma Kodmani-Darwish et May Chartouni-Dubarry, Les Etats Arabes Face à La Contestation Islamiste (Paris: Armand Colin, 1997), pp.127-128.

[3]- فادية الفقير، المرجع السابق، ص ص.47-48. و: Stephanie Latte Abdallah , Op.Cit., p.87.

[4]- صلاح جرار، المرجع السابق، ص.98.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*** التجمعات السياسية:**

هي تلك التجمعات التي نشأت منذ سنة 1991 في الكويت بهدف المشاركة في الحياة السياسية. وهي تعتبر مهمة جدّا لأنها تحلّ محلّ الأحزاب السياسية غير الموجودة، كما أنها تساهم في التنوع الثقافي والأيديولوجي للمجتمع المدني الكويتي[1]، فهي تنقسم إلى ثلاثة تيارات كبرى. يتجلى التيار الأول في التيار الإسلامي الذي يتميز بتجذره في المجتمع، وهو يشمل الحركة الدّستورية الإسلامية التابعة للإخوان المسلمين، والتجمع الإسلامي الشعبي الذي يعدّ الواجهة السياسية للجماعة السلفية، والائتلاف الإسلامي الوطني الذي يمثل الطائفة الشيعية. وهناك التيار الليبرالي الذي يضم التجمع الدّستوري والتحالف الديمقراطي الوطني. أما التيار الثالث فهو التيار اليساري الذي يمثله المنبر الديمقراطي الكويتي[2]. إن وجود هذه التجمعات السياسية يعتبر دليلا قويا على رغبة الكويتيين في تغيير الوضع السياسي، ورغبتهم كذلك في ممارسة العمل الحزبي.

*** الجمعيات الخيرية والثقافية:**

تتمثل في مختلف الجمعيات التي تهتمّ بالجانب الثقافي أو الجانب الوعظي، إلى جانب الجمعيات التي تهتم بتقديم الخدمات والرّعاية لبعض الفئات الاجتماعية. تضمّ الجمعيات الخيرية جمعيات سلفية كجمعية إحياء التراث الإسلامي التي ظهرت سنة 1980، وجمعية بيادر السلام، إضافة إلى جمعيات سنية كجمعية الإصلاح الاجتماعي التابعة للإخوان المسلمين، والتي بدأت نشاطها منذ سنة 1963، ونادي الاستقلال الثقافي، كما توجد جمعيات شيعية، أشهرها جمعية الثقافة الاجتماعية التي تمارس عملها منذ سنة 1963[3].

تبرز مكانة الجمعيات الثقافية والخيرية في الوظيفة الخدماتية والتضامنية التي تندرج ضمن الوظائف المتعددة التي يقوم بها المجتمع المدني في الكويت، وهي الوظيفة الأساسية الغالبة على دوره، بحيث تشكل النشاطات الخيرية نسبة 78,2% من مجموع

---

[1]- «Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms–Kuwait», Fundacion Para Las Relaciones Internacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid, 2006, p.19.

[2]– انظر: الملحق رقم (09)، ص.191.

[3]– فلاح المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي: دراسة اجتماعية–سياسية»، السياسة الدولية، ع.123، جانفي 1996، ص ص.32–33.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النشاطات التي يؤديها المجتمع المدني الكويتي أساسيا من مصادر الدّعم والرعاية لفئات واسعة من المجتمع، لاسيما الفئات التي لم تحظ بالاهتمام الكبير من طرف السلطات، مثل الأيتام، والمسنين، والمعوقين، أو الفئات التي لم تصلها الخدمات الحكومية خاصة الأفراد المحتاجين، والمتمدرسين[2].

*** النقابات المهنية والعمالية:**

توجد في الكويت 16 نقابة مهنية وعمالية إلى غاية سنة 2006، من أشهرها الاتحاد العام للعمال الكويتيين الذي تأسس سنة 1967، ونقابة المعلمين التي بدأت نشاطها منذ سنة 1963، ونقابة الصحفيين التي نشأت سنة 1964[3]. تبرز أهمية التنظيمات النقابية بالنسبة للمجتمع المدني الكويتي في كونها تشكل فضاءات تنظيمية ومؤسساتية لتمثيل فئة مهمة في المجتمع، تتمثل في شريحة العمال والمهنيين. وهي تهتمّ كذلك بالدّفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية والقانونية لهذه الفئة الاجتماعية، مما يساعد على تحقيق التوازن الاجتماعي.

*** الجمعيات النسائية:**

تتمثل الجمعيات النسائية في جمعية النهضة النسائية التي تنشط منذ عام 1962، والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية التي تأسست سنة 1963، ونادي الفتاة الذي يمارس عمله منذ 1975، وجمعية بيادر السلام النسائية التي أعلن عن بداية نشاطها سنة 1981، تبعتها جمعية الرّعاية الإسلامية سنة 1982، والجمعية النسائية التي ظهرت سنة 1998[4]. تعتبر الجمعيات النسائية هي الممثل والمؤطر الفعلي لفئة النساء في المجتمع المدني الكويتي، وبالتالي تساهم في ترقية وضعية المرأة الكويتية في المجال الاجتماعي، والخيري، والثقافي، والسياسي. وقد اهتمت هذه الجمعيات بالجانب

---

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.164.

[2]– باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، في ندوة بيروت: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001)، ص ص.575-584.

[3]– انظر: الملحق رقم (10)، ص.192.

[4]– أنظر: الملحق رقم (11)، ص ص.192-193.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثقافي والوعظي للنساء، وزيادة العمل الخيري بالجانب السياسي المتمثل في المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة[1].

*** الديـــوانيات:**

تسمّى باجتماعات الاثنين، وهي تشكل جماعات خاصة غير رسمية تحظى بإنتشار واسع في الكويت، باعتبارها واحدة من الآليات التقليدية للمشاركة السياسية والعمل المدني. تعبّر الدّيوانية عن فضاء جماعي يشير إلى الاجتماعات العامة التي تعقد في البيوت بين مجموعة من الأفراد الفاعلين في المجتمع، تأخذ شكل منتديات تتولى مناقشة القضايا السياسية الهامة[2]. وقد شكلت الديوانيات خلال الفترة ما بين 1990-2006 مراكز هامة للحوار والتعبير عن الرأي، وبهذا أصبحت تمثل فضاء مدنيا إضافيا بالنسبة للمجتمع المدني الكويتي. وشهدت الديوانيات تطورا كبيرا خلال فترة التحول السياسي، بحيث أصبحت تنظم في أشكال متنوعة، فهناك ديوانيات تجمع رجال الأعمال والاقتصاديين، وهناك ديوانيات تجمع الشباب والطلبة والرياضيين...الخ. وهكذا تعتبر الديوانيات مصدرا مهما للحياة الجمعوية، ومكونا رئيسيا للمجتمع المدني في الكويت[3].

3- خصائص المجتمع المدني:

إذا كان استعراض مكونات المجتمع المدني في الأردن والكويت أمرا ايجابيا، فإنّ الأهمّ من ذلك هو تحديد مجموعة الخصائص والسمات التي تحدّد طبيعة المجتمع المدني في البلدين.

1.3- خصائص متشابهة:

يتشابه المجتمع المدني الأردني مع المجتمع المدني الكويتي في خاصيتين هما التعدد والتنوع. يتضح ذلك من خلال استعراض مكونات المجتمع المدني في الأردن والكويت فهي تتسم بالتعدّد الكمي والتنوّع الكيفي، بحيث أن كل بلـــد يتوفر على تنظيمات نقابية،

---

[1]- باقر النجار، المرجع السابق، ص ص.574-575.

[2]- Mona Marshy, Freedom of Association With Regard to Political Parties and Civil Society in the Middle East, North Africa, and the Gulf: a Literature Review (Ottawa: International Development Research Centre, 2005), p.13

[3]- Paul Salem, «Kuwait: Politics in Participatory Emirate», Carnegie Papers, Carnegie Middle East Center, N.03, June 2007, p.11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وجمعيات نسائية، واتحادات طلابية، وتنظيمات سياسية...الخ. تتوفر الأردن حسب ما ورد في موقع وزارة التنمية السياسية الاردنية في سنة 2006، على 32 حزبا سياسيا، و17 نقابة مهنية، و15 منظمة نسائية، و05 منظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى جمعيات أهلية وخيرية كثيرة[1]. أمّا بالنسبة للكويت فإنها تتوفر إلى غاية سنة 2006 على حـــوالي 300 جمعية ومنظمة مدنية مرخصة رسميا حسب وزارة الشؤون الاجتماعية، تتوزع على منظمات نسائية، ونقابات مهنية، وجمعيات ثقافية، وجمعيات خيرية وتعاونية، وجمعيات النفع العام[2].

2.3- خصائص الاختلاف:

يختلف المجتمع المدني الكويتي عن نظيره الأردني في الخصائص التالية: الطابع الطائفي، والطابع الديني، وغياب الأحزاب السياسية.

- الطابع الطائفي: يعتبر المحدّد الطائفي مهمّا جدّا في المجتمع الكويتي، باعتبار أنّ الطائفة الشيعية تمثل نسبة 25% من تركيبة السكان[3]. وقد بدأ التيار الطائفي الشيعي يبرز في الكويت بوضوح منذ الثورة الإيرانية سنة 1979. ساعده في ذلك تركز الشيعة في المناطق الشرقية القريبة من إيران كالقادسية، والمنصورية، والسّالمية، ممّا جعل المنظمات والجمعيات التي تأسّست في هذه المناطق تكون شيعية بالكامل، على غرار جمعية الثقافة الاجتماعية، والائتلاف الإسلامي الوطني، اللذين يمثلان مختلف التوجّهات السياسية والاجتماعية للشيعة[4].

- الغياب الرسمي للأحزاب السياسية: تفتقر الكويت إلى الأحزاب السياسية من الناحية الرّسمية، بحيث أنها تتوفر فقط على تجمعات سياسية تنعدم فيها الخصائص الحزبية، وكان حزب الأمّـــة هو أول حزب سياسي تأسس في الكويت سنة 2005، لكنه لم يتحصل على الاعتراف الرسمي من الحكـــومة. ولا يرجع هذا الغياب إلى فـــراغ في

---

[1]- وزارة التنمية السياسية (الأردن)، «مؤسسات المجتمع الأردني»، في:
Http://www.mopd.gov.jo/organizations/jordan_organizations3.aspx/Le 4 Mai 2007.

[2]- Paul Salem, Op.Cit., p.10.

[3]- Febe Armanios, «Islam: Sunnis and Shiites», CRS Report for Congress, February 23, 2004, the Library of Congress, p.06.

[4]- فلاح المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي: دراسة اجتماعية - سياسية»، المرجع السابق، ص ص.33-43.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدستور الكويتي، فحسب المذكرة التفسيرية للدس
بحرية تأسيس الأحزاب كما أنه لا يحظرها صراحة، لكنه فوّض الامر إلى المشرّع العادي حرية التصرف دون إلزامه بأيّ شيء، ممّا يعني أنّ غياب الأحزاب السياسية يعود إلى فراغ قانوني[1].

– الطابع الديني: إن أغلب منظمات المجتمع المدني في الكويت يغلب عليها الطابع الديني، فهناك تنظيمات سنية، مثل الحركة الدستورية الإسلامية، وجمعية الإصلاح الاجتماعي التابعتين للإخوان المسلمين، والتجمع الإسلامي الشعبي، وجمعية إحياء التراث الإسلامي، وجمعية بيادر السّلام التابعة للتيار السلفي، إلى جانب التنظيمات الشيعية كالائتلاف الإسلامي الوطني، وجمعية الثقافة الاجتماعية[2]. وقد قدر عدد الجمعيات والمنظمات التابعة للجماعات الإسلامية في الكويت خلال الفترة ما بين 1991–2006 بـــ 120 جمعية تزاول نشاطاتها في جميع أنحاء الكويت[3].

يمكن حصر خصائص الاختلاف بالنسبة للمجتمع المدني الأردني في الانشقاق والانقسام، والطابع الفلسطيني، وتركز المنظمات المدنية في العاصمة عمّان، وهيمنة الإخوان المسلمين على منظمات المجتمع المدني.

– الانشقاق والانقسام: ترتبط خاصية الانقسام والانشقاق في الأردن بصفة خاصة بالأحزاب السياسية، حيث أنّ هناك العديد من الأحزاب التي نشأت بواسطة انشقاقات عن أحزاب أخرى في الفترة ما بين 1992–2006. ينطبق ذلك على حزب الوسط الإسلامي الذي انشق عن جبهة العمل الإسلامي سنة 2001، والحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي انشق عن الحزب الشيوعي الأردني سنة 1993، والحزب التقدّمي الذي انفصل عن حزب الشعب الديمقراطي، وحزب الشغيلة الشيوعي الذي انشق عن الحزب الشيوعي سنة 2001[4]. في هـــذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى أن أغلب الأحزاب

[1]– مجلس الأمة الكويتي، «المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.18.
[2]– انظر: الفصل الثاني، ص ص.81–83.
[3]– حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص.184.
[4]- Mousa Braizat, «Towards a More Active Party System in Jordan: the Need to Develop Major Political Intellectual Trends», In:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسية الأردنية تتعرض للانشقاق في مناسبتين قبل المشاركة في الحكومة، ممّا يدل على شخصانيتها، وعدم توفرها على ميكانيزمات داخلية لها القدرة على حل الخلافات بواسطة الآليات الديمقراطية[1].

– تركّز منظمات المجتمع المدني في العاصمة عمّان: هناك بعض المنظمات والجمعيات التي تفتقد للبعد الوطني، فهناك منظمات نسائية خاصة بالمدن مثل مركز الأميرة بسمة للمعلومات، إلى جانب منظمات نسائية خاصة بالرّيف. إضافة إلى تركّز معظم منظمات المجتمع المدني في المدن الكبرى، حيث أظهرت المؤشرات الإحصائية سنة 2006 بأن نسبة هذه المنظمات في العاصمة عمان تصل إلى 32,3% مقابل 12,8% في إربد و6% في البلقاء و8% في الزرقاء و7% في المفرق و5% في الكرك و4% في معان وعجلون والطفيلة ومادبا[2]. في هذا السياق، تشير الإحصائيات إلى وجود 29 منظمة نسائية في عمّان[3]، ووجود 234 جمعية في عمّان، و125 جمعية في إربد، مقابل 12 جمعية في عجلون، و9 جمعيات في الرمثا، و18 جمعية في الطفيلة، و16 جمعية في العقبة من مجموع 632 جمعية أهلية متواجدة في الأردن[4].

– غلبة العنصر الفلسطيني على المجتمع المدني: رغم أنّ الحكومة الأردنية لا تعطي إحصاءات رسمية حول أصول سكان الأردن، خاصة نسبة الفلسطينيين في المجتمع الأردني، إلاّ أنّ هناك مؤشرات تشير إلى أنّ هؤلاء يشكّلون 60% من السكان[5]، أو على الأقل 56% من السكان منذ سنة 1967، بحيث أنهم يتمركزون في المدن الكبرى كعمّان، والزرقاء، وإربد[6]. لقد أثرت هذه التركيبة الاجتماعية على مكونات المجتمع المدني، فهناك العديد من المنظمات يغلب عليها العنصر الفلسطيني، لاسيّما الأحزاب السياسية، ومنها الحزب الشيوعي الأردني الذي يعتبر امتدادا للحـــزب

Http://www.alqudscenter.org/English/pages,php?Local_type=128&local_details=2&id1=121&menu_id=19&program_id=4&cat_d=14/Le 13 Janvier 2006.

[1]- The Same Site.

[2]– علي البلاونة، «دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة»، المركز الأردني للإعلام، مديرية الدراسات واستطلاع الرأي، 2007، ص.09.

[3]– فادية الفقير، المرجع السابق، ص ص.47–48.

[4]– مصطفى الحمارنة، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المرجع السابق، ص.183.

[5]- Pierre Sateh Agate, Op.Cit., p.340.

[6]- Philippe Rondot, Op.Cit., p.104.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشيوعي الفلسطيني، وحزب الوحدة الشعبية الديـ
فلسطين، وحزب الشعب الديمقراطي التابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين[1].

– هيمنة الإخوان المسلمين على المجتمع المدني: تتولّى حركة الإخوان المسلمين قيادة أغلبية منظمات المجتمع المدني في الأردن، بحيث أنهم يهيمنون على أغلبية جمعيات الطلبة، والمنظمات المهنية لاسيما نقابة المحامين، ونقابة المهندسين، والنقابات العمالية، كما أنهم يتمتعون بحضور قوي في الاتحاد النسائي الأردني، إضافة إلى هيمنتهم على حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يعتبر أكبر حزب سياسي في الأردن[2]. ويشارك الإخوان المسلمون كذلك في إدارة عدد من الجمعيات الخيرية كجمعية المركز الإسلامي، ونادي اليرموك الرياضي الثقافي الاجتماعي، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم، وجمعية الهلال الأخضر، وجمعية المناصرة الإسلامية للشعب الفلسطيني، والهيئة الإسلامية العالمية للإغاثة الطبية[3].

ينبغي القول في الأخير، من خلال تبيان مكونات وخصائص المجتمع المدني، أن تركيبة المجتمع المدني في البلدين تتطابقان إلى حد بعيد مع التصور النظري للمجتمع المدني الذي تم تناوله في الفصل الأول. إن المجتمع المدني الأردني يضم في تركيبته أحزابا سياسية، ونقابات، وجمعيات خيرية، وجمعيات ثقافية، وجمعيات نسائية، وأندية شبابية. لكن الأمر يختلف بالنسبة للكويت فيما يخص الغياب الرسمي للأحزاب السياسية، ووجود الديوانيات كمكون رئيسي للمجتمع المدني مستمد من التقاليد الكويتية في المشاركة السياسية والعمل المدني. ويظهر من حيث الخصائص أن المجتمع المدني في البلدين يفتقران إلى خاصية أساسية وهي خاصية المؤسّسية، التي جاء بها صامويل هنتنغتون Samuel Huntington[4]. يتبيّن ذلك من خلال غياب البعد الوطني، والانشقاقات الاثنية والأيديولوجية داخـــل مكونات المجتمع المدني، وعلى هذا الأساس،

[1]– مصطفى الحمارنة، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المرجع السابق، ص ص.69–71.
[2]- Ziad Abu-Amr, Op.Cit., pp.127-129.
[3]– حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص.186.
[4]– لقد سبق التطرق لفكرة المؤسساتية حيث تـــمّ تحديد معاييرها في التكيّف، والتعقيد، والتماسك، والاستقلالية. انظر: الفصل الأول، ص ص.29–30.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ينبغي الحديث في كلا البلدين عن منظمات المج
المدني لأنها لم ترتق بعد إلى المستوى المؤسساتي.

المبحث الثاني: محددات دور المجتمع المدني في التحول السياسي في الأردن والكويت.

يعتبر المجتمع المدني من بين القوى الفاعلة التي يمكن أن يكون لها شأن في إحداث التحول السياسي في الأردن والكويت، لكن النتيجة التي تم التوصل إليها في المبحث السابق، والتي مفادها أن منظمات المجتمع المدني تفتقد للخصائص المؤسسية، توحي بأن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في مستوى الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في عملية التحول السياسي في البلدين. وعليه، سوف يتم التركيز في المبحث الثاني على المحددات الرئيسية التي تؤثر بشكل فعلي على دور المجتمع المدني في التحول السياسي الذي شهده البلدان. وبذلك، سينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المحددات السياسية والثقافية.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: المحددات السياسية والثقافية.

هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تتعلق بطبيعة النظامين السياسيين، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة في البلدين، والتي كان لها تأثيرا بالغا في تحديد أثر منظمات المجتمع المدني على التحول السياسي في الأردن والكويت.

01- المحدد السياسي:

تعتبر الديمقراطية هي الصيغة السياسية الملائمة لتنامي المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية لأنها تساهم في تفعيل دورها وأدائها السياسي. في هـــذا الإطار،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يطرح التساؤل التالي: هل الواقع السياسي في ا
عائقا لدور المجتمع المدني؟

يتميز النظام السياسي في الأردن بسيطرة العائلة الهاشمية من خلال شخص الملك على المؤسسات السياسية للدولة، بحيث أنه يهيمن على العملية السياسية اعتمادا على الشرعية الدينية التي يستمدها من نسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم، إضافة إلى الشرعية التاريخية المستمدة من شرعية الثورة العربية الكبرى، مع تدعيم تلك الشرعية بالتحالف الذي أقامه الملك مع قوى لها وزن كبير في المجتمع الأردني، والتي تتمثل في الجيش، وسكان البدو، وزعماء العشائر[1]. كل تلك العوامل جعلت سلطة الملك سلطة كاريزماتية وشخصانية، يحكم بنموذج أبوي اعتمادا على استعمال الجيش مع ولاء القبائل والعشائر المؤيدة له[2]. من هذا المنطلق، يظهر أن الملك هو محور النظام السياسي الأردني، بحيث لا توجد هيئة أخرى داخل السلطة أو خارجها موازية له، أو تمتلك نفس القوة والنفوذ اللذين يتمتع بهما. يستمد الملك قوته ومكانته بواسطة تحالفه مع الجيش وتولي قيادته منذ عام 1956، إلى جانب تحالفه مع أكبر العائلات الشركسية منذ الخمسينيات، وعلى الأخص عائلات المفتي وعائلات ميرزا، كما تحالف مع المسيحيين الذين يشكلون نخبة اقتصادية تدير البنوك الأردنية الكبرى كالبنك العربي، وبنك الأهلي، وبنك عمان–القاهرة. وقد عزز الملك نفوذه كذلك بالدعم والولاء المطلق للبدو الذين يشكلون قوات الجيش، إضافة إلى التأييد الذي حصل عليه من البرجوازية التي تتكون في أغلبها من رجال الأعمال الفلسطينيين. من جهة أخرى، يهيمن الملك مع المسؤولين المقربين منه على المناصب المركزية للدولة، وهي وزارة الداخلية، ووزارة الإعلام، ووزارة الخارجية، وقيادة الأركان، والأجهـــزة الأمنية، والسفارات[3]. إن هذه

[1]– جمال الشاعر، المرجع السابق، ص.685. وفيليب فارغ، «انفجار ديمغرافي أم تصدع اجتماعي»، في ندوة: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي»، ندوة فكرية نظمها المعهد الايطالي فوندا سيوني أنريكو ماتيي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2000)، ص.377.

[2]- Tareq Tell, «Les Origines Sociales de La Glasnost Jordanienne», dans: Riccardo Bocco et Mohamed-Reza Djalili, Moyen-Orient: Migrations, Démocratisation, Médiations (Paris: Presses Universitaires de France, 1.éd, 1994), p.202.

[3]- Philippe Droz-Vincent, Moyen Orient: Pouvoirs Autoritaires, Sociétés Bloquées (Paris: Presses Universitaires de France, 1.éd, 2004), pp.130-131.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخصائص، جعلت النظام السياسي في الأردن يت
عملية صنع القرار، والتحكم في العملية السياسية مقابل ضعف اداء المجتمع المدني.

يتميز النظام السياسي في الكويت بنفوذ القوى الآتية: الأسرة الحاكمة، والعائلات التجارية، والبـــدو، والطبقة الوسطى الحديثة.

– الأسرة الحاكمة: هي أسرة آل الصباح التي تعتبر من أقدم الأسر الحاكمة في منطقة الخليج العربي، حيث تمّ اختيارها بالتراضي لتولي القيادة عن طريق المبايعة منذ منتصف القرن 18، ممّا سمح لها بالاستقرار لمدّة طويلة مستفيدة من ترسيخ الدستور لسلطتها منذ سنة 1962[1]. تتميز أسرة آل الصباح بعدم وجود علاقات صراعية كثيرة بينها وبين الفئات الاجتماعية في الكويت عكس دول الخليج الأخرى، كما أنها تحتكر أهم المناصب القيادية في الدولة، وهي رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الشؤون الخارجية، ووزير الشؤون الداخلية، ووزير المالية، ووزير النفط. إن توزيع هذه المناصب على أفراد العائلة الحاكمة – الذين يسمون الشيوخ – سمح لهم باكتساب القوة والمرونة في التعامل مع مختلف التيارات السياسية سواء مع الإسلاميين أو مع الليبراليين أو مع اليساريين. ووفقا لهذا، فإن أسرة آل الصباح اكتسبت شرعيتها من خلال الدور الذي قامت به عبر تاريخ الكويت قبل وبعد الاستقلال[2].

– العائلات التجارية: تعتبر النخبة الاقتصادية الأولى، ثمّ النخبة السياسية الثانية في الكويت. وهي تمارس نشاطا سياسيا اعتمادا على دورها في الرّفاه الاقتصادي بواسطة امتلاكها للثروة المالية. تنقسم هذه العائلات إلى عائلات تجارية تقليدية جاءت إلى الكويت منذ القرن 17 من وسط الجزيرة العربية ومن العراق، إضافة إلى عائلات تجارية جديدة دخلت الكويت قادمة من إيران بعد الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1]- Michael Herb, «Kuwait», Prepared For: The Usip-Muslim World Initiative Working Group and Study Project: «The transition From Liberalized Autocracy? New Options for Promoting Democracy in the Arab World», Georgia State University, October 26, 2005, p.04.

[2]- Ibid., p.05.

[3]– عبير ياسين، «الانتماءات التقليدية والنخب السياسية في الكويت»، في: صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شـــادي (تحرير)، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، سلسلة قضايا التنمية (31)، (القاهرة: مركز الدراسات وبحـــوث الدول النامية، 2003)، ص ص.113–114.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– البدو المستوطنون: هم الذين جاؤوا من العربية منذ بداية القرن 20، ساعدهم الريع النفطي على الاستقرار في المدن. وقد قدّم أغلبهم الولاء للعائلة الحاكمة، ثمّ تدعّم ذلك الولاء بمصاهرة الأمراء للقبائل البدوية، إضافة إلى إدماج البدو في النظام السياسي بواسطة تسهيلات التجنيس، وتوفير فرص التعليم، والعلاج، والإسكان، والعمل. إلاّ أنه ينبغي القول أن البدو لم يتنازلوا كلية عن قيمهم العامة، فلا زال الفرد البدوي من حيث سلوكه شديد الولاء لقبيلته[1].

– الطبقة الوسطى الحديثة: بدأت هذه الطبقة تتشكل في الكويت منذ الخمسينيات، حتى أصبحت تتمثل الآن في صغار التجار مع بعض العناصر المهنية ومجموعة من المثقفين. إن هذه الفئات هي التي تولّت المطالبة بالإصلاح السياسي لاسيّما المطالبة بضرورة قيام الأحزاب السياسية بدلا من العلاقات القبلية العائلية. لكن ما يلاحظ على هذه الطبقة أنها ما زالت لم تتبلور بصفتها طبقة اجتماعية وسطى بالمعنى الغربي، بحيث أن افتقار المجتمع الكويتي لطبقة وسطى فاعلة انعكس سلبا على طبيعة المجتمع المدني من جهة، ودوره في الحياة السياسية من جهة أخرى[2].

هذه هي القوى الكبرى التي تتمتع بالنفوذ في المجتمع الكويتي، ممّا جعل النظام السياسي في الكويت تسيطر عليه النزعة المشيخية القبلية التجارية المتمثلة في سلطة آل الصباح، والعائلات التجارية، والقبائل، الأمر الذي أدّى إلى تكوين نظام تضامني كوربوراتي[3]، مع الاستفادة من النفط الذي ساهم في انتقال الكويت من الدولة رعوية إلى دولة ريعية، تتميز بالاحتكار الفعلي لمصادر القوّة والسلطة في المجتمع لمصلحة النخبة الحاكمة، ممّا يساعدها على اختراق المجتمع المدني بواسطة تحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية كوربوراتية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة[4].

---

[1]– محمد الرميحي، المرجع السابق، ص ص.651–652.

[2]– هـدى ميتكيس، «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق»، السياسة الدولية، ع.120، أفريل 1995، ص.37.

[3]– سيار الجميل، «الخليج العربي»، في: سمير أمين (إشراف)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص ص.74–78.

[4]– خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1987)، ص ص.143–144.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد ساهمت هذه الطبيعة التسلطية للنظام السـ 1961-1990 في تكريس هيمنة الدولة على المنظمات غير الحكومية. من جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن نظام الحكم في الكويت يعتمد على المزاوجة بين مظاهر الحكم الدستوري ومظاهر التسلط، بحيث أنه يعتبر من أحسن الأنظمة في منطقة الخليج العربي باعتباره يتوفر على انتخابات نيابية دورية، وبرلمان شعبي منتخب، وفصل بين السلطات، وحرية تعبير مقبولة، ووجود دستور مكتوب[1]. إلاّ أنه يتميز بسلبيات عديدة، تتمثل في عدم قدرة مجلس الأمّة على إقالة الحكومة، مع العلم أن جميع الوزراء يسمح لهم بالتصويت في البرلمان، كما أن عددا كبيرا من النواب فازوا عن طريق تقديم خدمات للأفراد أو بواسطة شراء الأصوات، مع إمكانية الفوز بمقعد نيابي بأقل من ألف صوت، إلى جانب إخفاق التيارات السياسية في التعاون والتحالف فيما بينها[2]. إضافة إلى ذلك مازالت الأسرة الحاكمة تنظر إلى المواطنين باعتبارهم رعايا لتتمكّن من التصرف بأمور البلاد بحرية مطلقة، كما لجأت إلى تفكيك المجتمع عبر تقسيمه إلى درجات من المواطنة، فالسكان غير الأصليون لا يتمتعون بأيّة حقوق سياسية[3].

02- المحدد الثقافي:

يتمثل المحدد الثقافي في طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمعين، ففي الأردن، تتميز الثقافة السياسية بأنها ثقافة غير منسجمة، وثقافة إكراه، وثقافة خضوع.

- ثقافة غير منسجمة: يميزها غياب الوعي السياسي الناضج، مع الجهل بعناصر المنظومة السياسية وعدم الوعي بها، في هذا المجال ينبغي ذكر مثالين أساسيين لفهم تلك الفكرة[4]. يبرز المثال الأول أن نسبة 44% من المستجوبين الذين يعلمون بوجـــود

---

[1]- Jens Munch, «Democracy in the Arab World: the Case of Kuwait», Open Democracy, 27 March 2003, p.01.

[2]- Nathan J.Brown, «Pushing toward Party Politics Kuwait's Islamic Constitutional Movement», Carnegie Papers, Middle East Series, «Democracy and Rule of Law Program», N.79, January 2007, p.04.

[3]- عبد الرحمان النعيمي، «مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في: منتدى التنمية، «إصلاح جذري: رؤية من الداخل»، الاجتماع السنوي 25، في: Http://www.arabrenewal.com/index?Rd=ai&aio=2777/Le 03 Janvier 2004.

[4]- خالد سليمان، «المرأة والثقافة السياسية في الأردن»، في: Http://www.arabrenewal.com/Index.php?RD=AI&AIO=11460/ Le 3 Janvier 2004.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أكبر حزب سياسي في الأردن وهو حزب جبهة من المستجوبين الذين يعلمون بوجود الحزب الوطني الدستوري رغم انه يعدّ احد اكبر الأحزاب السياسية الأردنية[1]. أما المثال الثاني فيتمثل في أن نسبة 64,3% من المستجوبين أفادوا بان غياب البرلمان لمدة عامين لم يؤثر فيهم إيجابا أو سلبا رغم أن البرلمان هو سلطة تشريعية تضم نواب المواطنين، مما يبيّــن أن الأردنيين غير معنيين بوجود هذه الهيئة أو غيابها[2].

– ثقافة الإكراه: تبرز الثقافة السياسية للمجتمع الأردني السلطة التنفيذية في وعي المواطن بوصفها مصدرا للتسلط والاستبداد والقمع ومصادرة الحقوق، حتى أصبح المواطن محبطا يفتقر إلى روح المبادرة لا يملك إلاّ أن يستجيب لما تفرضه السلطة، كما ضعفت المؤسسية من خلال المزج بين السلطة وشاغلي مراكزها. يفسر هذا الأمر تواضع معدلات المشاركة السياسية في الأردن، كما يفسر ظاهرة تبدل الحكومات المستمر بعد فترة قصيرة من تشكيلها، كما يفسر غياب المبادرات الشعبية وانطلاق أغلبية مبادرات التغيير من القمة إلى القاعدة[3].

– ثقافة الخضوع: مازال المواطن الأردني يحتفظ بصورة سلبية عن السلطة وممثليها، الأمر الذي يجعله أكثر ميلا للخضوع والتسليم بقرارات السلطة أيا كان مستوى تعسفها أو إضرارها بمصالحه[4]. يؤكّد هذه استطلاع الرأي حول الديمقراطية الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية في سبتمبر 2005، حيث أعرب 77% من مجموع المستجوبين، عن عدم قدرتهم على انتقاد الحكومة علناً أو الاختلاف معها في الرأي دون أن يخشوا التعرض هم وأفراد أسرهم إلى عواقب أمنية ومعيشية، مقابل 80,6% سنة 2004 و83,2% سنة 2003 و69,9% سنة 1999[5]. كذلك أفــاد ما نسبته 77% من المستجوبين في الاستطلاع المشار إليه سابقا، بأنهم لا

[1]- Center for Strategic Studies (University of Jordan), «Democracy in Jordan - 2004», Public Opinion Poll Unit, October 2004, p.07.
[2]- Ibid., p.09.
[3]– خالد سليمان، «المرأة والثقافة السياسية في الأردن»، الموقع نفسه.
[4]– الموقع نفسه.
[5]- Center for Strategic Studies (University of Jordan), «Democracy in Jordan - 2005», Public Opinion Poll Unit, September 2005, p.08.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يستطيعون المشاركة في النشاطات السياسية الس
والاعتصام وتوزيع المنشورات والمقالات وحضور الندوات السياسية، مقابل 78,7% سنة 2004 و77,6% سنة 2003 و70,9% سنة 1999، وذلك مخافة التعرض هم وأفراد عائلاتهم لما لا تحمد عقباه أمنياً ومعيشيا من طرف الحكومة[1].

يظهر نفس التأثير السلبي للثقافة السياسية على الأداء السياسي لمنظمات المجتمع المدني في الكويت، بحيث أن نمط الثقافة السياسية السائد يبيّـــن أنها ثقافة قبلية تقليدية لا تنسجم مع ثقافة المدينة، وهي ثقافة مناقضة للرفاهية التي يعيشها الإنسان الكويتي. في هذا الإطار، أكّد إسماعيل الشطي مضمون تلك الفكرة قائلا: «أن الغالبية من السكان تفتقد الثقافة الحضرية وليس الثقافة المدنية، وإذا كان سكان الحواضر الساحلية مرّوا بمراحل مهدت للانتقال بهم إلى فكرة المجتمع المدني فإن توطين القبائل أغرق تلك الحواضر بقيم البادية من جديد حتى بـــدا المجتمع لا يملك إلا غلافا رقيقا هشا من مظاهر المجتمع المدني. وقلّما سعى النظام لتفكيك النسيج القبلي سعيا للوصول به إلى فكرة المجتمع المدني، مادام هذا النسيج يدعم فكرة المشيخة ذات السلطة المركزية المتفردة.»[2] وهكذا، سمح نمط الثقافة السياسية المنتشرة في المجتمع الكويتي للأمير والحكومة بالسيطرة على مؤسسات النظام السياسي، التي سهلت لهما التحكم في العملية السياسية.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية.

تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر على دور المجتمع المدني في العملية السياسية، لكن ما ينبغي قوله هنا، أنه إذا كان البلدان يتشابهان تقريبا من الناحية السياسية والثقافية، فإنهما يختلفان من الناحية الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية.

---

[1]- Ibid., p.08.

[2]– إسماعيل الشطي، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، المستقبل العربي، ع.276، فيفري 2002، ص.138.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

01- المحدد الاقتصادي:

يتطلب نمو المجتمع المدني توفر مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية، لانه في غيابها يصبح الوضع الاقتصادي عائقا حقيقيا لتفعيل الدور السياسي للمنظمات المدنية. بالنسبة للأردن، فإنها تعيش وضعا اقتصاديا صعبا، تؤكده المؤشرات الاقتصادية لسنة 2006، بحيث لم يتجاوز النمو الاقتصادي 4% خلال الفترة مابين 1992-2002، ثم انخفض إلى 2,7% ما بين 2000-2005، وهي نسبة ضعيفة تدل على وجود ركود اقتصادي دائم. ووصل التضخم إلى 2,3% كما أن الميزان التجاري مازال يسجل عجزا بحوالي 4 مليار دولار، أمّا الديون الخارجية فقد ارتفعت قيمتها إلى 8 مليار دولار[1]. وقد أثر هذا الوضع الاقتصادي على المستوى المعيشي للسكان، بحيث أن 11,7% من الأردنيين يعيشون تحت خط الفقر سنة 2004[2]. يعود السبب الرئيسي لتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأردن إلى تخلي الحكومة عن تدعيم أسعار المنتجات الأساسية تزامنا مع تطبيق شروط صندوق النقد الدولي، كما أن الدخل القومي الأردني يعتمد على الدعم الخارجي بنسبة 15% خاصة المساعدات السنوية من الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية للأردن في الفترة ما بين 1991-2006 قدرت بحوالي 5,43 مليار دولار[3]. تظهر هذه المعطيات، أن النظام الاقتصادي في الأردن شبيه بالنظام الريعي، ويشهد أزمة اقتصادية حادة منذ نهاية الثمانينيات، ممّا انعكس سلبا على منظمات المجتمع المدني لأن ضعف المشاركة الاقتصادية لتلك المنظمات والمواطنين أدّى في النهاية إلى ضعف مشاركتهم في العملية السياسية.

يبيّــن الجدول رقم (01) قيمة المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن خلال الفترة ما بين 1991-2006. يلاحظ عند

[1]- «L'état du Monde 2005», Annuaire Economique Géopolitique Mondial (Paris: Editions La Découverte, 2005), p.217.
[2]- Ministry of Planning and International Co-operation, Jordan Human Development Report 2004: Building Sustainable Livelihoods (Amman: Jordanian Hashemite Fund for Human Development, 2004), p.49.
[3]- Alfred B.Prados, Jeremy M.Sharp, «Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues», CRS Report for Congress, the Library of Congress, Updated October 30, 2006, p.18.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

استقراء الجدول أن قيمة المساعدات العسكرية 41,25% من مجموع المساعدات الأمريكية، حيث يظهر أنها نسبة مرتفعة جدا، أما قيمة المساعدات الاقتصادية فقد بلغت 3,19 مليار دولار أي بنسبة 58,74% من مجموع المساعدات. يؤكد ذلك أن الولايات المتحدة لم تكن تسعى إلى تطوير الاقتصاد الأردني، بل تدعيم القدرات العسكرية للأردن لاسيما في وقت الأزمات الإقليمية، بحيث تلقت الأردن أكبر قيمة من المساعدات الأمريكية في سنة 2003 وهي نفس السنة التي وقع فيها الاحتلال الأمريكي للعراق، وأن حوالي نصف المساعدات كان موجها للأغراض العسكرية على حساب القطاع الاقتصادي.

الجدول رقم (01): المساعدات السنوية الأمريكية للأردن 1991-2006.

السنة المالية	المساعدات الاقتصادية بالمليون دولار	المساعدات العسكرية بالمليون دولار	المجموع بالمليون دولار
1991	35	21,3	56,3
1992	50	20,6	70,6
1993	35	09,5	44,5
1994	28	09,8	37,8
1995	28,9	08,3	37,2
1996	36,1	201,2	237,3
1997	120,4	31,7	152,1
1998	151,2	76,6	227,8
1999	201,4	121,6	323
2000	201,7	226,6	428,3
2001	151,7	76,7	228,4
2002	251,6	102	353,6
2003	951	606,4	1557,4
2004	352,3	208,9	561,2
2005	351,6	309	660,6
2006	251,6	213	464,6

المرجع:

Alfred B.Prados, Jeremy M.Sharp, «Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues», CRS Report for Congress, the Library of Congress, Updated October 30, 2006, p.18.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتمحور المحدد الاقتصادي في الكويت حول الوضع السياسي، فقبل ظهور النفط كانت الطبقة التجارية هي مصدر ميزانية الإمارة، بحيث أن هذا الدور الاقتصادي مكّن التجار من اكتساب نفوذ سياسي كبير، لكن ظهور البترول أثر سلبا على الطبقة التجارية، لأن العائدات البترولية أصبحت هي المصدر الرئيسي لميزانية الدولة، ممّا أضعف الموقع السياسي للتجار الذين أصبحوا تابعين للدولة للاستفادة من تلك العائدات المالية. يعني هذا الكلام، أن السلطة التنفيذية استعملت العائدات البترولية للقضاء على النفوذ السياسي للتجار، الأمر الذي كرّس الاستقلالية الاقتصادية مع الاستقلالية السياسية للسلطة التنفيذية الكويتية عن مجتمعها، حتى أصبح المجتمع الكويتي يعتمد بشكل كلي على الإنفاق الحكومي. من جهة أخرى، ساهم الريع البترولي في بناء جهاز بيروقراطي يتحكم في النشاط السياسي، إلى جانب تحكمه في توزيع الريع على مختلف الفئات الاجتماعية. في ظل هذه الظروف، قبلت الطبقة التجارية بالإقصاء السياسي مقابل تدعيم فرصها الاقتصادية في المجتمع سواء كانت مالية أو تجارية[1]. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الريع البترولي في توسيع الدور الاقتصادي للدولة، حتى أصبحت تمثل المستخدم الرئيسي، فإلى غاية سنة 2006 مازالت الدولة توظف 93% من اليد العاملة في الكويت[2]، زيادة على تقديم خدمات مجانية للسكان في مجالات السكن، والخدمات الصحية، والإعفاء من دفع الضرائب. وقد أصبح المجتمع الكويتي بهذه الصفة مجتمعا استهلاكيا، يعيش في حياة رخاء مصدرها الدولة مقابل الإقصاء السياسي والولاء للسلطة الحاكمة[3]. إن الطبيعة الريعية للنظام الاقتصادي في الكويت أدّت إلى ظهور دولة ريعية تقوم بالإنفاق اللامحدود، مع توزيع الريع على السكان في شكل خدمات مجانية يعتبرها الأفراد هبات من السلطة الحاكمة أكثر منها حقوق مواطنة.

---

[1]– ابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، ع.257، جويلية 2000، ص ص.220–221.

[2]- Ministry of planning (Kuwait), «Kuwait: Country Report on the Millennium Development Goals», April, 2003, p.02.

[3]– ابتسام سهيل الكتبي، المرجع السابق، ص ص.222–223.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الحديث عن الدور السلبي للريع البترولي
الكويت مقارنة بما هو سائد في الأردن، ذلك لأن المجتمع الكويتي يعيش نوعا من الرّفاهية الاقتصادية الناتجة عن المداخيل الضخمة لعائدات البترول، ففي سنة 2005-2006 تجاوزت الصادرات 19 مليار دولار، وتجاوز الدخل القومي 34 مليار دولار، وبلغ الدخل الفردي 14142 دولار، كما وصل النمو الاقتصادي إلى 9,9 % وهي من أعلى المستويات في العالم العربي، أمّا الميزان التجاري فقد سجل فائضا بـــ 9 مليار دولار، مع العلم أن عدد سكان الكويت يقدّر بـــ 2,521 مليون نسمة فقط[1]. أفرز هذا الوضع الاقتصادي الميسور، انتقال الكويتيين من النمط الترحالي المعتمد على الذات إلى النمط البترولي المعتمد على الآخر، حتى أصبح المجتمع الكويتي مجتمعا استهلاكيا فاقدا للصفة الإنتاجية[2]، يعتمد اعتمادا شبه كلي على الأجانب الذين يمثلون 66,6% من القوة العاملة، أغلبيتهم جاءوا من جنوب شرق آسيا، أمّا الكويتيون فيمثلون نسبة 22,6% فقط من القوة العاملة (إحصاءات 2001)[3]. من هنا، يمكن القول أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الكويتي مع ضعف مشاركة الكويتيين في القوة العاملة سمح للسلطة بالسيطرة على العملية الاقتصادية، ممّا ساعدها على التحكم أكثر في العملية السياسية، حتى أنها لم تترك إلاّ هامشا ضيقا لمنظمات المجتمع المدني. على هذا الأساس، ينبغي القول أن الرفاهية الاقتصادية كانت عاملا معيقا لنمو المجتمع المدني في الكويت.

02- المحدد الاجتماعي:

يقصد بالمحدد الاجتماعي التركيبة الديمغرافية التي تعتبر عاملا محددا لدور المجتمع المدني في البلدين، فالمجتمع الأردني يتكون من الفئات الآتية:

- البـــدو: هم سكان الأردن الأصليون الذين يمثلون نواة المجتمع ولعبوا دورا في تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية. ثمّ أصبحوا أصدقاء للملك والعائلـــة الهاشمية

[1]- «L'état Du Monde 2005», Op.Cit., p.233.

[2]- سيار الجميل، المرجع السابق، ص ص.82-83.

[3]- قطاع الإحصاء والمعلومات (الكويت)، المجموعة الإحصائية لسنة 2001، (الكويت: وزارة التخطيط، 2001)، ص.95.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

موضع ثقتهم، بحيث أن المجموعات القبلية الحكومة والبرلمان والإدارة والجيش، فعلى الرغم من اندماج البدو في الحياة الحديثة إلاّ أنهم يشكلون مجموعة اجتماعية ذات روح بدوية[1].

- الفلسطينيون: هم الذين يشكلون 60% من سكان الأردن إلى غاية سنة 2006، إنهم يتمركزون في المناطق الحضرية الكبرى في عمّان، والزرقاء، وإربد. وقد استفاد المجتمع الأردني من الفئات الفلسطينية، إذ ساهمت في رفع مستوى التعليم ونشر الوعي السياسي، حتى أن الملك حسين وصف هذا التغير بالتقدم الذي غير وجه الأردن[2].
- الأقليات الرئيسية: تتمثل في الشركس، والقوقازيين، والأكراد، والتركمان. تتواجد هذه الأقليات في 13 قبيلة موزعة على مدن جرش، وروسيفة، وضواحي عمّان. يبرز دورهم في أنهم يشكلون الحرس الشرفي للملك وكبار الموظفين والعسكريين في الجيش والطيران، كما أن لهم تمثيلا دائما في البرلمان، مثل سعيد المفتي الذي سبق له أن تقلّد منصب وزير في الحكومة كممثل للأقلية الشركسية[3].

أدّت هذه التركيبة غير المتجانسة إلى ظهور انقسام اثني داخل المجتمع الأردني، الأمر الذي ساعد على ترسيخ ثقافة الانقسام في المملكة، ممّا جعل المجتمع الأردني مجتمعا قبليا عشائريا تقليديا أكثر منه مجتمعا مدنيا متطورا[4]. ومن جانب آخر شكلت الفئات الشركسية والمسيحية مع سكان البدو الأصليين عناصر موالية للملك، وأن الحكومة تأمل من هذه العناصر الدعم والتأييد المطلق إذا ما ساءت الأمور[5].

تعتبر القبائل إحدى الفعاليات السياسية والاجتماعية القويّة في الكويت، بحيث أنها تؤثر على شكل مجلس الأمّة إلى جانب تأثيرها على التنظيمات المجتمعية، كما تعتبر

---

[1]– سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (14)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1990)، ص.54.

[2]- Philippe Rondot, Op.Cit., p.104.

[3]- Ibid., p.104.

[4]- Christine Jungen, «Tribus et Tribalisme: Organisation Sociale et Idéologie», Les cahiers de L'Orient, N.75, 3 Trimestre 2004, p.55.

[5]– سعد أبو دية، المرجع السابق، ص.56.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مصدرا للأعضاء والمرشحين في الانتخابات. يتم خلال اعتماد الناخبين على أصولهم القبلية والطائفية عند التصويت، الأمر الذي انعكس سلبا على التجمعات السياسية لاسيّما الإسلامية منها، التي فرضت على نفسها الاعتماد على مرشحي القبائل من أجل الفوز في الانتخابات والوصول إلى البرلمان[1].

يبيّن الجدولان الآتيان حجم تواجد القبائل في مجلس الأمّة الكويتي، فالجدول رقم (02) يبين أن التركيبة القبلية هي التي هيمنت على تركيبة النواب منذ انتخاب أول مجلس أمة سنة 1963 بنسبة 40% وأخذت في الارتفاع المستمر إلى أن وصلت إلى 56% سنة 1981، ثم انخفضت إلى 46% سنة 1992. أما الجدول رقم (03) فيوضح القبائل التي هيمنت على مجلس الأمة، بحيث كانت قبائل العوازم، وعجمان، ومطير، وعنزة، والرشايدة، والعتبان، ممثلة بشكل دائم في مجلس الأمة منذ سنة 1963. وقد تزعمت قبيلة العوازم التواجد القبلي في البرلمان الكويتي، بحيث مثلها 42 نائبا في الفترة ما بين 1963- 1996 أي بمعدل 7 نواب في كل مجلس، مما يدل على قوة هذه القبيلة ونفوذها السياسي، بدليل أن نوابها شكلوا لوحدهم نسبة 16% من مجموع النواب المنتخبين سنة 1992.

الجدول رقم (02): عدد نواب القبائل وتطوره في مجلس الأمّة الكويتي 1963-1996.

الفصول التشريعية	السنوات	مجموع النواب	عدد نواب القبائل	النسبة المئوية %
الأول	1967-1963	50	20	40
الثاني	1971-1967	50	20	40
الثالث	1975-1971	50	22	44
الرابع	1976-1975	50	23	46
الخامس	1985-1981	50	28	56
السادس	1986-1985	50	-	-
السابع	1996-1992	50	23	46

المرجع: محمد بشير صفار، «المؤسسة التشريعية في الكويت»، في: أحمد الرشيدي (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.1، 1997)، ص.377.

[1]- هــدى ميتكيس، المرجع السابق، ص.27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (03): توزيع نواب القبائل في مجلس

المجموعات القبلية	الفصل التشريعي الأول 1963-1967	الفصل التشريعي الثاني 1967-1971	الفصل التشريعي الثالث 1971-1975	الفصل التشريعي الرابع 1975-1976	الفصل التشريعي الخامس 1981-1985	الفصل التشريعي السابع 1992-1996
شمّر	02	01	-	01	-	-
ظفير	01	01	01	-	-	01
العوازم	06	09	05	05	09	08
عجمان	03	01	07	07	05	03
مطير	02	03	05	02	06	-
عنزة	-	-	01	02	02	01
الرشايدة	03	01	01	03	03	03
العتبان	-	03	02	03	01	01
فودر	-	-	01	-	-	-
الفضول	03	01	-	-	-	-
كندر	-	-	-	01	01	-
عوض	-	-	-	01	-	-
الهواجر	-	-	-	-	-	01

المرجع: عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها (الكويت: منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1985)، ص.380. ومحمد بشير صفار، «المؤسسة التشريعية في الكويت»، في: أحمد الرشيدي (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.1، 1997)، ص.377.

لم يقتصر التأثير السلبي للمحدد القبلي على تواجد ممثلي القبائل في مجلس الأمّة فقط، بل تجاوز ذلك إلى إقامة ما يسمى بالانتخابات الفرعية داخل القبائل لاختيار أولئك الممثلين والمرشحين، بحيث يجتمع أفراد القبيلة في يوم محدد لاختيار مرشحيهم. تجرى هذه الانتخابات بطريقة تشبه كثيرا الانتخابات التشريعية بهدف ضمان الحصول على نتائج ايجابية، فلا يقبل صوت أي فرد إلاّ إذا كان من أفراد القبيلة ومسجل في دائرتها الانتخابية مع التأكيد على جنسيته الأصلية عند التصويت[1]. لقد أثر ذلك على المجتمع الكويتي الذي بقي مجتمعا تقليديا قبليا، تلعب الثقافة السياسية السائدة فيه دورا كبيرا في ذلك، إنها ثقافة قبلية تقليدية قائمة على النظام التسلطي واحترام آراء كبير العائلة وشيخ القبيلة. وعليه، مازالت لم تترسّخ المفاهيم السياسية الحديثة كالديمقراطية،

[1]– المرجع نفسه، ص.377.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والمشاركة السياسية، والمجتمع المدني، كمفاهيم الكويت، وبالتالي لم تترسّخ تلك القيم في سلوكاتهم وتنظيماتهم[1]. يضاف إلى ذلك ظهور التضامنيات القبلية المتمثلة في توزيع الثراء والنفوذ على مشايخ القبائل وعائلاتهم، مقابل تكريس الولاء للأسرة الحاكمة، ممّا أدى إلى تقوية العنصر القبلي في العملية السياسية[2].

من جهة أخرى، يعاني المجتمع الكويتي اختلالا في تركيبته الديمغرافية مثل باقي الدول الخليجية الأخرى، فهو يتكون من 4 فئات اجتماعية متباينة من حيث العرق والمذهب الديني والجنسية. تتمثل هذه الفئات في الأجانب، والبدون جنسية، والطائفة الشيعية، والسكان الأصليين.

- الأجانب: الذين يشكلون نسبة 62% من السكان حسب تقديرات سنة 2001[3]. هؤلاء تمّ توظيف عدد منهم في القوات العسكرية وقوات الشرطة، ماعدا الحرس الوطني الذي لا يضم الأجانب، إضافة إلى توظيفهم في مجالات أخرى[4].
- البدون جنسية: هم الذين عاشوا في الكويت لعدّة أجيال، ولا يتمتعون بالجنسية الكويتية التي بسببها لا يمارسون حقوقهم السياسية. جاء بعضهم من القبائل البدوية القديمة، أمّا الآخرون فجاءوا إلى الكويت منذ الازدهار النفطي في الخمسينيات، لكن لا يمكنهم الحصول على الجنسية لأنها تمنح حسب قانون الجنسية للذين جاءوا إلى الكويت قبل 1920. ترك عدد كبير منهم البلد خوفا من الاحتلال أثناء الغزو العراقي للكويت في 2 أوت 1990، ممّا جعلهم يخضعون لأحكام قانون الهجرة – بعد فيفري 1991 – الذي حرمهم من حق الرجوع بصفة بدون جنسية[5].

---

[1]– أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية (الكويت: منشورات ذات السلاسل، د.ت)، ص.195.

[2]– خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت (بيروت: دار الساقي، ط.1، 1996)، ص.22.

[3]– قطاع الإحصاء والمعلومات (الكويت)، المرجع السابق، ص.02.

[4]- Ghanim Al-Najar, «Challenges of Security Sector Governance in Kuwait», Working Paper, N.142, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (dcaf), August 2004, p.21.

[5]- Jens Munch, Op.Cit., pp.01-02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- الطائفة الشيعية: يمثل السكان الشيعة 25 الكويتي[1]. ينقسمون إلى شيعة من أصل عربي، وشيعة من أصل إيراني الذين يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت، حيث تعتبر عائلات بهبهاني، وقبازرد، ومعرفي من أشهر العائلات الشيعية في الكويت. وقد ساهم الوضع الاقتصادي، والريع النفطي، وعملية الإستملاكات، وتطور التعليم ومجانيته، مع تطور الوضع الاجتماعي إلى ارتقاء بعض العائلات التجارية الشيعية حتى أصبحت من كبار الطبقة التجارية، ممّا سمح لأبناء الشيعة بتولي مناصب قيادية هامة في الدولة[2].
- السكان الأصليون: هم الكويتيون الذين يمثلون 38% فقط من المجتمع الكويتي[3]، إنهم يتكونون من السكان البدو والسّنة الذين يهيمنون على القاعدة الانتخابية[4].

يظهر من خلال هذه التركيبة الديمغرافية، أن هناك انقساما اثنيا ذو طابع طائفي، وديني، وعرقي، وانقساما اجتماعيا، وانقساما اقتصاديا في المجتمع الكويتي، ممّا أدّى فيما بعد إلى انقسام سياسي. إن هذه الانقسامات المتعددة هي التي ساهمت في ضعف منظمات المجتمع المدني، حيث بقي المجتمع الكويتي مجتمعا دينيا محافظا ومجتمعا تقليديا[5].

يمكن القول في ختام هذا المبحث، أن دور المجتمع المدني في التحول السياسي في الأردن والكويت يتأثر بالمحددات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية مجتمعة، وأنه عندما يحدث تغيير ايجابي أو سلبي في تلك المحددات يتبعه تغيير سلبي أو ايجابي في الأداء السياسي للمجتمع المدني.

---

[1]- Febe Armanios, Op.Cit., p.06.

[2]– فلاح المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية–سياسية)»، المرجع السابق، ص ص.29–33.

[3]– قطاع الإحصاء والمعلومات (الكويت)، المرجع السابق، ص.02.

[4]- Jeremie-Lorrain, Op.Cit., p.366.

[5]- Wendy Kristianasen, «à L'ombre de La Campagne de Lutte Contre le Terrorisme: Essor et Divisions des Islamistes Koweitiens», Le Monde Diplomatique, N.579, Juin 2002, p.14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في السياسي في الأردن والكويت.

بعد التعرف على واقع المجتمع المدني في البلدين، وتحديد جملة المحددات التي تؤثر على دوره في التحول السياسي، سيتناول هذا المبحث دور المجتمع المدني في التنمية السياسية من جهة، ثم دوره في الإصلاح السياسي من جهة ثانية. يعود سبب التركيز على هذين المدخلين لأنهما أحسن إقترابين لدراسة أثر المجتمع المدني على التحول السياسي في الأردن والكويت. وبالتالي، سينقسم المبحث الثالث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الأداء التنموي للمجتمع المدني في البلدين.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في البلدين.

المطلب الأول: الأداء التنموي للمجتمع المدني في البلدين.

يعتبر الاقتراب التنموي من أحسن الاقترابات لدراسة التحول السياسي، لأنه يدرس مجموعة من المتغيرات التي تحدد درجة نمو نظام سياسي معين. وعليه، سوف يستخدم هذا الاقتراب لدراسة دور المجتمع المدني الأردني والمجتمع المدني الكويتي في التحول السياسي، وذلك من خلال التطرق إلى العناصر الآتية: التنوع البنيوي والتخصص الوظيفي، والمساواة في المشاركة السياسية، ومسألة الهوية والاندماج الوطني، ومسألة الشرعية، والمشاركة السياسية.

1- التنوع البنيوي والتخصص الوظيفي:

يقصد بالتنوع البنيوي والتخصص الوظيفي تنوع بنى ومكونات النظام السياسي من برلمان، وهيئات تنفيذية، وأجهزة إدارية، وهيئات قضائية، ومجالس محلية منتخبة، ومنظمات مجتمع مدني...الخ، بحيث أن كل هيئة أو بنية تؤدي وظيفة خاصة بها، فكلّما زاد تعقـــد الأبنية والوحدات السياسية والإدارية في النظام السياسي، كلّـــما زادت

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

درجة التنمية السياسية فيه[1]. في هذا الإطار، يتو
الرسمية المتمثلة في مجلس الوزراء، والوزارت، والبرلمان، والمحاكم القضائية، والأجهزة الإدارية على المستويين المركزي واللامركزي، والمنظمات التطوعية التي أسّسها المواطنون الناشطون في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية، والمنظمات النسائية، وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات الأهلية، ووسائل الإعلام...الخ[2]. من هنا، يظهر أن منظمات المجتمع المدني ساهمت في التنوع البنيوي في كلا البلدين سواء من خلال تواجدها في الواقع، أو بواسطة مشاركتها في تشكيل المجالس التمثيلية. لكن هل نجحت تلك المنظمات في تحقيق التخصص الوظيفي المطلوب؟

تتطلب الإجابة على هذا التساؤل، تحديد الصلاحيات التي يمنحها الدستوران الأردني والكويتي لكل مؤسسة وهيئة في البلدين. في هذا الإطار، يعتبر الملك في الأردن رئيسا للدولة، يتولى قيادة القوات المسلحة، وتعيين رئيس الوزراء وإقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم، والمصادقة على القوانين مع إصدارها، والأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها، وإعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات الدولية، وإصدار الأوامر بإجراء الانتخابيات النيابية، ودعوة مجلس الأمّة للاجتماع وافتتاحه وتأجيله وإنهاء دوراته، وحل مجلس النواب، وتعيين أعضاء مجلس الأعيان بما فيهم الرئيس وحلّه وإعفاء أحد أعضائه من العضوية، كما له حق العفو وتخفيض العقوبة[3]. من جهة أخرى، يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية للدولة باستثناء ما تختص به هيئة أخرى[4]. ويحق له بموافقة الملك وضع قوانين مؤقتة في القضايا الضرورية خلال فترة حل البرلمان أو بين دورات انعقاده، بحيث يكون لهذه القوانين المؤقتة قــوة القانون، مع العلم أن رئيس الوزراء والوزير الذي يكون عضوا

[1]– أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص ص.33–34.
[2]- The Economists Intelligence Unit, «The Dynamics of Democracy in the Middle East», Special Report, London, March 2005, pp.23-25.
[3]– انظر المواد من 30 إلى 39 في: «دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته»، ص.07.
[4]– انظر المادة 45، والمادة 52 في: المرجع نفسه، ص.08.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في مجلس النواب أو في مجلس الأعيان لهما الكلام في المجلسين[1].

يحتكر الأمير الكويتي بصفته رئيسا للدولة العديد من الوظائف التي يمكن تعدادها في تعيين الوزراء وإقالتهم بما فيهم رئيس مجلس الوزراء، والمصادقة على القوانين وإصدارها، وقيادة القوات المسلحة، وإبرام المعاهدات الدولية بمراسيم تكون لها قوة القانون وتبليغها لمجلس الأمّة، ووضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، وتعيين الموظفين السامين في الدولة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، وتعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأجنبية، ودعوة مجلس الأمّـــة لعقد وإنهاء دوراته العادية والاستثنائية، وحل البرلمان بمرسوم تبيّن فيه أسباب الحل، وله حق العفو وتخفيض العقوبة. إلى جانب ذلك، يتقاسم الأمير ممارسة السلطة التشريعية مع مجلس الأمّة، حيث يمكنه اقتراح القوانين، وإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون أثناء فترة حل البرلمان أو بين دوراته[2]. يضاف إلى ما سبق ذكره، أن مجلس الوزراء هو الذي يهيمن على رسم السياسة العامة للدولة مع متابعة تنفيذها، لكن رئيس الوزراء والوزراء لا يتحملون المسؤولية عن أعمالهم وسياساتهم وقراراتهم أمام البرلمان بل أمام الأمير. يحدث ذلك على الرغم من أن الوزراء يعتبرون أعضاء في مجلس الأمّة، هذا الأخير لا يمكنه طرح الثقة برئيس الوزراء أو إقالته، بل يقتصر دوره على الإعلان عن عدم تعاونه مع الحكومة، في هذه الحالة يقرّر الأمير بحل مجلس الوزراء أو حل مجلس الأمّة[3].

يتبيّن من خلال المعطيات التي سبق ذكرها، أن الملك الأردني والأمير الكويتي يتمتعان بسلطات واسعة تشمل التعيين، والإصدار، والتصديق، والتنظيم، والتشريع. لا يشاركهما في ممارسة هذه السلطات، لا البرلمان ولا حتى مجلس الوزراء في غالب الأحيان، الأمر الذي يسمح لهما باحتكار عملية رسم السياسات وصناعة القرارات، التي من المفروض أن يشارك فيها ممثلي المجتمع المدني. إن النظامين السياسيين الأردني والكويتي مازالا يفتقدان للتخصص الوظيفي بين مؤسساتهما، ممّا سمح للسلطة التنفيذية

[1]– انظر المادة 94 في: «دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته»، ص.15.
[2]– انظر المواد من 54 إلى 75 في: «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص ص.06-08.
[3]– انظر المواد 80 و102 و123 في: المرجع نفسه، ص ص.08-14.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فيهما بالهيمنة على السلطات الأخرى. من هنا، المدني في الأردن والكويت التكثيف من نشاطه في هذا المجال، من أجل إرساء التخصص الوظيفي بين السلطة التنفيذية والإدارة من جهة، والسلطة التشريعية والمؤسسات التمثيلية من جهة أخرى.

2- درجة المساواة في المشاركة السياسية:

يرتبط هذا المؤشر بمستوى المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وهو يعبر عن مدى تمتع كل المواطنين والفئات بحقوقهم المدنية والسياسية دون تمييز أو إقصاء فئة معينة. لقد أقـــر الدستور الأردني المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين جميع الأردنيين، حتى وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين[1]. من هذا المنطلق، ضمن قانون الانتخابات لسنة 2003 حق الانتخاب لكل أردني بلغ 18 سنة من عمره[2]. كما تتمتع المرأة الأردنية بكل حقوقها السياسية في الانتخاب والترشح والتواجد في المؤسسات الحكومية والتمثيلية[3].

يعتبر مؤشر المساواة في المشاركة السياسية غائبا بصفة كبيرة في الكويت أكثر من الأردن، حيث كانت المرأة الكويتية قبل جوان 2006 محرومة من حق الانتخاب والترشح لعضوية البرلمان، وبالتبعية كانت محرومة من تولي منصب الوزير. وكان قانون الانتخابات المطبق بين سنتي 1981-2006 يعزل نصف المجتمع الكويتي (النساء) من المشاركة السياسية[4]. الأكثر من ذلك، يقسّم كلا من قانون الجنسية وقانون الانتخابات سكان الكويت إلى درجات غير متساوية في الحقوق، فالفئة الأولى تشمل الكويتيين الأصليين الذين يتمتعون بجميع حقوقهم السياسية والاجتماعية، ثمّ تأتي الفئة الثانية التي تضم المتجنسين حديثا، الذين يتمتعون بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية فقط دون ممارسة الحقوق السياسية، أمّا الفئة الثالثة فهي فـــئة البدون جنسية المبعدين تماما

[1]- انظر المادة 06 في: «دستور المملكة الأردنية الهاشمية وتعديلاته لسنة 1952»، ص.03.
[2]- انظر المادة 03 في: «القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2003»، ص.02.
[3]- سوف يتم التفصيل في الحقوق السياسية للمرأة في الفصل الثاني، ص.113. وفي الفصل الثالث، ص ص.141-143.
[4]- موضي عبد العزيز الحمود، «المرأة في مجتمع ديمقراطي: حالة الكويت»، المستقبل العربي، ع.262، ديسمبر 2000، ص.77.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من العملية السياسية[1]. وقد لعب قانون الجنسي
للكويت، لأنه أعطى مفهوما مزدوجا للجنسية الكويتية وفقا لمعيار المكان والزمان، اي المكان الأصلي مع تاريخ الدخول إلى الكويت. يعني هذا أن الذين قدموا إلى الكويت أو أقاموا فيها قبل 1920 يعتبرون كويتيين من الدرجة الأولى (أصليين)، أمّا الباقون (البدون جنسية، والأجانب) فيعتبرون كويتيين من الدرجة الثانية[2].

في هذا الإطار، أقرّت المادة 6 من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المتعلق بقانون الجنسية والمعدّلة بالقانون رقم (32) لسنة 1995 أنه: «لا يكون لمن كسب الجنسية الكويتية وفقا لأحكام المواد 04، 05، 07، 08 من هذا القانون حق الانتخاب لأي هيئة نيابية قبل انقضاء عشرين سنة ميلادية من تاريخ كسبه لهذه الجنسية. ولا يكون للمذكورين في الفقرة السابقة حق الترشيح أو التعيين في أي هيئة نيابية.»[3] بناء على ما سبق ذكره، يتضح أن قانون الانتخابات وقانون الجنسية يتنافيان مع الدستور الذي يقر أن: «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.»[4] وهكذا، يمكن القول أن المجتمع المدني لم يتمكن لحد الآن من تكريس المساواة في المشاركة السياسية بين مختلف فئات المجتمع الكويتي. ومنه، ينبغي على المنظمات المدنية لاسيما التجمعات السياسية منها أن تكثف من جهودها في هذا المجال، أوّلا على مستوى البرلمان بواسطة تعديل قانون الانتخابات وقانون الجنسية، وثانيا على مستوى العمل السياسي بواسطة الضغط على الأمير والحكومة من أجل تعديل الدستور الكويتي.

---

[1]- Rania Maktabi, «The Politics of Citizenship in Kuwait: Membership and Participation in a Rentier State», Paper Presented at 13 Annual National Political Science Conference, Hurdalshjoen, Oslo, 05-07, January 2005, pp.11-12.

[2]- Fatiha Dazi-Héni, «Les Elections Législatives du 5 Octobre 1992 au Koweït: Vers un Nouveau Compromis Social?» , dans: Riccardo Bocco et Mohamed-Reza Djalili, Moyen-Orient: Migrations, Démocratisation, Médiations (Paris: Presses Universitaires de France, 1.éd, 1994), p.172.

[3]- مجلس الأمة الكويتي، «المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المتعلق بقانون الجنسية الكويتية»، ص.06.

[4]- المادة 29، انظر: «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.03.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3- مسألة الهوية والاندماج الوطني:

يعتبر الفصل في مسألة الهوية وترسيخ الاندماج الوطني من مؤشرات التنمية السياسية، في المقابل يعبّر الفشل في تحقيق ذلك عن وجود أزمة هوية واندماج في البلد. توجد في الأردن مجموعة من الانقسامات التي أبرزت أزمة هوية في المجتمع، طرحت عدّة شكوك حول هوية المجتمع الأردني من حيث مدى تكامله واندماجه، بحيث أن هناك انقسامات بين المسلمين والمسيحيين، وانقسام اثني بين العرب والأقلية القوقازية، وانقسام بين البدو والحضر، وانقسام بين الأردنيين الأصليين وذوي الأصل الفلسطيني. ساهمت هذه الانقسامات في وجود انقسامات إثنية بين مختلف الفئات في المجتمع الأردني، ممّا فتح المجال للقبيلة والعشيرة لتحتل مكانة حقيقية في تشكيل الهوية الأردنية، فمفاهيم العشائري، والقبلي، والوطني، والأردني أصبحت كلها مترادفة مع بعضها، الأمر الذي جعلها محددا لهوية الإنسان الأردني[1].

ينطبق نفس القول تقريبا على المجتمع الكويتي الذي يبرز فيه الانقسام الديني بين السنة والشيعة، والانقسام الإيديولوجي بين القوميين العرب والليبراليين والإسلاميين والحكومة، والانشقاق داخل المجموعة السنية بين السلفيين والإخوان المسلمين، والانقسام الاجتماعي بين العائلات التجارية الغنية في المدن الحضرية من جهة، وسكان البدو من جهة أخرى. يرجع السبب في ذلك إلى ضعف التجمعات السياسية والجمعيات في ترسيخ التكامل والاندماج الاجتماعي بين مختلف الفئات[2]. إن هذه الانقسامات المتعددة والتنوع الديمغرافي لتركيبة المجتمع، جعلت الدولة الكويتية تعاني من خلل في التركيبة السكانية، لأن السكان الأصليين يشكلون أقلّية وسط أغلبية من الأجانب[3].

لقد عجز المجتمع المدني في كلا البلدين عن حل أزمة الهوية وتحقيق الاندماج الوطني، وفي المقابل مازالت غلبة الولاء للانتماءات الفرعية مستمرة على حساب على الانتماء الوطني.

---

[1]- Christine Jungen, Op.Cit., pp.55-58.

[2]- Nathan J.Brown, Dina Bichara, «Kuwaitis Vote for a New Parliament…and May be a New Electoral System», Carnegie Endowment for International Peace (Washington), p.04. And: Michael Herb, «Kuwait», Op.Cit., pp.11-12.

[3]- إسماعيل الشطي، المرجع السابق، ص ص.138-139.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4- مسألة الشرعية:

إن الأزمات السياسية التي نتجت عن غلق المجال السياسي وإعلان الاحكام العرفية قبل التسعينيات، أدخلت النظامين السياسيين الأردني والكويتي في أزمة شرعية. تجلّت هذه الأزمة في الأردن من خلال قيام عدّة أحداث عنف طالب منظموها برحيل الحكومة، أبرزها أحداث أفريل 1989[1]، وأحداث أوت 1996[2]، وأحداث معان في نوفمبر 2002[3]، التي وقعت كلها في مناطق الجنوب القبلية المعروفة بولائها للنظام الحاكم، مع العلم أن شرعية الملك الأردني مستمدة من الشرعية الدينية من حيث نسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومستمدة كذلك من القاعدة القبلية العشائرية التي ضمنت له ولاء العشائر والإسلاميين والفلسطينيين[4]. لقد أثبتت الأحداث الثلاثة السابقة الذكر، انعدام الثقة بين السكان والسلطات المحلية والدولة بصفة عامة، بسبب غياب القنوات المؤسسية للتعبير عن الرأي ونقل المطالب إلى صانع القرار، ممّا أدى إلى استعمال العنف بدل المنظمات المدنية[5]. في هذا الإطار، تجسّد دور المجتمع المدني في حل أزمة الشرعية من خلال الموافقة على مضمون الميثاق الوطني سنة 1991[6]، ثمّ المشاركة في مختلف العمليات الانتخابية[7]، التي أفرزت المشاركة في البرلمان والحكومة، كما يلاحظ على سلوك تلك المنظمات الإقرار بشرعية الملك في الحكم وعدم مطالبته بالتنحي عن السلطة. وقد أكّد لميس أندوني Lamis Andoni هذه

---

[1]- سوف يتم شرح أحداث أفريل 1989 عند تناول الدوافع المباشرة للتحول السياسي في الأردن. انظر: الفصل الثالث، ص ص.133-134.

[2]- انطلقت هذه الأحداث في 16 أوت 1996 في المناطق الجنوبية للأردن (الكرك، معان) احتجاجا على رفع أسعار الخبز بنسبة 25% من طرف وزارة التموين. وقد أدت إلى نزول الجيش إلى الشارع لفض المظاهرات حيث تمّ فرض حظر التجول في مدينة الكرك. انظر: سامح فوزي، «تقرير المجتمع المدني في الأردن»، في: سعد الدين إبراهيم (إشراف)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي لسنة 1996، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1997)، ص.211.

[3]- وقعت تلك الأحداث في نوفمبر 2002 بمدينة معان جنوب الأردن، وتتلخص دوافع تلك الأحداث في تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلد، إلى جانب الموقف السلبي للحكومة من الوضع في فلسطين خلال تلك الفترة. انظر: المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، «تحديات الإصلاح السياسي: الدمقرطة الأردنية وعدم الاستقرار الإقليمي»، عمان/بروكسل، 8 نوفمبر 2003، ص.03.

[4]- فيليب فارغ، المرجع السابق، ص ص.376-377. وعلاء قاعود، «الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن»، السياسة الدولية، ع.115، جانفي 1994،، ص ص.87-88.

[5]- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، المرجع السابق، ص ص.02-03.

[6]- سوف يتم التطرق لموضوع الميثاق الوطني الأردني في الفصل الثالث، ص ص.140-141.

[7]- شهدت الأردن في الفترة ما بين 1989-2006 تنظيم أربع عمليات انتخابية خاصة بمجلس النواب وقد جرت في في السنوات التالية: 1989، 1993، 1997، 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفكرة بقوله: «تخلت المجموعات الرئيسية في الـ
الإطاحة بالملكية، وقد وقعت في العام 1991 الشرعية الوطنية (الميثاق الوطني) التي تؤكّد اعترافها التاريخي بشرعية الحكم الهاشمي.»[1] وعليه، فقد عبّر ذلك الاعتراف على أن منظمات المجتمع المدني فصلت في شرعية السلطة بالنسبة للعائلة الحاكمة، مما يساهم في زيادة الاستقرار السياسي. إن كل القوى الفاعلة في الأردن لا تطالب الملك والعائلة الهاشمية بالتنحي عن الحكم، بل هي تركز في مطالبها على الإصلاح السياسي ودمقرطة الحياة السياسية الأردنية.

تعتبر شرعية الأمير الكويتي مع شرعية أسرة آل الصباح عموما مفصولا فيها منذ تولي تلك العائلة السلطة سنة 1752، لأن حكم آل الصباح قائم منذ بدايته على الشرعية القبلية التي دعمتها بالدور الكبير للريع البترولي، ثمّ التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]. من هذا المنطلق، ينتمي النظام السياسي الكويتي إلى نموذج الملكية القبلية الذي يعتمد على وجود أسرة حاكمة لها القدرة والقوّة التي تشكل امتدادا حديثا للتقليد القبلي، إلى جانب الاعتماد على العائدات البترولية التي كان لها دورا كبيرا في تحويل المجتمع القبلي إلى مجتمع حديث، مع الحرص على احترام السمعة الشخصية للأمير من خلال إلزامية احترام سلطته[3]. لكن الغزو العراقي للكويت في أوت 1990، أجبر الأمير والأسرة الحاكمة على الخروج من الكويت باتجاه المملكة السعودية، مما جعل الدولة الكويتية تفتقر إلى سلطة ذات سيادة في الداخل. في ظل هذه الظروف، ساهمت منظمات المجتمع المدني في تدعيم شرعية الأسرة الحاكمة من خلال الإقرار بشرعيتها في الحكم ومساندتها، ثمّ المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في سنوات 1992، 1996، 1999، 2003، 2006 على التوالي، إضافة إلى مشاركة ممثلين عنها

[1]- Lamis Andoni, «Fin du Patriarcat et Aspirations à La Démocratie: Transition Périlleuse en Jordanie», Le Monde Diplomatique, N.540, Mars 1999, p.05.
[2]- Jeff Haynes, «Why Has Democratization in the Muslim World Been so Slow to Occur? » Department of Law, Governance and International Relations, Metropolitan University, London, p.21.
[3]- Bahgat Korany, «La Péninsule Arabique», dans: Maurice Flory, Les Régimes Politiques Arabes (Paris: Presses Universitaires de France, 1.éd, 1990), pp.456-458.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في الحكومة ومجلس الأمّة، وعدم لجوء منظمات لإحداث التغيير في الكويت[1].

5- المشاركة السياسية:

على الرغم من أن فترة التحول السياسي شهدت العديد من الايجابيات التي طرأت على الواقع السياسي للبلدين، إلاّ أنه ما زالت هناك عدّة سلبيات تسجل في مجال المشاركة السياسية. يتجلى ذلك في المظاهر الآتية:

- ضعف القاعدة الجماهيرية: تعتبر هذه الخاصية من أبرز السّمات التي تميّز المجتمع المدني في البلدين، بحيث أنّ الأفراد ليس لديهم نزعة الانتماء إلى الجمعيات التطوعية. يبرز ذلك جليا في الأردن، فعلى الرغم من الكثرة العددية للمنظمات الأهلية والمدنية إلاّ أنّها تعاني من ضعف الانتماء الجماهيري، فالانتماء إلى الأحزاب السياسية مثلا لم يتجاوز 0,8% في الفترة ما بين 1992-2006. يفسّر هذا الضعف في الانتماء بالدّور التقليدي للعشيرة في المجتمع، ممّا جعل تلك المنظمات غير ضرورية بالنسبة للمواطنين للوصول إلى مناصب السلطة سواء من حيث تقديم الخدمات أو من حيث حل المشاكل في المجتمع[2]. ينطبق نفس الشيء على الكويت، بحيث أنّ النقابات العمالية مثلا لا تضمّ في عضويتها إلاّ 5,2% من القوى العاملة، كما أن مجموع أعضاء 55 جمعية لا يتجاوز 40 ألف عضو. يرجع ذلك إلى العدد الصغير لسكان دولـــة الكويت من جهة، ومن جهة أخرى وجود أطر أخرى للمشاركة تتمثل في الديوانيات، التي تسمّى باجتماعات الاثنين، وهي اجتماعات غير رسمية تعقد في البيوت بين مجموعة من الأفراد الفاعلين في المجتمع، تأخذ شكل منتديات تتولى مناقشة القضايا السياسية الهامة[3].

- تدني مشاركة المرأة في المجتمع المدني: يبقى انتماء العنصر النسوي إلى منظمات المجتمع المدني في البلدين ضئيلا مقارنة مع دول عربية أخرى، فعلى الرّغم

[1]- هدى ميتكيس، المرجع السابق، ص.34.
[2]- زياد ماجد (محرر)، التطور الديمقراطي في الأردن: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005)، ص.79.
[3]- Mona Marshy, Op.Cit., p.13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من أنّ نسبة النساء تتجاوز نصف المجتمع الأردني

التطوعية تقدّر بـــ 22% فقط. ولا تتجاوز في الاحزاب السياسية 10% وفي النقابات العمالية تقدر بـــ 23% أمّا في النقابات المهنية فتبلغ 18% الأكثر من ذلك، هناك أحزاب لا تواجد للنساء فيها، ممّا يعني أن العنصر النسوي يبقى متواجدا بكثرة في المنظمات النسائية المقدّر عددها بـــ 70 منظمة تضمّ 30 ألف امرأة[1]. وعلى الرّغم من أنّ النساء تمثلن 50,5% من المجتمع الكويتي، و33% من الموظفين الحكوميين، إلاّ أنّ المرأة الكويتية لا تهتم بالمشاركة السياسية[2]. في هذا السياق، بينت نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته الجمعية الاقتصادية الكويتية في سنة 2006 أن 50% من المستجوبات لم يسجلن أنفسهن في القوائم الانتخابية، و30% منهن لا يردن المشاركة في الانتخابات، و15% منهن لا يعرفن إن كنّ سيشاركن أم لا[3]. يستنتج هنا، أن المرأة الكويتية ليست لديها الرغبة في المشاركة السياسية، ذلك لأنها لم تحصل مبكرا على حقوقها السياسية، ممّا جعل انتماءها إلى المنظمات المدنية ليس له أهمية.

– لم يكتب للمرأة الكويتية الوصول إلى البرلمان والحكومة، لأنها كانت محرومة من حق الانتخاب والترشح، وبالتبعية كانت محرومة من تولي منصب الوزير[4]. تؤكد ذلك المادة 125 من الدستور الكويتي التي تقر أنه: «تشترط في من يولى الوزارة الشروط المنصوص عليها في المادة 82 من هذا الدستور.»[5] يعني هذا أن تلك الشروط هي نفسها الشروط الواجب توفرها في عضو مجلس الأمّـــة، بحيث تنص المادة 82 على أنه: «يشترط في عضو مجلس الأمّـــة:

أ) أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون.

ب) أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب.

ج) ألاّ تقل سنّه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية.

---

[1]– زياد ماجد (محرر)، المرجع السابق، ص ص.24–25.

[2]– موضي عبد العزيز الحمود، المرجع السابق، ص.75.

[3]- Kuwait Economic Society, «Kuwaiti Public Opinion Survey Report», Kuwait, April 2006, pp.14-15.

[4]– موضي عبد العزيز الحمود، المرجع السابق، ص.75.

[5]– «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

د) أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.»[1] و

انتخابات جوان 2006، إلاّ أنه لم تفز أي منهن بمنصب نيابي، مما يجعل لزاما على التجمعات السياسية والجمعيات النسائية والقوى الأخرى أن تفعّل من نشاطها على مستوى القاعدة الشعبية للمجتمع الكويتي من أجل تغيير الذهنيات، سواء من حيث إشراك المرأة في العمل السياسي أو من حيث إقناع الناخب بقدرة المرأة على ممارسة السياسة وتحمل المسؤوليات السياسية، وبالتالي لا خوف من التصويت عليها مثلها مثل الرجل.

– ضيق القاعدة الانتخابية في الكويت بسبب استبعاد المرأة قبل 2006 والعسكريين والشرطة والمتجنسين حديثا من المشاركة في العمليات الانتخابية، إضافة إلى رفع سن الناخب إلى 21 سنة. يدل ذلك على أن الأغلبية محرومة من المشاركة الانتخابية، بحيث أن المشاركين لا تزيد نسبتهم عن 15% فإذا حسبت نسبة المقترعين من عدد السكان فإنها لا تتجاوز 5% من السكان[2].

يتضح من خلال استقراء المؤشرات السابقة حول درجة التنمية السياسية في البلدين، أن هناك مجموعة من السلبيات التي تتمثل في ضعف التخصص الوظيفي بين الهيئات السياسية بسبب المركزية الإدارية الشديدة في البلدين، وعدم المساواة في منح الحقوق السياسية بين فئات المجتمع في الكويت، وضعف المشاركة السياسية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في البلدين، ووجود أزمة هوية واندماج في المجتمعين. من هنا، ينبغي القول أن منظمات المجمع المدني في الأردن والكويت لم تصل بعد إلى تحقيق مستويات عالية للتنمية السياسية، ممّا يعني أنه ما زال هناك دور كبير ينتظر هذه المنظمات في المستقبل لتحقيق التنمية السياسية المطلوبة في البلدين، لاسيّما فيما يخص بناء الدولة–الأمة، وتحقيق الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي، وتوسيع المشاركة السياسية. لكن على الرغم من ذلك يتبيّـــن أن درجة التنمية السياسية في الأردن أحسن

[1]– «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.09.
[2]– إسماعيل الشطي، المرجع السابق، ص.144. و:
Kenneth Katzman, «Kuwait: Post-Saddam Issues and U.S. Policy», CRS Report for Congress, the Library of Congress, May 18, 2005, p.05.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منها في الكويت خاصة فيما يخص مسألة الشرعية بتلك الرغبة الموجودة لدى القيادة الأردنية الحالية لتحقيق التنمية السياسية، خاصة بعد إنشاء وزارة التنمية السياسية. لقد قامت هذه الأخيرة تحت إشراف الملك عبد الله الثاني بوضع إستراتيجيتين للتنمية السياسية، الأولى في سنة 2004 والثانية في سنة 2006. حددت أهداف تلك الإستراتيجية فيما يلي:

- تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية (التنفيذية والتشريعية والقضائية).
- اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام.
- تعزيز قيم الولاء والانتماء والمواطنة، والحفاظ على الاستقرار السياسي.
- ترسيخ التوافق بين القوى السياسية الأردنية حول القواسم الوطنية المشتركة.
- توفير بيئة سياسية حيوية لمجتمع مدني نشط قادر على تكوين أحزاب برامج ومنابر سياسية فكرية لخدمة الوطن.
- إرساء مبادئ حقوق الإنسان، وضمان مشاركة سياسية فاعلة لكل الفئات الاجتماعية.
- تعميق أسس التنشئة السياسية والمدنية، وإرساء الديمقراطية والحرية والانفتاح[1].

تركز وزراة التنمية السياسية في إستراتيجيتها على تعديل قانون الأحزاب السياسية، ووضع قانون انتخابي يراعي التمثيل الحزبي، وإعادة النظر في القوانين الناظمة للحريات العامة، بما فيها تطوير قوانين الإعلام لاستكمال الحرية الإعلامية، وتطوير مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، واستحداث وسائل جديدة للتثقيف السياسي والمدني على مستوى المجتمع مع تحديث مناهج التنشئة والثقافة السياسية والمدنية في المؤسسات التعليمية[2].

[1]– وزارة التنمية السياسية (الأردن)، «إستراتيجية وزارة التنمية السياسية لسنة 2006»، ص ص.05-06.
[2]– المرجع نفسه، ص ص.11-19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في

قبل الحديث عن دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي، ينبغي الإشارة إلى ملاحظة هامة، تتمثل في أنه سوف يتم في هذا المطلب تناول دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي وليس التحول الديمقراطي. يعود السبب الرئيسي لذلك إلى أن الواقع السياسي في الأردن والكويت، يبيّـن أن البلدين لم يبلغا بعد درجة التحول الديمقراطي الحقيقي، بل اقتصر التغيير على إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية، التي إذا تدعمت في المستقبل ستؤدي إلى تحقيق الديمقراطية في البلدين. من هذا المنطلق، سوف يتركز الحديث في هذا المطلب عن دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي من خلال المبادرة بالإصلاح السياسي، ومحاربة الفساد السياسي.

01- المبادرة بالإصلاح السياسي:

يعتبر المجتمع المدني من القوى الفاعلة التي تدفع النظم السياسية نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وقد سبق ذكر ذلك في الفصل الأول، حيث تـــمّ تقديم مثالين حول التحول الديمقراطي الذي حدث في دولتي بولندا وتشيكوسلوفاكيا، بقيادة منظمة تضامن والمنتدى المدني على التوالي، فهل ينطبق هذا القول على الأردن والكويت؟

تمثلت مطالب الإصلاح السياسي في الأردن التي رفعتها منظمات المجتمع المدني في إصلاح النظام الانتخابي، وترقية الحريات الصحافية، وإنشاء محكمة دستورية بهدف إضفاء مصداقية أكبر على العملية التشريعية، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، والسماح بقيام معارضة حقيقية، ومعالجة القضايا التي تتسبب في قيام العنف، وتحسين الوضع الاقتصادي بواسطة تطوير البنية التحتية في المدن الصغيرة وتوسيع استثمارات القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية، والمساواة في تطبيق القانون على المستوى الوطني، وتحسين العلاقة بين المواطن الأردني والجهاز الأمني[1]. لقد تزامنت هذه المطالب مع بداية التحول السياسي، بحيث شكّـــل ذلك تعبيرا موضوعيا عن طموحات

[1]- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، المرجع السابق، ص ص.03-04.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التغيير عند الأردنيين التي تجاوب معها نظام الـ
هذه الطموحات في مطالب التغيير والإصلاح مع نضال الحركة الشعبية من أجل تحقيقها خلال سنوات الثمانينيات[1]، لكن على الرغم من تلك المطالب والنضالات والصفقة التاريخية التي أبرمها الملك حسين مع زعماء قوى المجتمع المدني بإعلان الميثاق الوطني عام 1991[2]، إلاّ أن التحول السياسي في الأردن جاء بمبادرة من الملك حسين. يعود السبب في ذلك إلى أن تلك القوى لم تنجح في فرض أرائها وأفكارها على السلطة التنفيذية سواء على المستوى المحلي أو فيما يخص السياسة الخارجية، على الرغم من وجود حركة الإخوان المسلمين بمختلف تنظيماتها، هذه الحركة التي تعتبر الجماعة الرئيسية الأكثر تنظيما وهيمنة ونفوذا في المجتمع الأردني. الدليل على ذلك أن أكبر التغييرات التي حدثت على الساحة الداخلية كالميثاق الوطني 1991، والعودة إلى الانتخابات النيابية، كانت بمبادرة من الملك حسين تحت ضغط أحداث أفريل 1989 التي شهدتها المناطق القبلية الموالية له، وليس ضغط منظمات المجتمع المدني[3].

يختلف الأمر في الكويت عمّا حدث في الأردن، لأن حركات المعارضة مارست ضغوطا كبيرة على أسرة آل الصباح في سنوات الثمانينيات حتى أدّت بالأمير إلى حل مجلس الأمّة سنة 1986 خوفا من تزايد نفوذ المعارضة في البرلمان، وبالتالي الإطاحة بالحكومة[4]. الأهم من ذلك، أن المعارضة الكويتية استغلت فرصة الغزو العراقي سنة 1991، فعملت على الزيادة من درجة ضغوطها على الأسرة الحاكمة حتى أصبحت هذه الأخيرة في مركز ضعف، في المقابل أصبحت قوى المعارضة في مركز قوة. جعل هذا الضعف أسرة آل الصباح تدعو إلى تنظيم ندوة سياسية في مدينة جدّة بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر 1990، حضرها العديد من التيارات السياسية

---

[1]– طاهر المصري، «واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن»، المستقبل العربي، ع.250، ديسمبر 1999، ص.08.

[2]– منتدى ليبيا، «مظاهر التحول الديمقراطي في الأردن»، تقرير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، في:
Http://www.libyaforum.org/index.php?Option=com_content&task=view&id=984itemid/
Le 1 Juin 2004.

[3]- Ziad Abu-Amr, Op.Cit., p.142.

[4]– طلال صالح إبراهيم، «التجربة النيابية الكويتية...ما لها وما عليها»، السياسة الدولية، ع.142، أكتوبر 2000، ص.66.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفاعلة من قوى المعارضة، والأسرة الحاكمة، وم
بحيث أنه خلال هذه الندوة أصرّت المعارضة على ان يكون البيان الختامي وعدا من الأمير بإجراء إصلاحات سياسية بواسطة العودة إلى الحياة الدستورية. في ظل هذه الظروف، قبلت الأسرة الحاكمة بمطالب المعارضة التي تمّ تنفيذها بعد التحرير بداية بإجراء انتخابات نيابية في أكتوبر 1992[1]. وقد تمحورت مطالب الإصلاح السياسي في الكويت التي رفعتها منظمات المجتمع المدني حول إصلاح النظام الانتخابي، وإقرار الأحزاب السياسية، وتطبيق سيادة القانون، وإصلاح السلطة التنفيذية، وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية[2].

كان الهدف الأساسي لأسرة آل الصباح من تلك الندوة هو تدعيم شرعيتها المنهارة، مع إعطاء صورة للعالم بأن الكويتيين ما زالوا متحدين مع سلطتهم وقيادتهم. أكّـد هذا القول جون ووتربوري John Woterboury قائلا: «كان آل الصباح في حاجة إلى أن يظهروا لحلفائهم الغربيين أنهم حائزوا السلطة الشرعيون. وبالتالي، كان يتعيّن أن تتقدم الأسر الأوليغارشية لتؤكّد أنها تعترف بهذه المشروعية. وقد جعل هذا الوضع تلك الأسر في موقف مريح للعمل على تحقيق مطالبها، لهذا أبرمت صفقة رابحة، إذ قايضت التفافها حول الأمير بوعد رسمي من آل الصباح بالعودة إلى تطبيق الدستور، ولم يكن الفريق المهيمن في وضع يسمح له برفض تلك الصفقة.»[3] لم يتوقف نشاط قوى المجتمع المدني هنا بل استمر إلى غاية سنة 2006، عندما قامت الحركة الدستورية الإسلامية بالتحالف مع التجمعات السياسية الأخرى للضغط على الحكومة من أجل القيام بإصلاح النظام الانتخابي. وقد نجح نواب تلك التجمعات في جويلية 2006 من تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 دائرة إلى 5 دوائر فقط يتم بموجبها انتخاب 10 نواب لكـــل دائرة، الأمر الذي سيترك أثارا ايجابية على العملية السياسية،

---

[1]- Ghanim Al-Najar, Op.Cit., p.14.
[2]- Michael Herb, «Kuwait», Op.Cit., pp.23-26.
[3]– جون ووتربوري، «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط»، في: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي»، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي فوندا سيوني إيني أنريكو ماتيي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2000)، ص.129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بحيث أنه سيقلص النفوذ القبلي من جهة، وم
الانتخابات على أساس البرامج السياسية[1].

عند الرجوع إلى أنماط التحوّل الديمقراطي التي وضعها صامويل هنتنغتون Samuel Huntington[2]، يظهر أن التحول السياسي في الكويت جرى عن طريق نمط الإحلال التحولي، أي عن طريق التفاوض بين آســرة آل الصباح وحركات المعارضة، بينما حدث التحوّل السياسي في الأردن عن طريق نمط الإحلال، الذي يعني أن القيادة الأردنية (الملك حسين) هي التي بادرت بالتحوّل السياسي ثمّ لعبت دورا حاسما فيه.

02- محاربة الفساد السياسي:

تعتبر ظاهرة الفساد السياسي من المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمعات المعاصرة بصفة عامة، والمجتمعين الأردني والكويتي بصفة خاصة، ممّا ينبغي محاربتها بمختلف الوسائل. في هذا الإطار، تبرز تنظيمات المجتمع المدني من أهم القوى التي يجب أن تؤدي دورها في هذا المجال: فهل نجحت تلك المنظمات في محاربة الفساد السياسي في البلدين؟

هناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود الفساد السياسي في الأردن خاصة في الفترة ما بين 1997-2004. تتلخص هذه المؤشرات في التمثيل السياسي والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وحكم القانون، ودرجة ضبط الفساد[3]. وقد حددت وحدة القياس بـــ 10، فكلما اقترب المؤشر من 10 كان ايجابيا، وكلما ابتعد عن 10 كان سلبيا، وبمعنى آخر كلما كانت المؤشرات ايجابية قلت درجة الفساد السياسي، وكلما كانت المؤشرات سلبية دلّ ذلك على وجود الفساد. أفرزت هذه المؤشرات عند تطبيقها على الواقع السياسي الأردني النتائج الآتية:

---

[1]- Nathan J.Brown, «Pushing toward Party Politics Kuwait's Islamic Constitutional Movement», Op.Cit., pp.04-05.

[2]- لقد سبق شرح أنماط التحول الديمقراطي التي وضعها صامويل هنتنغتون في الفصل الأول، ص ص.44-46.

[3]- لقد تم اعتماد نفس المؤشرات بالنسبة للفساد السياسي في الكويت، مع العلم أنه تم استعمالها بتحفظ، وذلك بهدف توحيد المؤشرات بين البلدين باعتبار أنها مستعملة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية الإنسانية العربية، ومن جهة ثانية عدم توفر مؤشرات رقمية أخرى حول البلدين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (04): مؤشرات الفساد السياس

المؤشرات /10	1997	2004
التمثيل والمساءلة	0,15	0,41-
الاستقرار السياسي	0,06-	0,44-
فعالية الحكومة	0,63	0,36
حكم القانون	0,71	0,33
مراقبة الفساد	–	00

المرجع:

Arab Fund for Economic and Social Development, the Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World (Amman: National Press, 2005), p.231.

يلاحظ عند استقراء الأرقام المقدمة في الجدول أن كل المؤشرات في تراجع مستمر في الفترة ما بين 1997–2004، بحيث لم يحدث أي تطور ايجابي في أي مؤشر، كما يلاحظ أن هناك ثلاثة مؤشرات سلبية تماما، وهي التمثيل والمساءلة، والاستقرار السياسي، ومراقبة الفساد، مما يدل على أن هناك ضعفا كبيرا فيما يخص محاربة الفساد في الأردن. لقد أقرّت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية في الفترة ما بين 2003–2006، أن من بين المشاكل التي يعاني منها المجتمع الأردني توجد قضية الفساد المالي والفساد الإداري. وقد احتلت ظاهرة الفساد المرتبة الثانية في سلّم اهتمامات المواطنين الأردنيين، حيث أخذت منحنى تصاعديا من 24,6% سنة 2003 إلى 27% من المستجوبين سنة 2004 ثم 28% من المستجوبين سنة 2005[1]. على هذا الأساس، تـــمّ اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمحاربة ظاهرة الفساد السياسي، فكانت البداية بوضع قانون يعاقب على الجرائم الاقتصادية في سنة 1993، ثمّ إقامة دائرة خاصة بمحاربة الفساد سنة 1996، تبعها في جويلية 2000 إنشاء لجنة عليا لمحاربة الفساد برئاسة رئيس الوزراء حيث ربط عملها بدائرة محاربة الفساد، ثمّ أنشأت في سنة 2003 لجنة وطنية لمحاربة الفساد

[1]- Center for Strategic Studies (University of Jordan), «Democracy in Jordan - 2004», Op.Cit., p.09. And: Center for Strategic Studies (University of Jordan), «Democracy in Jordan - 2005», Op.Cit., p.13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تهتم بوضع سياسة واضحة حول القطاعين العام
المجتمع المدني في محاربة الفساد السياسي، فقد اقتصر قيام الأحزاب الإسلامية المتواجدة في البرلمان وعلى رأسها جبهة العمل الإسلامي، بإسقاط حكومة علي أبو الراغب في سنة 2003، وإثارة قضايا فساد الحكومة أمام الرأي العام بواسطة نشرها في وسائل الإعلام والتنديد بها. تجلى هذا الأمر فيما فعلته المحامية النائبة توجان فيصل، ممّا تسبب في سجنها سنة 2002 مع منعها من المشاركة في الانتخابات النيابية بعد صدور العفو الملكي عنها، ثمّ المساهمة في إقرار قانون الإثراء غير المشروع في أوت 2003، وممارسة الضغط على الحكومة لإجراء محاكمة لبعض المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد[2].

يلاحظ عند التطرق لموضوع الفساد السياسي في الكويت أن مظاهر الفساد كثيرة ومتعددة. يظهر ذلك عند تطبيق نفس المؤشرات السابقة على الواقع السياسي الكويتي في الفترة ما بين 1997-2004، بحيث تمّ الوصول إلى النتائج الآتية:

الجدول رقم (05): مؤشرات الفساد السياسي في الكويت 1997-2004.

المؤشرات /10	1997	2004
التمثيل والمساءلة	00	0,29-
الاستقرار السياسي	0,68	0,14
فعالية الحكومة	0,06-	0,16
حكم القانون	0,91	0,81
مراقبة الفساد	-	1,06

المرجع:

Arab Fund for Economic and Social Development, the Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World (Amman: National Press, 2005), p.231.

يبيّــن الجدول رقم (05) أن المؤشرات الخاصة بالكويت ايجابية مقارنة مع الأردن، إلاّ أنه لا ينبغي التغاضي عن التراجع المستمر في تلك المؤشرات ما بين سنتي 1997

[1]- Commission of the European Communities, «Country Report: Jordan», Commission Staff Working Paper, European Neighbourhood Policy, Brussels, 12-05-2004, p.07.

[2]- منتدى ليبيا، الموقع نفسه.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و2004، باستثناء مؤشرا فعالية الحكومة ومراقبة الأمر الذي يسمح بالقول أن تلك المؤشرات تدل على ان محاربة ظاهرة الفساد في الكويت أحسن منها في الأردن. تتمحور مظاهر الفساد السائدة في المجتمع الكويتي حول الفساد الانتخابي، والفساد الاقتصادي.

- فساد العمليات الانتخابية: يظهر في وجود 25 دائرة انتخابية مقسمة تقسيما غير عادل، بحيث أن هناك دوائر يتجاوز عدد الناخبين فيها 10 آلاف شخص وينتخبون نائبين، في حين أنه في دوائر أخرى لا يتجاوز عدد الناخبين فيها ألفي شخص وينتخبون نائبين أيضا، مما يجعل الصوت في الدوائر الأولى معادلا لخمس الصوت في الدوائر الثانية[1]. وانتشار ظواهر سلبية أخرى كالصوت العلني، وانتشار ظاهرة الانتخابات الفرعية في التجمعات القبلية، وشراء الأصوات، والتصويت على مرشح الخدمات[2].
- الفساد الاقتصادي: ما زال النشاط الاقتصادي مبنيا على انتشار الرشوة، مما تسبب في خسائر مالية للاقتصاد الكويتي منذ سنة 1992، حيث كلفت الدولة خسائر قدرت بـــ 10 مليار دولار. وقد قام مسؤولون كبار باستغلال نفوذهم السلطوي للاستفادة من الاستثمارات الخارجية وعائدات ناقلات النفط، كما تسود ظاهرة الجمع بين الوظيفة العامة والتجارة من طرف أعضاء أسرة آل الصباح[3].

لقد كانت الفترة الممتدة ما بين 1985-2002 هي الفترة التي شهدت حالات كبيرة للفساد في الكويت. هذا الأمر، جعل قوى المعارضة تتخذ عدّة إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة، تمثلت في المطالبة بلجان التحقيق، والاستجوابات، لكنها اقتصرت في عملها على مجلس الأمّة ووسائل الإعلام فقط.

---

[1]- محمد المقاطع، «تطوير النظام الانتخابي في الكويت: الطعون الانتخابية»، مجلة الحقوق، ع.03، سبتمبر 2004، ص.32.

[2]- محمد الفيلي، «تطوير النظام الانتخابي في الكويت: إصلاح قانون الانتخابات»، مجلة الحقوق، ع.03، سبتمبر 2004، ص.15.

[3]- علي الزعبي وخلدون حسن النقيب، «دراسة حالة الكويت»، في ندوة: «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: المركز، ط.1، 2004)، ص ص.619-620.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- لجان التحقيق: تشكلت منذ سنة 1992 إلى غاية على مستوى مجلس الأمّة للنظر في مجموعة من قضايا الفساد، منها التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت على مستوى أملاك الدولة، والاستثمارات، وصفقات الأسلحة. لكن على المستوى الفعلي نتج عن هذه التحقيقات تحويل قضيتين فقط إلى المحاكمة القضائية في سنتي 1993 و1996. كان السبب الرئيسي في ذلك هو تجاهل الحكومة لنتائج التحقيقات مع غياب المتابعة الفعلية من البرلمان[1].
- الاستجوابات: قام نواب مجلس الأمّة في الفترة الممتدة ما بين 1992-2005 بتقديم 27 استجوابا للوزراء، حيث وجهت 6 استجوابات إلى وزراء من أسرة آل الصباح. وقد كانت وزارة المالية أكثر الوزارات عرضة للاستجواب بـــ 5 استجوابات، تليها وزارة العدل بـــ 4 استجوابات، ثم وزارة التربية بـــ 3 استجوابات. لكن في الواقع لم يتم مناقشة إلاّ 11 استجوابا فقط، أدّت إلى استقالة الحكومة مرتين: الأولى في 10 مارس 1999، والثانية في 29 جانفي 2001، واستقالة وزير المواصلات في 19 أفريل 2000، مع إحالة وزيرين إلى المحكمة الدستورية هما وزير الصحة سنة 1982، ووزير العدل سنة 2004[2].

من هذا المنطلق، يظهر أن دور المجتمع المدني سواء كان في الأردن أو في الكويت مازال ضعيفا في محاربة ظاهرة الفساد السياسي. يفسّر ذلك في الأردن بحداثة تكوين أغلب منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى نسبية تقبل السلطة والمجتمع لها، إلى جانب المضايقات الشديدة التي تتلقاها من طرف الجهاز الأمني[3]. أمّا في الكويت بهيمنة السلطة التنفيذية وأسرة آل الصباح على النظام السياسي، مع تزايد نفوذ البنى القبلية والطائفية التي تلعب دورا مؤثرا في زيادة حجم الفساد في الكويت[4].

[1]- المرجع نفسه، ص ص.617-618.
[2]- المرجع نفسه، ص ص.618-619.
[3]- مصطفى الحمارنة، وفايز الصياغ، «دراسة حالة الأردن»، المرجع السابق، ص.705.
[4]- علي الزعبي، وخلدون حسن النقيب، المرجع السابق، ص.642.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث:

تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت

المبحث الأول: واقع التحول السياسي في الأردن والكويت.

المطلب الأول: دوافع التحول السياسي في البلدين.

المطلب الثاني: مؤشرات التحول السياسي في البلدين.

المبحث الثاني: محددات تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في البلدين.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

المبحث الثالث: انعكاسات التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت.

المطلب الأول: أثر التحول السياسي على العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية.

المطلب الثاني: تقييم انعكاسات التحول السياسي على المجتمع المدني في البلدين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لم يكن دور المجتمع المدني في الأردن والكو
السياسي مقارنة مع دور السلطة التنفيذية في البلدين، وقد تم تفسير ذلك في الفصل الثاني بتأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأداء السياسي للمجتمع المدني، مما يتطلب إيجاد آليات جديدة لتفعيل دور هذا الأخير في العملية السياسية في البلدين. في هذا الإطار، يأتي الفصل الثالث ليقدم إجابات حول مدى تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني من حيث طبيعته وأدائه في الأردن والكويت.

المبحث الأول: واقع التحول السياسي في الأردن والكويت.

شهدت الكثير من دول العالم في نهاية الثمانينيات تحوّلات سياسية كبيرة، على غرار دول أوربا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية، وبعض الدول في إفريقيا، كما امتدّت هذه التحوّلات السياسية إلى عدّة دول عربية كالأردن والكويت. إن هذين البلدين يشهدان تحوّلا سياسيا منذ سنة 1989، حتى أصبحت التجربة الكويتية نموذجا في منطقة الخليج العربي، كما تعتبر الأردن من الدول القليلة في المشرق العربي التي شهدت انفتاحا سياسيا في هذه المرحلة. من هذا المنطلق، ينبغي التعرف على واقع وطبيعة التحوّل السياسي في هذين البلدين من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دوافع التحوّل السياسي في البلدين.

المطلب الثاني: مؤشرات التحوّل السياسي في البلدين.

المطلب الأول: دوافع التحول السياسي في البلدين.

يتطلب التحول السياسي توفر مجموعة من الظروف والدوافع التي تؤدي إلى إجراء عملية الإصلاح والتغيير في بلد معين. في هذا السياق، اختلفت أسباب ودوافع التحول السياسي بين الأردن والكويت، خاصة فيما يتعلق بالأسباب المباشرة، أمّا الأسباب غير المباشرة فهناك نقاط اشتراك بينهما.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- الدوافع غير المباشرة:

تعتبر الدوافع غير المباشرة الأسباب الحقيقية للتحوّل السياسي، بحيث انها تراكمت لعدّة عقود وسنوات، حتى أصبحت تشكل ضغطا على السلطة التنفيذية في البلدين. وقد أدّت تلك التراكمات والضغوط إلى إفراز انعكاسات سلبية على واقع المجتمعين في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. يمكن تقسيم دوافع التحول السياسي في هذين المجتمعين إلى قسمين أساسيين: دوافع داخلية، ودوافع خارجية.

1.1- الدوافع الداخلية: تتمثل هذه الدوافع في الأوضاع الداخلية التي كانت سائدة في البلدين قبل التسعينيات، وعليه تعتبر الأزمة السياسية، والأزمة الاقتصادية، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التحول السياسي في البلدين.

- **الأزمة السياسية:**

تميز الواقع السياسي في الأردن باحتكار السلطة من طرف نخبة عائلية صغيرة منغلقة تتمثل في العائلة الهاشمية، التي ترتبط بشخص الملك، بحيث اعتمد النظام الأردني منذ الخمسينيات على تضخم الجهاز البيروقراطي، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، والحضور الكلي للمصالح الأمنية في العملية السياسية[1]. يضاف إلى ذلك، إلغاء الأحزاب السياسية لمدّة طويلة في الفترة ما بين 1957-1992، وحل المجالس النيابية، واستمرار مجلس النواب المنتخب في سنة 1967 لمدّة 17 سنة بسبب التأجيل المتكرر للانتخابات التشريعية، تبعه فيما بعد تشكيل مجلس استشاري بديل لمجلس النواب ما بين 1978-1984[2].

لقد ساهمت هذه الظروف في ضعف الشرعية القبلية الدينية التي اعتمد عليها الملك لفترة طويلة، من خلال ظهور أزمة سياسية حادة ساهمت هي بدورها في توسيع الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث شكلت هذه الأزمة السياسية ضغطا على النظام الحاكم كان يجب التخلص منه.

---

[1]- Philippe Droz-Vincent, Op.Cit., p.179.

[2]- محمد كنوش الشرعة، «التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور – الواقع – التحديات – الآفاق»، المستقبل العربي، ع.257، جويلية 2000، ص ص.184-186.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عند الانتقال لدراسة الأوضاع السياسية التي 1962–1990، يظهر أن النظام السياسي تميّز بالتذبذب بين الحكم التسلطي احيانا والانفتاح السياسي أحيانا أخرى. تمكّنت أسرة آل الصباح بعد الاستقلال من فرض إرادتها على المجتمع، فقامت في فترات مختلفة بوقف العمل بالدستور من خلال القيام بحل مجلس الأمّة في المرّة الأولى ما بين 1976–1981، ثمّ في المرّة الثانية ما بين 1986–1992. وقد كان الأمير يقوم في كل مرّة بحل مجلس الأمّة بحجة أنه يهدّد الوحدة الوطنية، لكن هدفه الأساسي في ذلك هو تعطيل عمل السلطة التشريعية. من جهة أخرى، تميّز النظام السياسي الكويتي بهيمنة أسرة آل الصباح على المناصب الرئيسية، والتضييق على حرية الصحافة، وممارسة الأمير للسلطة التشريعية[1].

لقد أدّت تلك الممارسات إلى ظهور ما يسمى في الكويت بالأزمات الدستورية بين الحكومة ومجلس الأمّة في الفترة ما بين 1964–1986. وقعت الأزمة الدستورية الأولى في سنة 1964 عندما رفض أعضاء مجلس الأمّة تشكيلة مجلس الوزراء باعتبارها مخالفة لنص المادة 131 من الدستور[2]. نتج عن ذلك فرض النواب لرأيهم باستبعاد الوزراء غير المرغوب فيهم، ثمّ أداء الوزراء اليمين أمام مجلس الأمّة، مع اكتساب المذكرة التفسيرية للدستور قوة ملزمة، ممّا نتج عنه ظهور أزمة بين رئيس مجلس الأمّة وأغلبية أعضائه[3]. بعد ذلك جاءت الأزمة الثانية سنة 1967 التي كانت نتيجة للأولى، حيث عارض النواب اتفاقية تجديد عائدات النفط، واستقالة 8 نواب من مجلس الأمّة، ثمّ استقالة 6 أعضاء فائزين في الانتخابات النيابية لسنة 1967 بعد اتهام الحكومة بتزوير نتائج تلك الانتخابات التي عارضتها العديد من الجمعيات، أبرزها جمعية المحامين، وجمعية الصحفيين، والاتحاد الوطني لطلبة الكويـــت، والاتحاد العام

---

[1]– جون ووتربوري، «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط»، في: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي»، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي فوندا سيوني إيني أنريكو ماتيي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2000)، ص ص.127–128.

[2]– تنص المادة 131 من الدستور الكويتي على أنه: «لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يلي أي وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول، ولو بطريق غير مباشر، مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا. كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة. ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه.» انظر: «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.15.

[3]– عادل الطبطبائي، المرجع السابق، ص ص.319–331.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لعمال الكويت، وجمعية الخريجين[1]. جاءت الأ
الخلاف بين النواب والحكومة حول ضرورة تقديم الحكومة الجديدة لبرنامجها امام مجلس الأمّة حسب المادة 98 من الدستور، لكن الحكومة رفضت ذلك مستدلة بالمادة 104 من الدستور[2]. أدّت هذه الأزمة إلى فرض النواب لرأيهم على الحكومة بضرورة تقديم برنامجها أمامهم، مع التأكيد على القوة الملزمة للمذكرة التفسيرية للدستور[3]. نتج عن ذلك قيام أزمة دستورية رابعة عام 1976 عندما قدّمت الحكومة استقالتها، تلاها صدور أمر أميري بحل مجلس الأمّة في 29 أوت 1976 مع تعليق العمل بالدستور، حيث قام الأمير ومجلس الوزراء بتولي مهام السلطة التشريعية إلى غاية إعادة انتخاب مجلس الأمّة في فيفري 1981[4]. في سنة 1985، ظهر صراع آخر بين الحكومة والنواب بسبب محاولتهم سحب الثقة من 4 وزراء وانتقادهم الحاد لأداء الحكومة، ممّا أدّى إلى حل مجلس الأمّة من طرف الأمير في عام 1986 إلى غاية 1992[5].

لقد ساهمت تلك الأزمات الدستورية في إضعاف مستوى الأداء السياسي للحكومة الكويتية من جهة، ومن جهة أخرى أدّت إلى غياب السلطة التشريعية مع وقف العمل بالدستور. ساهم هذا الأمر في تزايد الضغوط الداخلية على السلطة التنفيذية حتى أصبحت تشكل تهديدا لاستقرار النظام السياسي الكويتي، ممّا جعل التحوّل السياسي بمثابة الحل المنقذ لتفادي مثل هذه الأزمات مرّة أخرى.

- **الأزمة الاقتصادية:**

سبق التطرق في الفصل الثاني إلى أن الكويت تعيش حالة من الرفاهية الاقتصادية بسبب العائدات البترولية الضخمة والحجم الصغير لسكانها. على هذا الأساس، لا يبرز

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص.332–334.

[2]– تنص المادة 98 من الدستور على أنه: «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها أمام مجلس الآمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج.» أما المادة 104 فتنص على أنه: «يفتتح الأمير دور الانعقاد السنوي لمجلس الأمة ويلقي فيه خطابا أميريا يتضمن بيان أحوال البلاد واهم الشؤون العامة التي جرت خلال العام المنقضي وما تعتزم الحكومة إجراءه من مشروعات وإصلاحات خلال العام الجديد. وللأمير أن ينيب عنه في الافتتاح أو في إلقاء الخطاب الأميري رئيس مجلس الوزراء.» انظر: «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.11.

[3]– عادل الطبطبائي، المرجع السابق، ص ص.334–337.

[4]– المرجع نفسه، ص ص.338–349.

[5]– هدى ميتكيس، المرجع السابق، ص.31.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تأثير الأوضاع الاقتصادية على التحوّل السياسي واضحة في الأردن. تعتبر هذه الأخيرة دولة ضعيفة من الناحية الاقتصادية، لهذا فهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية التي تأتيها من الولايات المتحدة الأمريكية أو من الدول الخليجية، إضافة إلى الاعتماد على التحويلات المالية لعمالها في دول الخليج العربي. يظهر من ذلك أن الأردن استفادت من سنوات البترول دون أن تنتجه حتى أصبح اقتصادها ريعيا، لكن تدهور أسعار البترول في نهاية الثمانينيات مع قيام حرب الخليج الثانية في جانفي1991 أدّى إلى توقف هذه الموارد المالية، ممّا كان له تأثيرا سلبيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأردن[1].

لقد أدى ذلك إلى بروز أزمة اقتصادية حادة تجلت مظاهرها خلال سنة 1989 في ارتفاع المديونية الخارجية إلى 11 مليار دولار، وانخفاض قيمة العملة بـــ 50% عن مستواها السابق، وانخفاض قيمة الصادرات إلى 1 مليار دولار، وارتفاع قيمة الواردات إلى 2,10 مليار دولار، وارتفاع حجم البطالة إلى 30% مع تزايد نسبة الفقر إلى 33% من مجموع السكان[2]. أجبرت هذه الأزمة الاقتصادية الحكومة الأردنية على التفاوض مع صندوق النقد الدولي بداية من سنة 1989، حيث فرض عليها هذا الأخير تطبيق مخطط الضبط الاقتصادي الذي يتضمن مجموعة من الشروط القاسية كوقف تدعيم أسعار السلع والمواد الأساسية بصفة نهائية، وتقليص حجم الواردات، وتخفيض النفقات الحكومية، ووقف المساعدات الحكومية للفئات الاجتماعية. وقد نتج عن تطبيق هذه الإجراءات، ظهور سخط شعبي كبير تمثل في قيام أحداث أفريل 1989[3]، بسبب ارتفاع الكلفة الباهظة على المستوى الاجتماعي، لاسيّما الفئات الضعيفة[4]. على هذا الأساس، فإن الوضع الاقتصادي الصعب الذي عاشته الأردن فرض على السلطة التنفيذية اتخاذ إجراءات سياسية لمواجهة تداعيات تلك الأزمة الاقتصادية بهدف الحفاظ على استقرار النظام، فكان عليها القيام بإجراء التحول السياسي. يؤكّد ذلك أحمد ذيبان

---

[1]- Ziad Swaidan and Mihai Nica, «the 1991 Gulf War and Jordan's Economy», Middle East Review of International Affairs, Vol.06, N.02, June 2002, p.71.

[2]- Ibid., p.71.

[3]- سيتم شرح أحداث أفريل 1989 عند تناول الدوافع المباشرة للتحول السياسي في الأردن، ص ص.133-134.

[4]- Ziad Swaidan and Mihai Nica, Op.Cit., p.72.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الربيع بقوله: «تتزامن بداية مرحلة التحوّل الدي
الاقتصادية الخانقة عام 1989...بل إنه يمكن القول ان الازمة الاقتصادية كانت السبب الرئيسي لبدء مرحلة التحول الديمقراطي.»[1]

2.1- الدوافع الخارجية:

تعدّ العوامل الخارجية دافعا رئيسيا للتحول السياسي في الأردن والكويت، خاصة أنهما ينتميان إلى منطقة معروفة بتأثرها بكل ما يحدث في العالم. في هذا المجال، يبرز أثر التحولات الدولية على البلدين، وتداعيات القضية الفلسطينية على الأردن.

- **التحوّلات الدولية:**

شهد العالم في أل 25 سنة الأخيرة من القرن العشرين تحوّلات سياسية كبيرة، تميزت بانهيار الأنظمة السلطوية، والنظم الدكتاتورية العسكرية، والنظم الاشتراكية. مقابل ذلك، بدأت موجة من التحوّلات الديمقراطية في دول أوربا الشرقية، والاتحاد السوفياتي سابقا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق آسيا. وقد تزامنت هذه التحولات السياسية مع تفاعلات دولية أخرى، تجلت في بروز دور جديد للمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة. يضاف إلى ذلك، ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية، ومن أشهرها منظمة العفو الدولية التي أصبحت تشكل عاملا ضاغطا من أجل المبادرة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الدول المتخلفة. كذلك برز دور العلاقات الاقتصادية الدولية في إجراء الإصلاح السياسي، فلكي تتمكن أي دولة من توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي يجب عليها أن تقدم تعهدات بإجراء إصلاحات سياسية وتبني القيم السياسية الليبرالية[2].

في سياق هذا الحديث عن أهمية العامل الخارجي في التحول السياسي، ظهر دور الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على دول الخليج لإجراء الإصلاح السياسي في إطار المنظور الأمريكي للإصلاح مع تأييد دول الاتحاد الأوربي لذلك. تزايد هذا الدور

---

[1]- أحمد ذيبان الربيع، المرجع السابق، ص.220.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، «التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات»، السياسة الدولية، ع.142، أكتوبر 2000، ص ص.08-09.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001، حيث وضعد الإصلاح السياسي في المنطقة، من خلال إعلان مبادرة الشراكة الشرق الاوسطية في 12 ديسمبر 2002، لكن بشرط عدم تعارضها مع المصالح الأمريكية[1]. خصّص لهذه المبادرة مبلغ 264 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2002-2006، وهي تتضمن 4 محاور رئيسية: الإصلاح سياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح التربوي، وترقية وضعية المرأة في المنطقة. برمجت في المجال السياسي ندوات حول الإصلاح القضائي في الأردن وعمان والبحرين، مع إجراء دورات تكوينية للنساء المرشحات في الأردن والمغرب. وفي المجال الاقتصادي، تمّ اعتماد برنامج لإصلاح النظام التجاري والمديونية مع تنمية تكنولوجيا المعلوماتية والبنية التحتية في الدول العربية[2]. لم يكتف الأمريكيون بالمبادرة السابقة فقط، بل أعلنوا في 9 جوان 2004 مبادرة الشرق الأوسط الكبير، بحيث تركّز المبادرة الثانية على تدعيم الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية مع تقديم المساعدات لمنظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط[3]. تتضمن هذه المبادرة 4 مقومات: أولها منتدى المستقبل الذي يتضمن حوارات بين الحكومات، وحوارات بين المجتمع المدني والقادة السياسيين، تهدف إلى إعطاء نصائح سياسية للقادة في دول الشرق الأوسط. ثانيا، تشدد الشراكة على التنمية الاقتصادية بواسطة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع الاستثمارات في المنطقة. ثالثا، تتضمن المبادرة دعم برامج محو الأمية وتخفيضها بمعدل النصف مع حلول عام 2015. وأخيرا، إقامة ما يسمى حوار مساعدة الديمقراطية الذي سيجمع بين المؤسسات التنموية في الشرق الأوسط والمؤسسات المالية الدولية – كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي – لتنسيق استعمال الموارد من أجل دعم التغيير السياسي في المنطقة[4].

---

[1]- Jill Crystal, «Political Reform and the Prospects for Democratic Transition in the Gulf», Working Paper, N.11, July 2005, Fundacion Para Las Relaciones Internacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid, p.03.

[2]- Abdel Mahdi Alsoudi, «the Impact of US Aid Policy on Democracy and Political Reform in the Arab World», International Policy Fellowship, Sociology Department, Jordan University, Amman-Jordan, 2005-2006, pp.11-13.

[3]- Steven A. Cook, Madeleine K. Albright, Vin Weber, In Support of Arab Democracy: Why and How (New York: Council on Foreign Relations, 2005), pp.56-57.

[4]- Ibid., pp.57-58.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن هذه التحوّلات والتفاعلات الدولية كان لها ت
والكويت، خاصة إذا علمنا أن هذين البلدين يقعان في موقع جيوإستراتيجي حسّاس، كما أنهما ينتميان إلى منطقة معروفة بالأزمات الدولية. على هذا الأساس، كان لابدّ على النظامين الحاكمين في الأردن والكويت، التكيّف مع هذه التحوّلات العالمية الكبرى قبل أن يأتي التغيير المباشر من الخارج مثلما حدث بعد التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان سنة 2001، ثمّ في العراق سنة 2003.

- **تداعيات القضية الفلسطينية على الأردن:**

كان للقضية الفلسطينية بتفاعلاتها وتطوراتها عدّة آثار سلبية على الواقع السياسي للأردن، بحيث أنه بعد الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة التي حدثت في جوان 1967، تمّ توقف الحياة النيابية في الأردن بسبب احتلال الضفة الغربية التي كانت تابعة للمملكة الأردنية. أدّى ذلك إلى استمرار المجلس المنتخب في أفريل 1967 إلى غاية عام 1974، مع العلم أنه في تلك السنة اعترف القادة العرب بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وموافقتهم على قيام حكم فلسطيني في الضفة الغربية، لهذا السبب قام الملك حسين بحل مجلس النواب مع تأجيل الانتخابات التشريعية. في ظل هذه الظروف، دخلت الأردن في فراغ سياسي حاد تمثل في غياب السلطة التشريعية إلى جانب توقف الانتخابات النيابية[1]. تأسّس بعد ذلك مجلس وطني استشاري في الفترة ما بين 1978-1984، بحيث أنه حلّ محل مجلس النواب من الناحية التشريعية، إلاّ أنه لم يملأ الفراغ السياسي الموجود، ممّا فرض على الملك حسين دعوة مجلس النواب المنحل سابقا إلى الانعقاد في دورة استثنائية في جانفي 1984 من أجل النظر في تعديل المادة 73 من الدستور[2]. وبذلك أضيفت الفقرة الرابعة إلى المادة 73، وهي تنص على أنه: «للملك أن يؤجل إجراء الانتخاب العام إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب أمر متعذر.»[3]

---

[1]- محمد سليم محمد غزوي، المرجع السابق، ص ص.152-155.
[2]- المرجع نفسه، ص ص.158-161.
[3]- «دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته»، ص.11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بقيت تلك الأوضاع السياسية على حالها إلى غ
الضفة الغربية في 30 جويلية 1988، الأمر الذي نتج عنه اتخاذ إجراءات اخرى تتماشى مع الوضع الجديد، حيث قام الملك بحل مجلس النواب نهائيا، وإلغاء المقاعد المخصصة للضفة الغربية، وتعديل قانون الانتخابات، وإضافة 9 مقاعد أخرى في مجلس النواب[1].

إن تطورات القضية الفلسطينية فرضت نفسها على الواقع السياسي الأردني بسبب الجوار الجغرافي مع فلسطين، وغلبة العنصر الفلسطيني على التركيبية الديمغرافية للمجتمع، كما أنها أفرزت في نهاية الثمانينيات وضعا جديدا كان يجب التكيف معه.

2- الدوافع المباشرة:

اختلفت الأسباب المباشرة للتحوّل السياسي بين البلدين، ففي الأردن جاء السبب المباشر من الداخل، المتمثل في أحداث أفريل 1989، أمّا الكويت فقد جاء السبب المباشر فيها من الخارج، هو الاحتلال العراقي للبلاد في أوت 1990.

1.2- أحداث أفريل 1989 في الأردن:

جاءت أحداث أفريل 1989 بعد عقدين كاملين من تطبيق الأحكام العرفية، بحيث طالب منظموها بمحاربة الفساد، وتخفيض أسعار المواد الأساسية، وإجراء انتخابات نيابية حرّة، وإلغاء الأحكام العرفية، وإقالة الحكومة القائمة. في ظل هذه الظروف، استجاب الملك حسين لتلك المطالب نظرا لحدّة الغضب الشعبي، لكن الملفت للانتباه هو أن هذه الأحداث وقعت في مناطق الجنوب القبلية المعروفة بولائها للنظام الحاكم، حيث شارك فيها ذوي الأصل الأردنيين دون مشاركة ذوي الأصل الفلسطيني[2].

إنه مما لا شك فيه هو أن هذه الأحداث لم تأت صدفة، بل كانت هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في قيامها، يتمثل أبرزها في:

---

[1]- محمد كنوش الشرعة، المرجع السابق، ص ص.186-189.

[2]- Julia Choucair, «Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability», Carnegie Papers, Middle East series: «Democracy and Rule of Law Project», N.76, Carnegie Endowment for International Peace, December 2006, p.06.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- تفاقم الأزمة الاقتصادية منذ عام 1982، والمنتجات الاستهلاكية الأساسية، إضافة إلى تطبيق الشروط المجحفة لبرنامج التكييف الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي في مارس 1989، واستمرار الفساد المالي والإداري[1].
- تفاقم حالة القمع: وذلك من خلال مصادرة الحريات العامة، وإلغاء الأحزاب السياسية، واستمرار العمل بالأحكام العرفية منذ جوان 1967 إلى غاية سنة 1989، ثم تجميد الحياة النيابية لمدة 20 سنة منذ عام 1967، والتضييق على النقابات والصحفيين حيث تعرضت مقرات النقابات المهنية لمداهمات وأعمال تخريب من طرف الأجهزة الأمنية، وحل رابطة الكتاب الأردنيين، وحل مجالس إدارات الصحف[2].
- فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 30 جويلية 1988، تبعه في اليوم الموالي حل مجلس النواب نهائيا دون تحديد تاريخ لإجراء الانتخابات النيابية[3].

لقد أفرزت أحداث أفريل 1989 عدّة نتائج ايجابية تمثلت في اتخاذ الملك حسين لمجموعة من القرارات، التي كان لها أثر فعّال في تغيير الوضع السياسي الأردني خلال الفترة 1989-2006[4].

2.2- الاحتلال العراقي للكويت في أوت 1990:

كان من المفروض أن تكون نهاية الحرب العراقية الإيرانية في سنة 1988 بداية مرحلة جديدة للسلم في منطقة الخليج العربي، لاسيّما أن هذه الحرب دامت ثماني سنوات كاملة. لكن العلاقات العراقية الكويتية بعد نهاية حرب الخليج الأولى تأزمت كثيرا حتى أفسدت معها العلاقات العربية العربية، فحدث ما لم يكن متوقعا في 2 أوت

---

[1]- حسين أبو رمان، «تطور الحياة السياسية في الأردن»، في: سمير أمين (إشراف)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص ص.38.

[2]- المرجع نفسه، ص.39.

[3]- محمد كنوش الشرعة، المرجع السابق، ص.187.

[4]- سوف يتمّ التطرق لهذه الإجراءات عند الحديث عن مؤشرات التحول السياسي في الأردن، ص ص.137-144.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1990 حيث قام نظام صدام حسين في العراق بغ
الأسباب الاقتصادية الدافع المباشر لذلك الاحتلال باعتبار ان العراق خرج من حربه الأولى منهارا اقتصاديا، فبلغت مديونيته 100 مليار دولار عام 1990. وقدرت الخسائر المادية للحرب مع إيران بـــ 300 مليار دولار في نفس السنة، الأمر الذي تطلّب إيجاد موارد مالية كبيرة من الصادرات النفطية، لكن أسعار النفط انهارت هي الأخرى في تلك الفترة خاصة بعد تجاوز الكويت لحصتها الإنتاجية، ممّا ساهم في انخفاض الأسعار إلى 11 دولار للبرميل، مع العلم أن الجزء الأكبر من الزيادة الإنتاجية كان يأتي من حقل الرميلة المتنازع عليه بين العراق والكويت[2].

لقد كان ذلك الاحتلال سريعا جدّا، قام بعده صدام حسين بتنصيب حكومة وطنية تابعة له في الكويت التي أعلنها محافظة تابعة للعراق. إلاّ أن هذا الاحتلال لم يدم طويلا، بحيث تحالفت 32 قوة دولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت، وهو ما تحقق فعليا في 26 فيفري 1991[3].

كان الغزو العراقي للكويت كارثة كبيرة على المواطنين الكويتيين بصفة عامة ثمّ على أسرة آل الصباح بصفة خاصة، بحيث أنها لم تجد حلاّ سوى اللجوء إلى المملكة السعودية. وتركت بذلك فراغا سياسيا كبيرا نتج عنه انهيار الدولة الكويتية بسبب غياب السلطة السياسية والسيادة معا، لكن منظمات المجتمع المدني ملأت ذلك الفراغ فيما بعد حتى خروج القوات العراقية من البلد. في هذا السياق، برز دور الحركات الإسلامية وجمعيات النفع العام، كجمعية الإصلاح الاجتماعي، وجمعية التراث الإسلامي[4]. تمثل الدور الكبير لهذه الجمعيات أثـــناء فترة الاحتلال العراقي في مقاطعة الاحتلال وعـــدم

---

[1]- A Panel of Specialists, Kuwait-Iraq Boundary Demarcation: Historical Rights and International Will, Supervised and Revised By: Abdullah Yusuf Al-Ghunaim (Kuwait: Center For Research And Studies, 1994), p.52.

[2]- تركي الحمد، «الغزو: الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية»، في: مجموعة من المؤلفين، الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة (195)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص ص.99-100.

[3]- A Panel of Specialists, Op.Cit., p.54.

[4]- Lawyers Committee for Human Rights, «What Happened to the Human Rights Movements in Egypt, Tunisia and Kuwait? Assessing the Toll of Long-Term Restrictions on Human Rights Organizations», Washington, November 28, 2001, p.07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاعتراف بشرعيته، والإشراف على المجالس ال
الإشراف عليها، والتكفل باحتياجات السكان، وتسيير شؤون المجتمع، والتعاون بين مختلف القوى الليبرالية واليسارية والإسلامية بهدف مقاومة الاحتلال مع الحفاظ على الوحدة الوطنية[1]. وقد عبّر محمد حسين غلوم عن الدور الذي لعبه المجتمع المدني خلال تلك الفترة بقوله: «حلّت مؤسسات المجتمع المدني كالمسجد والديوانية والجمعية التعاونية والتنظيمات السياسية بديلا فاعلا عن مؤسسات الدولة الشرعية الغائبة، وأدارت أحوال الناس في ظروف صعبة، وتشكلّت لجان شعبية تطوعية على مستوى الأحياء، ومن خلالها تكوّن ما يشبه القيادة الشعبية الجماعية لمرابطي كل منطقة...إن المصدر الأساسي لحصول المواطنين والمقيمين على السلع كان الجمعيات التعاونية التي أصبحت محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية أيام الاحتلال.»[2]

بعد تحرير الكويت كان لابدّ من تغيير الأوضاع السياسية بواسطة انتهاج آليات جديدة في الحكم لمنع حدوث مثل هذا الاحتلال مرّة أخرى، لاسيّما بعد إعلان القوى السياسية المعارضة عن رغبتها في التغيير، وأنها ليست على استعداد لتقبل نفس نمط الحكم السائد منذ الاستقلال[3]. في سياق هذا الحديث، عبّرت هدى ميتكيس عن أثر الغزو العراقي على الوضع السياسي في الكويت بقولها: «لقد قاد الغزو العراقي للكويت إلى العديد من التفاعلات الداخلية والخارجية الحادة، بحيث مثّل نقطة انعطاف أساسية على درب الحياة السياسية، دفعت مختلف القوى الفاعلة إلى إعادة طرح القضايا الكويتية للنقاش في محاولة لتجنب الأخطاء السابقة.»[4]

يمكن القول في ختام هذا المطلب، أن دوافع التحول السياسي في الأردن والكويت هي مزيج بين العوامل الخارجية والداخلية، بحيث أن الدوافع الخارجية (القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن، والغـــزو العراقي بالنسبة للكويت) كان لـــها دورا

---

[1]- Paul Aarts, «Les Limites du Tribalisme Politique: Le Koweït d'Après-guerre et Le Processus de Démocratisation», Monde Arabe: Maghreb-Machrek, N.142, Octobre / Décembre 1993, p.67.

[2]– محمد حسين غلوم، «الاحتلال العراقي: الممارسات والوقائع من شاهد عيان»، في: مجموعة من المؤلفين، الغزو العراقي للكويت، المرجع السابق، ص ص.165–166.

[3]– محمد بشير صفار، المرجع السابق، ص ص.361–362.

[4]– هدى ميتكيس، المرجع السابق، ص.34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كبيرا في التحوّل السياسي في البلدين لأنها هي ا
الملك حسين في الأردن وعلى أسرة آل الصباح في الكويت من اجل إحداث التغيير الذي يحافظ على استمرار النظامين واستقرارهما.

المطلب الثاني: مؤشرات التحول السياسي في البلدين.

يقصد بمؤشرات التحوّل السياسي تلك الإجراءات والمظاهر والإصلاحات السياسية التي تمّ القيام بها بعد أحداث أفريل 1989 في الأردن، وبعد فيفري 1991 في الكويت. لقد أدخلت هذه الإجراءات البلدين في مرحلة جديدة تعرف بمرحلة التحوّل السياسي، هذا الأخير يمكن قياس درجته ومعرفة طبيعته بواسطة استعمال تلك المؤشرات.

1- مؤشرات متشابهة:

تتمحور المؤشرات المتشابهة للتحول السياسي في الأردن والكويت حول عودة المجالس التشريعية مع العمليات الانتخابية، والتوقيع على المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

1.1- عودة المجالس التشريعية والانتخابات النيابية:

تمارس السلطة التشريعية في الأردن من طرف مجلس الأمّة الذي يتكون من مجلسين هما مجلس الأعيان الذي يعيّنه الملك لمدّة أربع سنوات، ومجلس النواب الذي ينتخب أعضاؤه بواسطة الانتخاب العام المباشر السري لمدّة أربع سنوات (المواد 62، 67، 68 من الدستور)[1]. عرفت الحياة النيابية والانتخابات في الأردن توقفا طويلا بعد حل مجلس النواب المنتخب سنة 1967، بسبب تداعيات القضية الفلسطينية وإعلان الأحكام العرفية فـــي نفس السنة، إلاّ أن مرحلة التحوّل السياسي تميّـــزت بعودة الحياة

[1]- المادة 62: «يتألف مجلس الأمّة من مجلسين: مجلس الأعيان ومجلس النواب.» وتنص المادة 67: «يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخابا عاما سريا ومباشرا وفقا لقانون الانتخاب يكفل المبادئ التالية: سلامة الانتخاب، حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية، عقاب العابثين بإرادة الناخبين.» وتقر المادة 68 أن: «مدّة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية وللملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين. يجب إجراء الانتخاب خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس فإذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائما حتى يتم انتخاب المجلس الجديد.» انظر: «دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته»، ص.09-10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النيابية من جديد، بداية بإجراء انتخابات تشريعية الإخوان المسلمين مع قوى المعارضة بـــ 36 مقعدا، ثمّ جرت انتخابات نيابية سنة 1993 وفقا لنظام الصوت الواحد الذي ساهم في فوز القوى الموالية للنظام الحاكم لاسيّما القوى القبلية والعشائرية. دفع اعتماد نظام الصوت الواحد في الانتخابات، أحزاب المعارضة المتمثلة في جبهة العمل الإسلامي، وأحزاب اليسار، والأحزاب القومية إلى مقاطعة انتخابات 1997 التي فازت فيها القوى الموالية للسلطة. في 2001 تمّ تأجيل انتخابات مجلس النواب لمدّة عامين بحجّة الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت سنة 2001، ثمّ تدهور الأوضاع الإقليمية بعد إعلان الحرب على العراق في مارس 2003، حتى أجريت آخر انتخابات تشريعية في 17 جوان 2003[1].

لقد ساهم التنظيم الدوري للعمليات الانتخابية في الحفاظ على وجود واستمرارية مجلس النواب الأردني منذ سنة 1989 والى غاية 2006، باعتبار أن هذا المجلس يمثل مؤسسة دستورية لها دورها في الحياة السياسية، كما أنه يعتبر بالإضافة إلى مجلس الأعيان سلطة تشريعية يجب وجودها إلى جانب السلطات الأخرى للحفاظ على توازن النظام السياسي ككل.

تتكون السلطة التشريعية في الكويت من مجلس واحد هو مجلس الأمّة الذي يضم 50 عضوا ينتخبون عن طريق الاقتراع العام السري المباشر لمدّة أربع سنوات (المادتين 80، و83 من الدستور)[2]. انتخب آخر مجلس أمة قبل التحول السياسي في سنة 1985، إلاّ أنه تعرض للحل من طرف الأمير في سنة 1986. بعد ذلك ظهرت المطالب من طرف المعارضة بضرورة عودة الحياة النيابية في الكويت، غير أن أسرة

---

[1]- Helga Baumgarten, «Vers La Construction De La Première Démocratie Arabe ? Une Analyse Critiques Des Elections En Jordanie De 1989 Jusqu'à 2003», Traduction de: Gregory Flanders, Confluences Méditerranée, N.49, Printemps 2004, pp.135-140.

[2]- تنص المادة 80: «يتألف مجلس الأمّة من خمسين عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقا للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب. ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمّة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم.» وتنص المادة 83 على أن: «مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، ويجري التجديد خلال الستين يوما السابقة على نهاية تلك المدة مع مراعاة حكم المادة 107. والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلاّ لضرورة في حالة الحرب، ويكون هذا المد بقانون.» انظر: «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص ص.08-09.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

آل الصباح رفضتها مفضلة الإبقاء على حالة الفر
العراقي سنة 1990 استغلتها القوى السياسية المعارضة فيما بعد، بحيث انها الزمت الأمير والحكومة على ضرورة احترام الدستور بما في ذلك العودة إلى الحياة النيابية[1].

لقد استجاب الأمير لتلك المطالب بالفعل ابتداء من سنة 1992، حيث تـمّ انتخـاب مجلس أمّة سابع تكوّن من قوى المعارضة، والحركات الإسلامية، والمرشحين القبليين التابعين للسلطة. تبعه انتخاب مجلس أمّة ثامن في سنة 1996، الذي شهد انخفاض عدد نواب التيارين اليساري والليبرالي، في المقابل ارتفع عدد نواب الحركـات الإسـلامية التي تحصلت على ثلث المقاعد النيابية، إلاّ أن المجلس لم يكمل عهدته لأنـه تعـرض للحل سنة 1999 من طرف الأمير. ثمّ انتخب مجلس أمّة تاسع سنة 1999 الذي ضـمّ 16 نائبا من المعارضة، جرى بعده انتخاب مجلس أمّة عاشر سنة 2003 الذي تعرّض هو الآخر للحل من طرف الأمير في ماي 2006، لينتخب بعده مجلس الأمّة الحـادي عشر في جوان 2006 حيث فازت فيه قوى المعارضة بأغلبية المقاعـد[2]. مـن هـذا المنطلق، شهدت مرحلة التحوّل السياسي عودة مجلس الأمّـة إلـى نشـاطه العـادي واستمرارية الحياة النيابية منذ سنة 1992، مع إعادة بعث الانتخابات التي تمّ اعتمادها الطريقة الأساسية في تشكيل مجلس الأمّة بصفة منتظمة إلى غاية سنة 2006.

2.1- التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان:

استكملت الحكومة الأردنية في الفترة الممتدة مابين 1991-2006 المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان[3]، يمكن ذكرها فيما يلي: في جوان 1991 وقعت على اتفاقية حقوق الطفولة، ثمّ صادقت في جويلية 1992 على اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، ثمّ صادقت حكومة الأردن في 1998 على

---

[1]- ابتسام سهيل الكتبي، المرجع السابق، ص.224.

[2]- Jeff Haynes, Op.Cit., p.24.

[3]- سبق للحكومة الأردنية أن صادقت على ثلاثة معاهدات دولية فقط متعلقة بحقوق الإنسان في سنوات السبعينيات، هي: المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية في 28 مـاي 1975، والمعاهـدة الدوليـة حـول الحقـوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 28 ماي 1975، والمعاهدة الدولية حول إلغاء كل أشكال التمييز العرقـي فـي 30 ماي 1974. انظر:
«Arab Political System: Baseline Information and Reforms–Jordan», Op.Cit., p.22.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

7 اتفاقات أساسية متعلقة بحقوق العمال، أهمها والعمل الجماعي[1].

من جهة أخرى، يلاحظ في مجال حقوق الإنسان أن الحكومة الكويتية غيّرت قليلا من توجهاتها السابقة، بحيث أنه منذ عام 1991 وإلى غاية 2006، صادقت الكويت على 5 معاهدات دولية كبرى خاصة باحترام حقوق الإنسان، حيث كانت البداية في 21 أكتوبر 1991 عندما صادقت الحكومة الكويتية على معاهدة حقوق الطفولة، ثمّ وقعت في 2 سبتمبر 1994 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ثمّ وقعت في 21 مارس 1996 على معاهدة إلغاء كل أشكال التعذيب، وأخيرا في 21 ماي 1996 انضمت الكويت إلى المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، كما صادقت في نفس التاريخ على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

2- مؤشرات خاصة بالأردن:

تتمثل مؤشرات التحول السياسي الخاصة بالأردن في الميثاق الوطني، وصدور نظام انتخابي جديد، وتنمية الحقوق السياسية للمرأة، والإصلاح الإداري.

1.2- الميثاق الوطني:

يعتبر الميثاق الوطني أهمّ مؤشر للتحوّل السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، ذلك لأنه يعدّ بمثابة: «عقد اجتماعي جديد أو مصالحة وطنية بين الحاكم والمحكومين بعد أكثر من 22 عاما على إعلان الأحكام العرفية...فأحداث أفريل 1989 مثلت مؤشرا صارخا على الحاجة لهذا العقد الاجتماعي الجديد الذي يستدعي أن يكرّس استعادة الشعب لحرياته الديمقراطية والعامة التي صودرت على امتداد عهد الأحكام العرفية.»[3]

---

[1]- Solidarity Center, Justice for All: the Struggle for Worker Rights in Jordan, Op.Cit., p.13.

[2]- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، (عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002)، ص.109.

[3]- حسين أبو رمان، المرجع السابق، ص.47.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد ظهر مصطلح الميثاق الوطني لأوّل مرّة أفريل 1989، كما أنه حظي باهتمام الرأي العام الاردني بعد الانتخابات النيابية لسنة 1989. في 10 أفريل 1990، شكّل الملك حسين اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني التي ضمّت في صفوفها مختلف التيارات الاجتماعية والسياسية في الأردن، فضمّت هذه اللجنة 17 نائبا ترأسهم رئيس حكومة سابق. انعقد بعد ذلك في 9 جوان 1991 مؤتمر وطني بمشاركة مختلف الفعاليات الأردنية كلجنة الميثاق، والنواب، وأعضاء المجالس البلدية، وممثلين عن النقابات العمالية والاتحادات المهنية، والجمعيات، بحيث تمّت المصادقة والموافقة النهائية على الميثاق الوطني[1].

2.2- صدور قانون انتخابي جديد:

تزامنت استمرارية العمليات الانتخابية في الأردن مع صدور قانون انتخابي جديد في 22 جويلية 2001، ثم تعديله بقانون صدر سنة 2003 لتطوير العملية الانتخابية بعد نظام الصوت الواحد الذي اعتمد منذ سنة 1993. جاء هذا القانون بإجراءات جديدة تهدف إلى رفع عدد مقاعد مجلس النواب من 80 إلى 110 مقعد، وزيادة عدد الدوائر الانتخابية من 21 إلى 44 دائرة، وخفض السن القانوني للانتخاب إلى 18 سنة، وتخصيص بعض المقاعد النيابية للأقليات، فالمسيحيين استفادوا من 9 مقاعد، في حين استفادت الأقلية الشركسية من 3 مقاعد. واستفادت فئة النساء من آلية جديدة، تمثلت في استحداث نظام كوتا خاص بهنّ يقــرّ بمنح 6 مقاعد نيابية للنساء، وتشكيل لجان خاصة بالإشراف القضائي على العملية الانتخابية[2].

3.2- تنمية الحقوق السياسية للمرأة:

لم تمنح الحقوق السياسية للمرأة الأردنية إلاّ في سنة 1974، ثمّ مارستها لأول مرّة سنة 1984[3]، غير أن فترة التحوّل السياسي تميزت بإقرار العديد من الحقوق السياسية

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص.46-50.

[2]- مجلس الأمة الأردني، «قانون الانتخاب الأردني: القانون رقم (34) لسنة 2001»، ص.03. و«نظام الدوائر الانتخابية لسنة 2001»، ص ص.01-02.

[3]- موسى شتيوي، أمل داغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994)، ص ص.24-25.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للمرأة من خلال آليتين، تتمثل الأولى في الس
الرسمية للدولة، أمّا الآلية الثانية فتتجلى في اتخاذ إجراءات في صالح المرأة.

- **مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية للدولة:** يلاحظ في الأردن أنه منذ بداية التحول السياسي هناك منحنى تصاعدي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الهيئات الرسمية للدولة: الحكومة، والبرلمان، والقضاء.

* البرلمان: مارست المرأة حقها الانتخابي منذ انتخابات 1989، ثمّ في انتخابات 1993 التي حصلت فيها المرشحة توجان فيصل على مقعد نيابي، إلاّ أن المرأة لم تفز بأي مقعد في انتخابات 1997، الأمر الذي دفع الملك عبد الله الثاني إلى تعديل القانون الانتخابي بمرسوم ملكي في سنة 2001 خصّص 6 مقاعد نيابية للنساء اعتمادا على نظام الكوتا. جرى العمل بهذا النظام بداية من انتخابات 2003، حيث ترشحت 54 امرأة، لكن لم تفز أي واحدة منهن بالانتخاب، فعينت 6 مرشحات بنظام الكوتا، أي ما يعادل نسبة 5,5% من أعضاء مجلس النواب. من جهة أخرى، قام الملك في الفترة ما بين 1989-2005 بتعيين 13 امرأة في مجلس الأعيان الذي يعتبر الغرفة الثانية في البرلمان الأردني[1].

* الحكومة: ساهمت المرأة بنسبة 3% من المناصب الوزارية بداية من سنة 1993، حيث عينت وزيرة للصناعة والتجارة، ثمّ جرى تعيين أول وزيرة في منصب نائب رئيس الوزراء في سنة 1999. تبعه تعيين 3 وزيرات في حكومة واحدة لأول مرّة في سنة 2003، من بينهن وزيرة ناطقة بإسم الحكومة، كما تشارك المرأة بنسبة 17,1% من مجموع الموظفين في وزارة الخارجية منذ سنة 1993 إلى غاية 2005[2].

* القضاء: عينت أول امرأة قاضية في الأردن في سنة 1995، تلتها أخرى في عام 1996، ثمّ تمّ تعيين 5 قاضيات مرّة واحدة في 1998. واستمرّ ارتفاع تعيين النساء في منصب قاضي إلى أن بلغ عددهن في سنة 2005 حوالي 23 امرأة قاضية[3].

---

[1]- نادية سعد الدين، «مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة»، المستقبل العربي، ع.321، نوفمبر 2005، ص ص.111-114.
[2]- المرجع نفسه، ص.114.
[3]- المرجع نفسه، ص.115.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **اتخاذ إجراءات أخرى في صالح المرأة:** بادر من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تساعد على ترقية الحقوق الأساسية للمرأة الأردنية، إلى جانب تمكين المرأة من المشاركة في العمل السياسي. يمكن ذكر أهم هذه الإجراءات فيما يلي: إقرار حقوق المرأة المساوية لحقوق الرجل في الوثائق الرسمية للدولة كالدستور، والميثاق الوطني لسنة 1991، ووثيقة الأردن أولا لسنة 2002، ثمّ إصدار خطط إستراتيجية تهدف إلى تطوير وضع المرأة في الحياة السياسية وتفعيل وجودها، وهنا تندرج الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية عام 1993. تبع ذلك إلغاء قوانين التمييز ضد المرأة في 1996، مع إنشاء المؤسسات والدوائر المتخصصة في رعاية حقوق المرأة، مثل قسم حماية الأسرة في وزارة الداخلية، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء، إضافة إلى تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالدفاع عن قضايا المرأة[1].

4.2- الإصلاح الإداري:

بدأ مشروع الإصلاح الإداري في الأردن منذ سنة 1992 بإنشاء ديوان الرقابة والتفتيش الإداري، ثم إنشاء وزارة التنمية الإدارية سنة 1995، التي قامت بصياغة إستراتيجية للتنمية الإدارية. ساهمت هذه الوزارة في تبسيط الإجراءات الإدارية، وزيادة فعالية بعض الوزارات كوزارة المالية، وتقليل عدد الخطوات المؤدية إلى انجاز المشاريع[2]. إن أهم مشروع للإصلاح الإداري في الأردن هو ذاك الذي أعلن عنه الملك عبد الله الثاني في 26 جانفي 2006، حيث تضمن إعادة التقسيم الإداري للمملكة إلى 12 محافظة من إربد شمالا إلى العقبة جنوبا تشكل في مجموعها 3 أقاليم رئيسية[3]. يكون لكل إقليم مجلس منتخب مباشرة مع مجالس بلدية منتخبة مباشرة، بشرط أن تتمتع هذه المجالس الإقليمية والبلـــدية بصلاحيات واسعة في إدارة الشؤون المحلية من حيث

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص.119-122. و: Stéphanie Latte Abdallah, Op.Cit., pp.80-87.

[2]- موسى اللوزي، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.2، 2003)، ص ص.222-226.

[3]- Robert Satloff, «A Reform Initiative in Jordan: Trying to Keep Pace with Iraqi and Palestinian Elections», Policy Watch, N.953, February 4, 2005, The Washington Institute for Near East Policy, p.01.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإنفاق المالي، وصنع القرار على المستوى الـ
وتقديم الخدمات. إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استنتاجها حول هذا المشروع تتمثل في أنه يهدف إلى الانتقال من نظام المركزية الإدارية إلى نظام إداري لامركزي بواسطة توسيع مشاركة الهيئات المحلية في الحكم المحلي[1].

3- مؤشرات خاصة بالكويت:

يضاف إلى المؤشرات السابقة الذكر، هناك مؤشرات أخرى للتحوّل السياسي في الكويت، تتجلى في المظاهر الآتية: ظهور التجمعات السياسية، والفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء.

1.3- ظهور التجمعات السياسية:

ظهرت في الفترة الممتدة بين سنتي 1991-2006، مجموعة من التجمعات السياسية التي تمثل مختلف الاتجاهات السياسية مع مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع الكويتي. تتمثل هذه التجمعات السياسية في المنبر الديمقراطي الكويتي، والحركة الدستورية الإسلامية، والتكتل النيابي، والتجمع الإسلامي الشعبي، والائتلاف الإسلامي الوطني، والتجمع الدستوري[2]. تعتبر هذه التجمعات السياسية بمثابة بذور أولية لنشأة الأحزاب السياسية في الكويت مستقبلا، لكن ذلك لن يتمّ إلاّ إذا تعززت عملية الإصلاح السياسي بصدور قانون يتعلق بالأحزاب السياسية.

2.3- الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء:

كان نظام الحكم في الكويت قبل سنة 2003 يتميز باحتكار ولي العهد لمنصبين أساسيين هما منصب ولاية العهد مع منصب رئاسة الوزراء، إلاّ أن هذا الاحتكار انتهى مباشرة بعد إجراء الانتخابات النيابية في 5 جويلية 2003. وقد تمّ الفصل لأول مرّة في تاريخ الكويت بين هذين المنصبين، فتولى الشيخ سعد عبد الله السالم الصباح ولاية العهد، أمّا رئاسة الوزراء فقد أوكلت إلى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح[3].

---

[1]- Ibid., p.02.

[2]- محمد الرميحي، قضايا خليجية (دبي: مركز المعلومات للدراسات والبحوث، ط.1، 1997)، ص ص.220-221.

[3]- Kenneth Katzman, Op.Cit., p.01.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من هنا، يمكن القول أن هذا الفصل بين ولا
لمباشرة الإصلاح الدستوري في الكويت.

ينبغي القول في ختام هذا المطلب المتعلق بمؤشرات التحوّل السياسي في الأردن والكويت، أنه على الرغم من المظاهر الايجابية العديدة التي جاء بها التحوّل السياسي منذ بداية التسعينيات واستمرت حتى سنة 2006، حيث كانت مؤشرا على التغيير السياسي في البلدين، إلا أن هذا التحوّل لم يصل إلى درجة التحوّل الديمقراطي الحقيقي، إنما اقتصر على مجموعة من الإصلاحات السياسية. على هذا الأساس، ينبغي الحديث في كل من الأردن والكويت على الإصلاح السياسي وليس التحول الديمقراطي، لان هذا الأخير وفقا لما سبق شرحه في الفصل الأول يتطلب انهيار النظام الحاكم القائم بعد تعرضه للأزمة، وقيام نظام جديد من طرف نخب جديدة. لكن هذا الأمر لم يحدث في الأردن والكويت، بل على العكس من ذلك استمر النظامان في البلدين على الرغم من تعرضهما لأزمات سياسية واقتصادية واحتجاجات شعبية.

المبحث الثاني: محددات تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت.

تفسّر الانعكاسات التي تركتها عملية التحول السياسي على منظمات المجتمع المدني في كل من الأردن والكويت بأن هناك مجموعة من العوائق والمحدّدات التي تعيق نجاح عملية الإصلاح السياسي في البلدين، يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما: العوامل الخارجية، والعوامل الداخلية. وعليه، سوف يتركز الحديث في المبحث الثاني على هذه العوامل من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

ترتبط المحددات الداخلية بالواقع السائد داخل المجتمعين في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والديمغرافية، والثقافية. وتكمن أهمية ذلك في أن كل تغيير إيجابي أو سلبي في أحد هذه المجالات، يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على عملية التحول السياسي في الأردن والكويت.

1- المحددات الداخلية لتأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن:

يمكن حصر العوامل الداخلية بالنسبة للأردن في التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية على الوضع الاجتماعي[1]، والتأثير السلبي للعوامل التاريخية، ومعارضة القوى التقليدية للإصلاح السياسي، وضعف المجتمع المدني.

1.1- المحدد التاريخي:

يبيّن تاريخ الدولة الأردنية أنها تأسست قبل نشأة المجتمع المدني، بمعنى أن هذا الأخير لم يكن السبب في نشأتها، وبالتالي لا يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في التحولات التي يشهدها المجتمع الأردني أكثر من الدولة. يؤكد موسى شتيوي هذه الفكرة قائلا: «الدولة الأردنية سابقة على تأسيس المجتمع، وبالتالي فقد كانت لها اليد العليا في تحديد أسلوب التعامل، ولم يستطع المجتمع فرض آلياته أو أسلوبه في هذا السياق. من جانب آخر، فإن المجتمع بفئاته المختلفة قد آثر التعامل مباشرة مع الدولة في معالجة قضاياه ومشاكله.»[2] لقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال العديد من التحولات التي كانت في صالح السلطة التنفيذية، فبعد إقرار دستور سنة 1952 الذي أعاد الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني، جاءت أحداث 1957 التي تسببت في إلغاء النظام الحزبي لأكثر من ثلاثين سنة كاملة، ثم جاءت أحداث سبتمبر 1970 التي أدّت إلى إعلان الأحكام العرفية لمدة طويلة جدّا بلغت عشرين سنة، كما تمّ توقيف الانتخابات النيابية ما بين 1967-1989، تبع ذلك حل مجلس النواب عام 1974، بحيث أنه لم يتم انتخاب مجلس نيابي

---

[1]- سبق شرح ذلك في الفصل الثاني، ص ص.95-96.

[2]- موسى شتيوي، «الأحزاب السياسية في الأردن»، في: زياد ماجد (محرر)، الديمقراطية في العالم العربي: التطور الديمقراطي في الأردن 2004، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2004)، ص.61.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

آخر إلى غاية 1989[1]. ساهمت كل هذه التطور كبير، ممّا سمح للملك مع حكومته بالهيمنة على العملية السياسية، وبالتالي التحكم في كل التحولات التي شهدها النظام السياسي الأردني بشكل يحافظ على استقرار النظام من جهة، وبقاء العائلة الهاشمية مع مؤيديها في الحكم من جهة ثانية.

2.1- معارضة القوى التقليدية للديمقراطية والإصلاح السياسي:

مازالت القوى التقليدية تهيمن على تركيبة البرلمان الأردني، فمجلس النواب كان يضم 61,25% و93,75% و70% من المرشحين المستقلين لأبناء العشائر في سنوات 1989، 1993، 1997، 2003 على التوالي[2]. كما يعتبر رئيس مجلس النواب في الفترة ما بين 2003-2006 عبد الحدي المجالي ممثلا تقليديا لقبيلة "المجال" في البرلمان. وقد تمكنت هذه القبيلة الواقعة في مدينة الكرك من إقامة روابط مع العائلة الهاشمية واستفادت من امتيازاتها حتى أصبحت الآن من الركائز التي يعتمد عليها نظام الحكم[3]. إن المجتمع الأردني على حد تعبير أحمد ذيبان الربيع: «ما زالت تحكمه التقاليد والعلاقات الأبوية في التعامل داخل الأسرة، وداخل المؤسسات الأخرى المختلفة، سواء كانت تعليمية أو إدارية أو سياسية أو اقتصادية...ومن الطبيعي، أن تخرج العقلية والتقاليد الأبوية من داخل الأسرة إلى المجتمع، حيث سادت هذه التقاليد، وتغلغلت في المؤسسات الكبرى التي تدير شؤون الدولة والمجتمع، وما زالت حتى الآن. لاشك أن هذا النوع من السلطة الأبوية هو ألدّ أعداء الديمقراطية.»[4] من هنا، يظهر أن المجتمع الأردني يستند في تكوين مؤسساته السياسية إلى قاعدة قبلية عشائرية حدّدت ملامح ثقافته السياسية التي تحدد طبيعة ولائه، ممّا يساهم في تقوية العلاقات العشائرية والولاءات القبلية التي تعتبر مصدرا من مصادر الشرعية بالنسبة للملك الأردني[5].

---

[1]- مهنا حداد، المرجع السابق، ص ص.73-74. ومحمد سليم محمد غزوي، المرجع السابق، ص ص.152-162.

[2]- Ellen Lust-Okar, Op.Cit., p.09.

[3]- Christine Jungen, Op.Cit., pp.53-54.

[4]- أحمد ذيبان الربيع، المرجع السابق، ص.202.

[5]- علاء قاعود، المرجع السابق، ص ص.87-92.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3.1- فشل منظمات المجتمع المدني:

فشلت منظمات المجتمع المدني بمكوناتها القديمة قبل 1989 ومكوناتها الجديدة إلى غاية 2006 في تطوير برامجها وأساليب عملها، بحيث اقتصر دور تلك المنظمات على المشاركة في الانتخابات أو العمل في مجالات ضيقة مثل العمل الخيري والتطوعي. إن ما يؤخذ على منظمات المجتمع المدني في الأردن هو عدم توصلها إلى مستوى رسم السياسات وصنع القرار أو على الأقل التأثير الايجابي على صانع القرار من جهة، ومن جهة أخرى لم تساهم تلك المنظمات إلى حد الآن في تكوين نخبة سياسية جديدة تتولى مقاليد الأمور في الدولة، بل اقتصر ذلك على الحكومة والبيروقراطية اللتان تعتبران المصدر الرئيسي في تكوين وبعث القيادات السياسية، ممّا يجعل السلطة التنفيذية هي صاحبة المبادرة دائما في طرح المشاريع والبرامج والمبادرات، أما منظمات المجتمع المدني فتكتفي برد الفعل[1].

لقد لعبت هذه العوامل الداخلية منها والخارجية دورا كبيرا في إعاقة الإصلاح السياسي الذي بادر به الملك حسين منذ نهاية الثمانينيات، بحيث أن: «قوّة الدفع الوطنية للتحول الديمقراطي شلّت تماما، فجمّدت العديد من مشاريع القوانين المتقدمة أو وضعت على الرّف، وانفتحت شهية بعض الحكومات لإعادة النظر في التشريعات الليبرالية، وافتعال المعارك الجانبية مع مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الأحزاب والنقابات المهنية والصحافة، وتقلصت مساحة الشورى والمشاركة.»[2]

2- المحددات الداخلية لتأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الكويت:

تتمثل العوائق الداخلية للتحول السياسي في الكويت فيما يلي: التأثير السلبي للريع البترولي، والبنية القبلية لنظام الحكم، وهيمنة الاتجاهات الدينية على مجلس الأمّة.

1.2- التأثير السلبي للريع النفطي على عملية الإصلاح السياسي:

يقول ميكائيل هارب Michael Herb: «البترول والديمقراطية لا يجتمعان، لأن الدولة الريعية لا تحتاج إلى تحصيل الضرائب من مواطنيها، ممّا يساهم في تحطيم أو

---

[1]- طاهر المصري، المرجع السابق، ص ص.12-13.
[2]- المرجع نفسه، ص.10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تكسير حلقة الوصل بين المواطنين وحكومتهم، وب
فرص تحقيقها.»[1] يمثل النفط عاملا أساسيا في التأثير السلبي على صانع القرار فيما يخص الإصلاح السياسي داخل الكويت خاصة بعد نشأة دولة الرّفاه، التي أصبحت وسيلة لكسب الولاء السياسي فبدون النفط لم يكن من الممكن أن تتحول الصحاري إلى مدن حديثة. وبالتالي، أصبحت المداخيل النفطية وسيلة لهيمنة السلطة التنفيذية على المجتمع، ممّا أدى إلى جمود وركود في الحياة السياسية[2]. في هذا السياق، حدّد ميكائيل هارب ثلاثة ميكانيزمات تساعد الدولة الريعية على الإضرار بالإصلاح السياسي والديمقراطية. تتمثل الآلية الأولى في الطريقة التي تحصل بها الدولة على الموارد المالية، بحيث أن الدولة الريعية لا تحتاج إلى تحصيل الضرائب من المواطنين، ممّا يحرّر السلطة من المحاسبة والرقابة، الأمر الذي يجعل الدولة مستقلة عن المجتمع، في هذه الحالة تفضل السلطة الحاكمة كسب إذعان المواطنين بواسطة توزيع الريع عليهم وليس كسب تأييدهم بواسطة تحصيل الضرائب مقابل التمثيل[3]. تتمحور الآلية الثانية حول كيفية إنفاق الدولة للعائدات البترولية، فالدولة الريعية تمكّن السلطة التنفيذية من زيادة قدرتها على الاستيراد وشراء كل شيء، ممّا يساعدها على كبت المعارضة. هاتان الآليتان المجتمعتان تنتجان عقدا اجتماعيا ريعيا، يتضمن أن الدولة توفر الامتيازات والخدمات للمجتمع، في المقابل المجتمع يوفر للدولة الموظفين مع منح الاستقلالية للسلطة في اتخاذ القرار[4]. أمّا الآلية الثالثة فتتعلق بالمجتمع وليس الدولة، فباعتبار أن العائدات البترولية تساهم في تغيير البناء الطبقي للمجتمع فإن هذا الأمر يؤدّي إلى تغيير البنى الطبقية التي يمكنها قيادة الديمقراطية، ممّا يساهم في إعاقة الإصلاح، بمعنى أن الريع يقتل روح المبادرة لدى الطبقة الوسطى والطبقة المنتجة في التغيير بواسطة إرساء ثقافة الاستهلاك والرّفاه في المجتمع[5].

---

[1]- Michael Herb, «No Representation without Taxation? Rents, Development and Democracy», Georgia State University, December 3, 2003, p.01.

[2]– غانم النجار، «واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج»، المستقبل العربي، ع.268، جوان 2001، ص ص.93.

[3]- Michael Herb, Op.Cit., p.03.

[4]- Ibid., p.03.

[5]- Ibid., p.03.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2.2- البنية القبلية والوراثية والتقليدية لنظام الـ

لقد كان التنظيم القبلي ونظام المشيخة هو الاسلوب التقليدي الذي عرفه المجتمع الكويتي منذ بداياته الأولى إلى غاية منتصف القرن العشرين، بحيث لم يشهد بداية التحول إلاّ مع بداية الستينيات عندما تمّ إقرار دستور سنة 1962 ثمّ انتخاب مجلس الأمّة سنة 1963. وعلى الرغم من أن النفط أثر إيجابا على تطوير الجوانب المادية من حيث بناء المدارس، والجامعات، وإقامة الصناعات النفطية، وظهور البنايات الفاخرة وغيرها من مظاهر الرفاه المادي، إلاّ أنه لم يؤثر إيجابا على الجانب النوعي والسلوكي في الممارسات السياسية. وقد أدّى ذلك إلى ظهور انفصام في المجتمع الكويتي بين تطور الحياة المادية مقابل استمرارية السلوك السياسي التقليدي[1]. يعتبر هذا الانفصام من الأسباب الرئيسية لوجود الفجوة الناتجة عن زيادة سرعة التغيير المادي عن التغيير في المفاهيم السلوكية، وقد انعكس ذلك على طبيعة نظام الحكم حتى أصبح نظاما قبليا في شكل جديد ويستعمل أدوات تنظيمية جديدة، تتجسد في البيروقراطية، والدستور، وتشريع القوانين، وانتخاب مجلس الأمّة، وانتخاب المجلس البلدي، وتكوين منظمات المجتمع المدني[2]. الأكثر من ذلك، أن ظهور النفط كان له دورا ايجابيا في تحويل الإنسان الكويتي من أنماط معيشية تقليدية إلى أنماط حضرية حديثة إنتاجيا واستهلاكيا، إلاّ أنه فيما يتعلق بمفاهيمه السياسية وسلوكه السياسي ما زال متعلقا بانتماءاته القبلية والأسرية[3].

3.2- هيمنة الاتجاهات السنية والشيعية على الحياة السياسية:

هيمنت الحركات الإسلامية[4] خلال 30 سنة الأخيرة، على مجلس الأمّة، وتراجع الدور السياسي للتيارات الإصلاحية في السنوات الأخيرة الممتدة مابين 1992-2006،

---

[1]- أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة (57)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص ص.80-81.

[2]- المرجع نفسه، ص.82.

[3]- عبيد غباش محمد، «الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز»، منتدى التنمية، «إصـــلاح جذري: رؤية من الداخل»، الاجتماع السنوي 25، 6 ديسمبر 2005، في:
Http://www.arabrenewal.com/index.php?Rd=AI&AIO/ Le 3 Janvier 2004.

[4]- يقصد بالحركات الإسلامية هنا كل من الحركة الدستورية الإسلامية، والتجمع الإسلامي الشعبي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لاسيّما مع عدم رغبة الطبقة التجارية في لعب دو
مازالت مهتمة فقط بمجال الأعمال والتجارة فقط، ولم تطالب لحد الآن بلعب دورها في العملية السياسية[1]. وقد انعكس ذلك الأمر سلبا على الإصلاح السياسي في الكويت، ففي ماي 1999 تقدّم الأمير بمرسوم يمنح فيه الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، لكن النواب الإسلاميين في مجلس الأمّة عارضوا ذلك بشدّة وساهموا في إسقاط المرسوم الأميري الذي أصدره الشيخ جابر الصباح، على الرغم من تحذيرات الليبراليين ومحاولاتهم الفاشلة في تقديم مشروع قرار بديل يمنح المرأة حقها الانتخابي. وبذلك تسبب الإسلاميون في تأجيل ممارسة المرأة لحقوقها السياسية إلى غاية جوان 2006 بمناسبة إجراء الانتخابات النيابية[2].

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

ترتبط العوامل الخارجية بالوضع الإقليمي السائد في المشرق العربي عامة، بحيث تميزت الأوضاع الإقليمية في تلك المنطقة باللإستقرار من خلال كثرة الحروب والنزاعات فيها، على غرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وحرب الخليج الثانية سنة 1991، والحرب على العراق سنة 2003، والحرب الإسرائيلية على لبنان في جويلية 2006. وعليه، يمكن القول أن عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية وإمارة الكويت تأثرت بالعوامل الخارجية الآتية: توقيع معاهدة التطبيع بين الأردن وإسرائيل في أكتوبر 1994، والإفرازات السلبية لأزمة الخليج الثانية 1990-1991[3]، وتأثير القوى الإقليمية والدولية على التحول السياسي في البلدين.

---

[1]- Ali Zaid Al Zu'abi, «Prospects for Political Reform in Kuwait: An Analysis of Recent Events», Arab Reform Brief, N.08, June 2006, p.05.

[2]- متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2002)، ص.142.

[3]- سبق التطرق إلى الإفرازات السلبية لأزمة الخليج الثانية 1990-1991 على الأردن عند الحديث عن الأزمة الاقتصادية التي كانت من بين دوافع التحول السياسي. انظر: الفصل الثالث، ص ص.128-130.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي:

جرى التوقيع على اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي عبر مرحلتين[1]، كانت الأولى في 17 أكتوبر 1994، والثانية في 27 أكتوبر 1994 حيث تمّ التوقيع النهائي في وادي عربة بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون Bill Clinton الذي حرص على تدشين فصول هذا الاتفاق[2]. وقد أسهم العامل الداخلي في الأردن بدور دافع لاتفاق السلام الأردني الإسرائيلي لأن الانتخابات النيابية لسنة 1993 أفرزت تراجع جبهة العمل الإسلامي المعارضة للتطبيع بحصولها على 16 مقعدا من مجموع 80 مقعدا وفوز الأحزاب الليبرالية الموالية للحكومة بالأغلبية، ممّا وفر ظروفا داخلية مهيأة لاستقبال هذا الاتفاق[3].

أثرت معاهدة التطبيع سلبا على التحول السياسي في الأردن من خلال توتر العلاقة بين الملك والإخوان المسلمين اللذين يعتبران الفاعلين الأساسيين في البلد من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في إحداث مزيد من الانقسام السياسي بين منظمات المجتمع المدني، حيث عارضت بعضها معاهدة التطبيع كجبهة العمل الإسلامي، والأحزاب القومية، والأحزاب ذات البعد الفلسطيني، التي قاطعت انتخابات 1997، بينما وافقت عليها الأحزاب الليبرالية[4]. في هذا الإطار، عبّر طاهر المصري قائلا: «شكلت معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ومتطلبات إقرارها والالتزام بمضامينها عنصرا مقيدا للسير في طريق الديمقراطية...إذ أنها عززت نزعة إدارة الظهر للرأي العام، وتجاهلت ضرورات الحوار الوطني حول قضايا مصيرية تهمّ الناس جميعا. وضاقت أكثر فأكثر حلقة صناعة القرار، وأصبحت محصورة في نطاق ضيق وبأيدي أفـــراد أقل، إضافة

---

[1]- تتضمن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية من 30 مادة تتعلق بـــ: إقامة السلام، المبادئ العامة، الحدود الدولية، الأمن، الدبلوماسية والعلاقات الثنائية، المياه، العلاقات الاقتصادية، اللاجئون والنازحون، الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية وحوار الأديان، أوجه التبادل الثقافي والعلمي، التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، البريد والاتصالات، السياحة، البيئة، الطاقة، تنمية وادي الأردن، الصحة، الزراعة، العقبة وإيلات، لجنة المطالبات، الحقوق والواجبات، التشريعات، التصديق، الإجراءات المؤقتة، حل النزاعات، تسجيل المعاهدة في الأمم المتحدة. انظر: وزارة الخارجية الأردنية، «معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل لسنة 1994»، ص ص.01-13.

[2]- أحمد المسلماني، «عملية التسوية السلمية»، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ص.176.

[3]- المكان نفسه.

[4]- Marc Lavergne, «La Jordanie à L'heure du Doute», Les Cahiers de L'orient, N.75, 03 Trimestre 2004, p.07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى التضييق على الاتجاهات المعارضة لعملية الـ
حول جوانب محدّدة منها.»[1] من جهته عبّر لميس اندوني Lamis Andoni عن الآثار السلبية للتطبيع بقوله: «إن التوجه نحو السلام مع إسرائيل أدّى إلى تضييق متزايد على الديمقراطية وإلى انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، حيث كان الملك يسعى إلى إسكات أي انتقاد لاتفاقية السلام والحد من المعارضة لتحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية.»[2] وبهذا، فإن معاهدة التطبيع بقدر ما كانت أمرا حتميا فرضته المتغيرات الإقليمية على القيادة الأردنية، بقدر ما كان لها تأثيرا سلبيا على التوجه نحو الديمقراطية في البلد.

2- التأثير السلبي للمحيط الإقليمي على الكويت:

تتجسّد العوائق الخارجية بالنسبة للكويت في التأثير السلبي للمحيط الإقليمي حيث تبقى الكويت التجربة الأحسن في منطقة الخليج العربي. وقد أدّى هذا الوضع إلى معارضة الوسط الإقليمي الخليجي لتلك التجربة، خاصة من طرف المملكة العربية السعودية. يستدل المعارضون الإقليميون للتجربة الكويتية في كون الديمقراطية مفهوما غربيا، من الأفضل تجنبه بواسطة تطوير مفاهيم الخصوصية الخليجية القائمة على اللقاءات المباشرة مع المواطنين مثلما هو الحال بالنسبة للديوانيات. إن رفض نجاح عملية الإصلاح السياسي في الكويت سببه الخوف من أن تكون مدخلا للتغيير في منطقة الخليج العربي بصفة عامة[3]. في هذا السياق، يعبر حسنين توفيق إبراهيم عن الدور السلبي للقوى الإقليمية على عملية الإصلاح السياسي في المنطقة بقوله: «أن علاقات الجوار الجغرافي بين دول عربية صغيرة تسعى للانفتاح السياسي، ودول عربية كبيرة تحكمها نظم تسلطية استبدادية، تؤثر بالسلب في التطور الديمقراطي في الدول الصغيرة. ففي مثل هذه الحالات، فإن الدولة الكبيرة المحكومة بنظام تسلطي تتوجس عادة من أي انفتاح سياسي وديمقراطي في دولة صغيرة مجاورة لها، خشية أن يؤدي ذلك إلى طرح وإثارة هذا الموضوع داخلها. ولذلك فهي تمارس ضغوطا وتدخلات بأشكال مختلفة، إن لـــم يكن لإجهاض عملية التحول الديمقراطي في الدول المجاورة،

---

[1]- طاهر المصري، المرجع السابق، ص ص.10-11.

[2]- Lamis Andoni, Op.Cit., p.04.

[3]- غانم النجار، المرجع السابق، ص ص.100-101.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فعلى الأقل لتحجيمها.»[1] ومنه، يتبيّــن أنه ليس الكويت، أن تبادر بإحداث تحول ديمقراطي ناجح في وسط إقليمي رافض للديمقراطية.

3- غياب دولة ديمقراطية نموذجية في الوطن العربي:

يضاف إلى المعارضة الإقليمية للإصلاح، هناك عامل آخر يتمثل في عدم وجود تجربة ديمقراطية حقيقية في المنطقة العربية عامة يمكن أن يقتدى بها، ممّا أدّى إلى انعدام أي انطباع ايجابي عن الإصلاح السياسي، الأمر الذي جعل النظامان السياسيان في الأردن والكويت في وضع مريح مقارنة مع دول عربية أخرى كالسعودية ومصر وسوريا، التي تشهد وضعا سياسيا أسوأ منهما[2]. تكمن أهمية وجود نموذج ديمقراطي ناجح في دولة عربية كبيرة في أنه يؤثر في دول عربية أخرى لتقتدي به، بحيث يصبح نموذجا على مستوى الحياة السياسية وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين. ولكن المشكلة هي أن هذا النموذج لا وجود له على الإطلاق في الوطن العربي في الوقت الراهن، فالدول العربية الكبرى كمصر، وسوريا، والسعودية، والجزائر، تحكمها نظم غير ديمقراطية، وفي أحسن الأحوال تقوم على ديمقراطية مقيدة، الأمر الذي يحول دون وجود مركز عربي رئيسي أو قاعدة عربية لبعث الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في المنطقة ككل[3].

4- الدعم الغربي للنظامين الحاكمين في الأردن والكويت:

يضاف إلى العوامل الخارجية السابقة، هناك عامل خارجي مهم جدا، وهو يعيق عملية الإصلاح السياسي في الأردن والكويت. يتمثل هذا العامل في الدعم الغربي الكبير للأسرتين الحاكمتين، خاصة الدعم الأمريكي المقدم لهما سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا[4]. في هذا السياق، ينبغي القول أن السياسات المتبعة من طرف الحكومات الغربية ما زالت متواضعة على الرغم من ادعاءاتها بأنها تسعى لترقية الديمقراطية في

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص.128.
[2]- غانم النجار، المرجع السابق، ص.93.
[3]- حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص.130.
[4]- ينبغي التذكير هنا أنه تم التطرق في الفصل الثاني إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايــات المتحدة الأمريكية للمملكة الأردنية. انظر: الفصل الثاني، ص.96.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العالم العربي. يظهر الدليل على ذلك عند القول أن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ما بين سنتي 2002-2006، مبلغ 84,5 مليون دولار من مجموع 103,2 مليون دولار لتدعيم النظم الحاكمة في المنطقة بواسطة المساعدات الاقتصادية، وإصلاح النظام التعليمي، وعصرنة الأجهزة الحكومية، في حين لم تخصص سوى 18,6 مليون دولار لتدعيم القضايا النسائية ومنظمات المجتمع المدني[1]. ويقال نفس الكلام على مبادرة الشرق الأوسط الكبير المعلنة من طرف الإدارة الأمريكية سنة 2004، حيث خصصت 70% من مبلغ 98 مليون دولار لتدعيم المؤسسات الحكومية، في المقابل خصصت 3% فقط للمنظمات غير الحكومية[2]. من جهة أخرى، اتبعت دول الاتحاد الأوربي نفس النهج في سياستها الخارجية المتعلقة بالديمقراطية في العالم العربي، فالأوربيون ما زالوا يركزون من خلال برنامج ميدا الأول والثاني MEDA 1 Et MEDA 2 على ترقية أساليب الحكم دون السعي للتغيير السياسي الايجابي في المنطقة[3].

يبين الجدول رقم (07) مجموع المساعدات المالية التي منحها الاتحاد الأوربي للأردن في إطار برنامجي ميدا الأول والثاني والتي بلغت 423 مليون أورو. وقد جاءت هذه المساعدات مباشرة بعد معاهدة التطبيع التي أبرمتها الأردن مع الكيان الصهيوني، لكنها لم تبلغ نفس الحجم الذي تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات للأردن. وبالتالي، فإن هذا الموقف الغربي المؤيد للنخب الحاكمة في البلدين، ساهم في تحسين صورة النظامين، كما ساعدها على مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية، وبالتالي استمرارية العائلتين في الحكم.

---

[1]- Steven A. Cook, Madeleine K. Albright, Vin Weber, Op.Cit., p.89.
[2]- Juan José Escobar Stemmann, «the Challenges of Démocratization and Political Reform in the Middle East: Between Autocracy, Islamism and Liberalism», Fundacion Para Las Relaciones Interenacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid, p.02.
[3]- Ibid., p.02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (06)

المساعدات الاقتصادية الأوربية للأردن 1995-2003 (برنامج ميدا 01 وبرنامج ميدا 02).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
المساعدات بالمليون أورو	07	100	10	08	129	15	20	92	42	423

المرجع:

Commission of the European Communities, «Country Report: Jordan», Commission Staff Working Paper, European Neighbourhood Policy, Brussels, 12-05-2004, p.04.

إن ما يمكن استنتاجه حول محددات تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن الكويت، هو أن المحددات الخارجية كان لها تاثيرا على عملية الاصلاح السياسي في البلدين أكثر من العوامل الداخلية، ومنه فإن النظامين يمكنهما التحكم في المحددات الداخلية مقارنة بالمحددات الخارجية التي تفرض نفسها على البلدين. وعليه، فإن نجاح التحول السياسي في كل منهما مرهون بطبيعة التغير الذي يمكن أن يطرأ على تلك المحددات مجتمعة، لأنها هي التي تحدد الانعكاسات التي يمكن أن يفرزها التحول السياسي على المجتمع المدني في البلدين.

المبحث الثالث: انعكاسات التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت.

لقد انتهى الحديث في الفصل الثاني إلى أن دور المجتمع المدني في عملية التحول السياسي في الأردن والكويت ما زال ضعيفا، بحيث أنه لم يرق إلى المستوى الذي ينبغي أن يؤدّيه في هذا المجال. من هنا، يجب البحث عن الجانب الآخر للعلاقة بين المتغيرين، بمعنى البحث عن الآثار التي يمكن أن تتركها عملية التحول السياسي على

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجتمع المدني في البلدين. وعلى هذا الأساس

الآتيين:

المطلب الأول: أثر التحول السياسي على العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية.

المطلب الثاني: تقييم انعكاسات التحول السياسي على المجتمع المدني في البلدين.

المطلب الأول: أثر التحول السياسي على العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية في البلدين.

انطلاقا من الواقع السياسي لكل من البلدين، يمكن تحليل أثر التحول السياسي على العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية على أساس المستويات الثلاثة الآتية:

- المستوى الأول: علاقة تعاون بين الطرفين.
- المستوى الثاني: علاقة صراع بين الطرفين.
- المستوى الثالث: علاقة هيمنة السلطة التنفيذية على المجتمع المدني.

1- علاقة تعاون:

تتمثل هذه العلاقة في مجالات التعاون التي التقت فيها منظمات المجتمع المدني مع الحكومة، ممّا جعل الطرفين يلتقيان حول رؤى مشتركة في مجموعة من القضايا الرئيسية. تظهر علاقة التعاون في الأردن بصفة واضحة في علاقة التحالف الضمني التي جمعت الملك حسين ثمّ الملك عبد الله الثاني مع جماعة الإخوان المسلمين منذ سنة 1989. لقد كان الهدف من ذلك التحالف هو تأطير وتنظيم كل التظاهرات الشعبية بهدف احتواء الشباب وعدم تهييج الجماهير، بحيث تجسّد هذا التحالف فعليا بعد فوز الإخوان في الانتخابات النيابية لسنة 1989، الأمر الذي سمح لهم بالمشاركة بـــ 5 وزراء في حكومة الوحدة الوطنية عام 1991، كما ترأس عبد اللطيف عربيات – من الإخوان المسلمين – مجلس النواب ثلاثة عهدات متتالية[1]. إضافة إلى ذلك، تعاونت كل

[1]- Philippe Droz-Vincent, Op.Cit., p.199.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قوى المجتمع المدني بما فيها المعارضة مع الملـ
من خلال إجماعها وموافقتها على مضمون ذلك الميثاق في عام 1991[1].

تظهر علاقة التعاون والتنسيق في الكويت، من خلال التحالف الذي جمع الأسرة الحاكمة (آل الصباح) مع التيار الشيعي المحافظ الذي يمثل فئة التجار والطبقة الأرستقراطية. وقد تجسّد هذا التحالف في مشاركة التيار الشيعي في كل الانتخابات التشريعية التي تمّ إجراؤها خلال الفترة مابين 1992-2006، خاصة مشاركة الائتلاف الإسلامي الوطني، إلى جانب العناصر الشيعية المنتمية إلى المنبر الديمقراطي الكويتي، بحيث أفرزت هذه الانتخابات مشاركة الشيعة في البرلمان والحكومة، كما تمّ تعيين رئيس أركان الجيش من الشيعة في سنة 1992. يضاف إلى ذلك، أن التيارات الشيعية تبنت مواقف مؤيدة لأسرة آل الصباح مع عدم التشدد في مواجهتها ومعارضتها إن اقتضى الأمر ذلك[2].

يبين الكلام الذي سبق ذكره، أن علاقة التعاون والتنسيق بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني في البلدين لم تشمل كل قوى المجتمع المدني، بحيث اقتصر الملك في الأردن على التحالف مع الإخوان المسلمين، كما اقتصر الأمير في الكويت على التعاون مع التيار الشيعي. يفسّر ذلك بحاجة الحكومتين إلى حليف استراتيجي يساعدهما على مواجهة تحديات المرحلة الجديدة، مع مواجهة قوى المعارضة الحزبية والنقابية التي رفعت شعار الإصلاح السياسي مطالبة بضرورة دمقرطة الحياة السياسية في البلدين. من جهة أخرى، كان كل من النظامين في حاجة ملحة إلى حليف يمكّنهما من تسيير مرحلة التحول السياسي لصالحها من خلال المحافظة على الاستقرار السياسي، والحيلولة دون وقوع إنزلاقات أو حدوث أعمال عنف قد تهدّد بقاء النظامين.

2- علاقة صراع:

هي تلك العلاقة القائمة بين قوى المعارضة والسلطة التنفيذية، بسبب الخلافات حول مجموعة من القضايا الداخلية والخارجية، نتيجة تمسك كل طرف بالرؤى الخاصة به.

---

[1]- Ibid., p.200

[2]- فلاح المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية - سياسية)»، المرجع السابق، ص ص.36-46.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يظهر هنا أنه على الرغم من المساندة التي أ
الأردن، إلاّ أنهم عارضوا اتفاقية التطبيع التي عقدها الملك حسين مع إسرائيل في أكتوبر 1994، إلى جانب المعارضة التي أظهرتها نقابة الأطباء مع اتحاد الكتاب الأردنيين، وأحزاب سياسية أخرى لهذه الاتفاقية، ممّا ساهم في توتر العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني[1]. من جهة أخرى، ينبغي القول أن العلاقة التي تربط الحكومة الأردنية مع الأحزاب السياسية خاصة المعارضة منها، كجبهة العمل الإسلامي، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، وكل الأحزاب اليسارية تشوبها عدم الثـــقة والاتهام المتبادل. إن السبب في ذلك يعود إلى أن الحكومة تتهم الأحزاب السياسية بأنها هيئات عميلة للخارج (العراق في عهد حكم حزب البعث، وسوريا)، بحيث لا تهمها المصلحة الوطنية، في المقابل، تلك الأحزاب تتهم الحكومة بأنها تنفذ برامج وسياسات تضر بمصالح الأردن، خاصة في المجال الاقتصادي لأنها تنفذ برامج مفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي، كما تتهمها بإعاقة عملية الإصلاح السياسي، من خلال قمع الحريات العامة والتضييق على الصحافة. ومنه، ترى قوى المعارضة أن السلطة التنفيذية تسعى إلى إضعاف الأحزاب السياسية[2].

لقد زادت هذه العلاقة تعقيدا عندما قاطعت عدّة أحزاب سياسية الانتخابات التشريعية في سنة 1997، بسبب قانون الانتخاب الذي صدر سنة 1993 (نظام الصوت الواحد)، إضافة إلى صدور قوانين متعلقة بالصحافة والمطبوعات والنشر سنة 1997، حيث كانت هذه القوانين في نظر المعارضة منافية لعملية الدمقرطة. وكان أول الأحزاب المقاطعة للانتخابات جبهة العمل الإسلامي، ثمّ تبعه في ذلك القوميون العرب وكل الأحزاب اليسارية الأخرى[3].

لم يختلف هذا الوضع كثيرا في الكويت، بحيث أن مرحلة التحول السياسي تميزت بظهور معارضة قوية لأسرة آل الصباح بقيادة الحركة الدستورية الإسلامية، والتجمّـــع

---

[1]– سامح فوزي، المرجع السابق، ص ص.217–218.
[2]– موسى شتيوي، المرجع السابق، ص.62.
[3]- Nathan J.Brown, «Jordan and its Islamic Movement: The Limits of Inclusion?» Carnegie Papers, Middle East Series: «Democracy and Rule of Law Project», N.74, November 2006, Carnegie Endowment for International Peace, p.12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإسلامي الشعبي، والمنبر الديمقراطي الكويتي.

محاسبة الحكومة حول عدّة قضايا رئيسية تتمثل في أسباب الاحتلال العراقي للكويت، وقضية الاستثمارات الخارجية، كما طالبت بإجراء إصلاحات سياسية فعلية[1]. يضاف إلى ذلك، دخلت الحركات الإسلامية، على غرار الحركة الدستورية الإسلامية، والتجمع السلفي، والتحالف الوطني الإسلامي، في صراع مع الحكومة في مجلس الأمّة حول موقفها مما يحدث في فلسطين منذ سنة 2001، وما يحدث في العراق منذ مارس 2003، حيث وصل بها الأمر إلى حد طالبت فيه بطرد السفير الأمريكي من البلاد. لكن ما يلاحظ هنا، هو أنه على الرغم من حدّة هذه المعارضة إلاّ أنها لم تصل إلى حد استعمال العنف ضد السلطة التنفيذية، بل على العكس من ذلك اقتصرت القوى المعارضة على استعمال فضاء مجلس الأمّة ووسائل الإعلام فقط، لمواجهة الحكومة[2].

تبيّن المعطيات السابقة أن علاقة الصراع بين قوى المجتمع المدني والحكومة في البلدين تزامنت مع عودة قوى المعارضة إلى نشاطها السياسي، وبصفة خاصة عودة الحركات الإسلامية والتيارات اليسارية إلى العمل السياسي. وقد تمحور الخلاف بين الطرفين حول قضايا الإصلاح السياسي، وقضايا السياسة الخارجية، والوضع الإقليمي. على هذا الأساس، يمكن تفسير هذه العلاقة بأن القوى التي اتخذت من المعارضة سلوكا سياسيا لها، استفادت من الأوضاع الجديدة التي أفرزها التحول السياسي، فقامت برفع مطالب جديدة مناقضة لتوجهات الحكومة سواء في الأردن أو في الكويت. وهذا الأمر جعل السلطة التنفيذية في البلدين تبادران باتخاذ إجراءات مختلفة أفرزت علاقة أخرى هي علاقة الهيمنة.

3- علاقة هيمنة:

شهدت الأردن بعد الانفتاح السياسي سماح الحكومة بهامش من التحرك لمنظمات المجتمع المدني، ثمّ تراجعت عن ذلك الانفتاح فيما بعد، بحيث أنها فرضت رقابة شديدة

---

[1]- Paul Aarts, Op.Cit., pp.62-72.

[2]- مفيد الزيدي، «المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، ع.320، أكتوبر 2005، ص ص.61-65.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على قوى المجتمع المدني. تجسد ذلك في الواقع كفرض قيود على حرية التعبير وحرية الصحافة بعد إدخال تعديلات على قانون الصحافة والنشر في سنة 1998، ثمّ القيام بغلق الجمعية الأردنية لحقوق المواطنين في أكتوبر 2002 من طرف وزارة الداخلية بدعوى انتهاك قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية، ثمّ حل مجلس نقابة المهندسين في نوفمبر 2002، التي تعتبر أقوى نقابة مهنية في الأردن، إضافة إلى الإعلان أن مجلس الجمعيات المهنية غير قانوني، ثمّ توقيف النائبة المعارضة توجان فيصل سنة 2002، بسبب تنديدها بقضايا الفساد السياسي في مجلس النواب[1]. يضاف إلى ذلك، أن كل المنظمات المدنية في الأردن مراقبة من طرف الأجهزة التنفيذية التابعة للحكومة بواسطة تحكمها في منح الترخيص لتلك المنظمات أو حلها، فوزارة الداخلية هي المكلفة بمنح الترخيص وحل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية، ووزارة الثقافة تشرف على ترخيص وحل الجمعيات الثقافية، أما وزارة التنمية الاجتماعية فتقوم بترخيص وحل المنظمات الخيرية. كذلك تقوم الحكومة بواسطة التنظيمات الكوربوراتية – على غرار الاتحاد العام للجمعيات الطوعية – بمراقبة نشاطات الجمعيات الخيرية، كما تساهم الأجهزة البيروقراطية والمخابراتية في النظر في كيفية التسيير المالي والإداري للمنظمات المدنية مع مراقبة قياداتها[2]. إن تلك المظاهر هي مؤشرات تدل على أن الحكومة الأردنية تفرض رقابة إدارية شديدة على المجتمع المدني.

شهدت الكويت خلال فترة التحول السياسي العديد من المظاهر والأحداث التي كانت في صالح السلطة التنفيذية وعلى حساب قوى المجتمع المدني، ففي جانفي 1996 قامت محكمة الجنايات بإصدار حكم بتغريم مجلة الطليعة الكويتية بمبلغ 50 دينار كويتي، بعد الدعوى التي رفعها وزير النفط السابق الشيخ علي الخليفة الصباح، بحجة نشرها لمعلومات تؤثر على سير التحقيق في قضية اختلاسات شركة ناقلات النفـــط الكويتية[3].

---

[1]- «Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms – Jordan», Op.Cit., p.17.

[2]- Philippe Droz-Vincent, Op.Cit., p.211.

[3]– أشرف بيدس، «تقرير المجتمع المدني في دولة الكويت»، في: سعد الدين إبراهيم (إشراف)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي لسنة 1996، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1997)، ص.324.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعلى مستوى آخر، رفضت وزارة الداخلية منح تأسس حديثا في سنة 2005، وتقييد الحق النقابي بالسماح بتاسيس تنظيم نقابي واحد لكل مهنة. كذلك مازال مجلس الوزراء يتحكم من خلال وزارة الإعلام في عمل الصحافة، كما تسيطر المؤسسة العامة للمطبوعات والنشر على طباعة ونشر وتوزيع المواد الإعلامية، وخضوع جمعيات النفع العام لوزارة الشؤون الاجتماعية التي تتكفل بمراقبة نشاطاتها الميدانية مع تحكمها في منح الترخيص لتلك الجمعيات أو حلها، إلى جانب حرمانها من ممارسة العمل السياسي، واستعمال الحكومة لسلطاتها المطلقة في منح الترخيص للمنظمات غير الحكومية كوسيلة للرقابة عليها والتحكم فيها، بحيث أنه في الكويت هناك 54 منظمة مدنية فقط مرخصة رسميا إلى غاية 2006، لتبقى مئات من التنظيمات التي تنشط بدون ترخيص، على غرار التجمعات السياسية[1]. الأكثر من ذلك، استمرت الحكومة الكويتية في تطبيق إجراءات تضعف عمل المجتمع المدني، كتقييد حرية التعبير بواسطة أحكام قانون المطبوعات والنشر رقم (03) لسنة 1961 الذي بقي ساري المفعول إلى غاية سنة 2006، بحيث أنه تضمّن العديد من المواد التي تمنح لوزير الإعلام ومجلس الوزراء حق تعطيل الصحف مع سحب الترخيص منها،كما تضمّن عقوبة الحبس للصحافيين والكتاب والناشرين، وإعطاء الصلاحيات الكاملة لوزارة الإعلام في مراقبة كل المطبوعات[2]. من جهة أخرى، مازال مجلس الوزراء يحرم جميع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من الاعتراف القانوني مع تقييد نشاطها إن وجدت. في هذا السياق، قامت الحكومة بحل جميع جمعيات حقوق الإنسان في الفترة مابين 1993-2006 بما فيها المنظمات الإنسانية غير المرخص بها، مثلما حدث مع الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان التي حلت في أوت 1993[3].

---

[1]- «Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms–Kuwait», Op.Cit., pp.14-21.

[2]- يحي شقير (إشراف)، التقرير السنوي الثاني حول الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2006، (عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص.73.

[3]- «Amnesty International Report 2001», Amnesty International Publications 2001, p.01. and: «Amnesty International Report 2002», Amnesty International Publications 2002, pp.01-02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تتمثل خلاصة القول، في أن العلاقة السائدة ب
في البلدين هي استمرار للأوضاع التي كانت سائدة قبل التحوّل السياسي، فعلى الرغم من وجود قوى تعاونت مع الحكومتين الأردنية والكويتية، إلى جانب وجود قوى أخرى معارضة لهما، إلاّ أن الشكل العام الذي ما زال يميّز العلاقة بين الطرفين في الأردن والكويت إلى حد الآن هو طابع الهيمنة بواسطة استعمال وسائل عديدة ومتنوعة. إن ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الخلاصة هو أن السلطة التنفيذية سواء كانت في الأردن أو في الكويت، مازالتا مصرّتين على فرض قيود شديدة على نشاط منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف جعلها تابعة لها من خلال مراقبتها حتى لا تبلغ درجة كبيرة من القوة، ممّا يعني أن السلطة التنفيذية في البلدين تعملان على إبقاء المجتمع المدني في مستوى ضعيف.

ينبغي القول في ختام هذا المطلب أن تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية وفقا للمستويات الثلاثة السابقة، يبيّن أن النظامين الحاكمين في الأردن والكويت يتعاملان مع منظمات المجتمع المدني بالمنطق المصلحي النفعي، الذي لا يتماشى مع متطلبات الإصلاح السياسي الذي تنادي به قوى المعارضة. يظهر الدليل على ذلك عند القول أن السلطة التنفيذية في البلدين استعملتا بعض المنظمات لخدمة توجهاتهما بواسطة التحالف والتعاون معها (الإخوان المسلمون في الأردن، والتيار الشيعي في الكويت). في المقابل، مارستا التضييق على التنظيمات المعارضة لتوجهاتهما، ممّا جعل على حد قول خلدون حسن النقيب: «أن الدولة القطرية المعاصرة لا تجسّم في سلطتها أو ممارساتها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الاجتماعية الرئيسية في أقطارها، وأن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى.»[1] إن هذه الازدواجية في التعامل تؤكّد أن العلاقة السائدة بين الطرفين تسير في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل: علاقة هيمنة وتحكم سلطة تنفيذية قوية على مجتمع مدني ضعيف مؤسسيا.

[1]– خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف، المرجع السابق، ص.11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: تقييم انعكاسات التحول في البلدين.

أفرزت عملية الإصلاح السياسي التي شهدتها الأردن والكويت خلال الفترة الممتدة بين 1989-2006، مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية على المجتمع المدني في البلدين. وقد اختلفت تلك الآثار بين البلدين حسب طبيعة كل نظام سياسي، وحسب واقع التحول السياسي في كل بلد منهما.

1- الآثار الايجابية للتحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن:

تمحورت الآثار الايجابية للتحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن حول الزيادة العددية للمنظمات المدنية، وإقرار الأحزاب السياسية، واستقلالية نسبية لوسائل الإعلام، وتوفير الإطار القانوني للمنظمات المدنية، وتوفير الصيغة السياسية المناسبة لنشاط المجتمع المدني.

1.1- الزيادة العددية للمنظمات غير الحكومية:

تعتبر الزيادة العددية لمنظمات المجتمع المدني من أهم الآثار الايجابية التي جاءت بها الإصلاحات السياسية التي جرى تطبيقها في الأردن، بحيث انتقل عددها من 112 منظمة تطوعية سنة 1980[1] إلى 949 جمعية تعاونية و738 جمعية خيرية في سنة 2000[2]، ثمّ تضاعف عددها إلى أكثر من 2000 منظمة مدنية، منها 1030 جمعية تعاونية وثقافية و979 جمعية خيرية في سنة 2006[3]. في هذا الإطار، يمكن ذكر بعض الأمثلة: في سنة 1964 لم تسجل في الأردن أيّة جمعية ثقافية، ثمّ أصبح عددها 14 جمعية سنة 1980، ثمّ 96 جمعية سنة 1995، ثم 270 جمعية ثقافية سنة 2006

---

[1]- «Environmental Institutions and Governance: Jordan», Earth Trends Country Profiles, p.01.

[2]- دائرة الإحصاءات العامة (الأردن)، «الجمعيات والنقابات 2000»، في:
Http://www.dos.gov.jo/dos_home/jorfig/2000/jor_f_a.htm/Le 10 mai 2007.

[3]- دائرة الإحصاءات العامة (الأردن)، «الجمعيات والنقابات 2005»، في:
Http://www.dos.gov.jo/dos_home/jorfig/2005/jor_f_a.htm/Le 10 mai2007.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 65%. وارتفع ع
1946 إلى 80 ناديا سنة 1980، ثمّ ارتفع إلى 278 ناديا سنة 1995 بنسبة زيادة بلغت 7% سنويا[1]. تعكس هذه الزيادة العددية الكبيرة رغبة المواطنين في التغيير والمشاركة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى تعكس وعي المواطن الأردني بضرورة إيجاد أطر تنظيمية ومؤسسية للدفاع عن مطالبه وإيصالها إلى الحكومة.

2.1- العودة إلى إقرار الأحزاب السياسية:

لقد سبق الذكر أن التجربة الحزبية الأولى في الأردن لم تدم طويلا خلال الفترة الممتدة ما بين 1950-1957، بحيث أن الأزمة السياسية التي حدثت بين رئيس الوزراء سليمان النابلسي والملك حسين أفرزت إعلان الأحكام العرفية، ممّا أدّى إلى إلغاء الأحزاب السياسية في 25 أفريل 1957. استمر ذلك الإلغاء إلى غاية سنة 1992، حيث تمّت العودة إلى إقرار الأحزاب السياسية والنظام الحزبي من خلال السماح بالتعددية الحزبية من جديد، فمنذ تلك السنة إلى سنة 2006 تأسست العديد من الأحزاب السياسية الإسلامية، واليسارية، والليبرالية، حتى أصبح يقدّر عدد التنظيمات الحزبية التي تنشط حاليا في الحياة السياسية الأردنية بـــ 32 حزبا سياسيا[2].

إن وجود هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية في بلـــد صغير من حيث عدد السكان يعتبر عاملا سلبيا أكثر ممّا هو ايجابي، بحيث أنه يدل على عدم القدرة على تحقيق الانسجام والاندماج بين الأحزاب، كما أنه يشكل عائقا للحوار بينها. من جهة أخرى، يلاحظ أن الكثير من الأحزاب السياسية الأردنية تأسست عن طريق الانشقاقات الحزبية، التي كثيرا ما ساهمت في فشل الحوار بين الأحزاب عند محاولة بناء التوافق الوطني، فالأحزاب الإسلامية مثلا تجمعها علاقة خصومة وصراع مع الأحزاب الليبرالية، والأحزاب اليسارية كالشيوعيين، والأحزاب القومية كالبعثيين[3].

---

[1]- مصطفى الحمارنة، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المرجع السابق، ص ص.177-181. وعلي البلاونة، المرجع السابق، ص.08.

[2]- موسى شتيوي، المرجع السابق، ص ص.47-50.

[3]- Mousa Braizat, the Same Site.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3.1- استقلالية نسبية لوسائل الإعلام:

قام الملك عبد الله الثاني بتأسيس المجلس الأعلى للإعلام في نهاية 2002 بهدف الوصول إلى احترافية العملية الإعلامية مع استقلالية النشاط الصحفي في الأردن. تبع ذلك إعلان الحكومة عن نيتها في فصل الرقابة الحكومية عن وسائل الإعلام، بحيث كان أهم إجراء في هذا السياق هو حل وزارة الإعلام التي تمّ إلغائها من تركيبة مجلس الوزراء، ثمّ حلّ محلها المجلس الأعلى للإعلام. إضافة إلى ذلك، تمّ اتخاذ قرار يسمح للقطاع الخاص بإنشاء مؤسسات إعلامية خاصة سواء في مجال الصحافة المكتوبة أو في المجال السمعي البصري[1].

4.1- توفير الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني:

يتجلى ذلك في صدور القانون رقم (32) لسنة 1992 المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي حدّد شروط وإجراءات طلب تأسيس الأحزاب السياسية، مع شروط الانتماء إليها، كما حدّد كيفية الحصول على مواردها المالية، مع كيفية حل الحزب السياسي[2]. إضافة إلى ذلك، صدر قانون الجمعيات والمؤسسات لعام 1996 الذي يعطي للمواطنين الأردنيين الحق الكامل في تشكيل المنظمات المدنية والانضمام إليها[3]. من جهة أخرى، أثرت مرحلة التحول السياسي إيجابا على النقابات المهنية والعمالية التي حصلت على حقها النقابي في الإضراب والاحتجاج لتتمكن من تحقيق حقوقها[4].

5.1- توفير الصيغة السياسية المناسبة لعمل منظمات المجتمع المدني:

تتمثل هذه الصيغة السياسية في الميثاق الوطني الصادر سنة 1991، إلى جانب وثيقة "الأردن أولا" الصادرة سنة 2002، وإستراتيجية التنمية السياسية لسنة 2004، وإستراتيجية التنمية السياسية لسنة 2006.

لقد أقر الميثاق الوطني الأردني مجموعة من التوصيات والإجراءات ذات الطابع الديمقراطي التي تساهم في نمو المجتمع المدني. تتمثل هذه التوصيات في التأكيد على

---

[1]- Commission of the European Communities, Op.Cit., p.08.

[2]- مجلس الأمة الأردني، «قانون الأحزاب السياسية: القانون رقم (32) لسنة 1992»، ص ص.01-09.

[3]- منتدى ليبيا، «مظاهر التحول الديمقراطي في الأردن»، الموقع نفسه.

[4]- أحمد ذيبان الربيع، المرجع السابق، ص.113.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أهمية الخيار الديمقراطي واستمراريته، وإقرار حقوق الإنسان، واحترام الحريات العامة خاصة الحرية الفكرية والاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأسيس محكمة دستورية[1].

من جهة أخرى، تضمنت وثيقة "الأردن أولا" إجراءات مكملة للميثاق الوطني تتماشى مع تنمية المجتمع المدني، تتمثل في تطبيق كوتا برلمانية خاصة بفئة النساء، وإقامة محكمة دستورية تنظر في مدى دستورية القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية، وتعديل قانون الأحزاب السياسية لعام 1992، وترقية الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة، وتشجيع الاندماج بين الأحزاب السياسية، وترقية الحريات العامة للمواطنين بما فيها الحريات الصحفية[2].

إن استقراء توصيات هاتين الوثيقتين يبيّن أنهما أحسن صيغة سياسية تمكّن منظمات المجتمع المدني من أداء دورها في الحياة السياسية، لكن عند النظر إلى الواقع السياسي السائد في المملكة الأردنية يبدو أن دور هاتين الوثيقتين الأساسيتين يعتبر محدودا، بحيث اقتصر تأثيرهما على التشريع فقط. يظهر ذلك من خلال صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992، ثمّ صدور قانون المطبوعات والنشر لسنة 1998، ووضع كوتا نسائية في قانون الانتخابات بـــ 6 مقاعد سنة 2001، أمّا التوصيات الأخرى التي تعتبر الأكثر أهمية فلم تطبق لحد الآن، لاسيّما تأسيس المحكمة الدستورية، وتدعيم الصلاحيات الرقابية لمجلس النواب. تفسّر محدودية أثر هاتين الوثيقتين بثلاثة عوامل رئيسية: يتمحور العامل الأول في الافتقاد إلى المرجعية التي تتولى تنفيذ تلك التوصيات وحماية الوثيقتين، فلا وجود لمجلس دستوري يقوم بذلك ولا البرلمان له القدرة على فعل ذلك. ويتمثل العامل الثاني في عدم تمتع الوثيقتين بمرتبة من مراتب التشريع، فهما لا يحتلان مرتبة الدستور أو القانون أو المرسوم، وبالتالي فهما يفتقدان لإلزامية التنفيذ[3]. أما العامل الثالث فيتجلى في الدور السلبي لمجلس الأعيان الذي رفض عـــدّة قوانين هامة خلال الفترة الممتدة مابين 1991-2006 مثل: قانون الكسب

---

[1]- المركز الأردني للإعلام، «الميثاق الوطني الأردني لسنة 1991»، ص ص.15-19.
[2]- «وثيقة الأردن أولا لسنة 2002»، ص ص.02-08.
[3]- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.253.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

غير المشروع وحالة الطوارئ وقانون نقابة ال
لمتطلبات مرحلة الإصلاح السياسي، وعدم تأسيس محكمة دستورية[1].

يشير كل ذلك إلى أن هناك تجميدا غير معلن لتوصيات الميثاق الوطني ووثيقة "الأردن أولا". وأصبحت الأمور تبدو كما لو أن نظام الحكم قد استنفذ الغرض والهدف من الوثيقتين بعد الترخيص بالتعددية الحزبية والإعلامية وعودة الانتخابات ومجلس الأمة إلى الحياة الطبيعية، مقابل التسليم بشرعية الحكم والعمل ضمن إطار الدستور. يرتبط هذا التجميد بتراجع الإصلاحات السياسية في السنوات الأخيرة مقارنة مع نهاية الثمانينيات[2]. في هذا السياق، ينبغي أن يبرز دور قوى المجتمع المدني التي يقع على عاتقها مهمة إعادة تفعيل هاتين الوثيقتين في الحياة السياسية الأردنية.

2- الآثار الايجابية للتحول السياسي على المجتمع المدني في الكويت:

تتجسد ايجابيات التحول السياسي في الزيادة العددية للجمعيات، وظهور التجمعات السياسية[3]، وظهور أول حزب سياسي، وصدور بيان الرؤية المستقبلية.

1.2- الزيادة العددية للمنظمات غير الحكومية:

سمحت بداية التحول السياسي في الكويت منذ سنة 1991 بالتزايد العددي لمنظمات المجتمع المدني، فظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية في فترة التسعينيات، بحيث ارتفع عددها من 139 منظمة في أواخر الثمانينيات[4] إلى 738 منظمة مدنية في سنة 2006[5]. وقد سمح هذا التزايد الكمي بتمثيل مختلف الفئات والشرائح الموجودة في المجتمع الكويتي من سياسيين، ونساء، وعمال، ورجال أعمال، ومثقفين، وطلبة. يظهر ذلك من خلال نوعية المنظمات التي تكونت في الكويت من تجمعات السياسية، ونقابات عمالية ومهنية، وجمعيات ثقافية ونسائية...الخ[6].

---

[1]- حسين أبو رمان، المرجع السابق، ص ص.50-51.
[2]- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.254.
[3]- سبق التطرق للتجمعات السياسية في الفصل الثاني، ص.81.
[4]- باقر النجار، المرجع السابق، ص ص.601.
[5]- «Environmental Institutions and Governance: Kuwait», Earth Trends Country Profiles, p.01.
[6]- انظر: مكونات المجتمع المدني في الكويت في الفصل الثاني، ص ص.80-83.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2.2- ظهور أول حزب سياسي:

يعتبر هذا المؤشر أهم تأثير ايجابي للتحول السياسي على المجتمع المدني في الكويت، فبعد ظهور مجموعة من التجمعات السياسية في بداية التسعينيات، حيث ملأت الفراغ الحزبي الموجود منذ الاستقلال. شهدت الحياة السياسية الكويتية تأسيس أول حزب سياسي في الخليج العربي بصفة عامة على الرغم من أنه لم يتحصل على الاعتماد الرسمي[1]. يتمثل هذا الحزب في حزب الأمّة الكويتي الذي تأسس في 29 جانفي 2005، مع العلم أنه حزب إسلامي يمثل شريحة واسعة من التيار المحافظ، لكنه يطالب بإحداث إصلاحات جذرية على النظام السياسي الكويتي، فهو يطالب بإقرار التعددية الحزبية، وإرساء التداول السلمي على السلطة بواسطة الانتخاب، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتنمية المجتمع المدني، وإرساء مبدأ سيادة القانون واستقلالية القضاء، وترقية السلطة التشريعية[2].

3.2- بيان الرؤية المستقبلية لبناء الكويت:

صدر هذا البيان في ختام الاجتماع الذي عقدته التجمعات السياسية الكويتية بمختلف اتجاهاتها في 31 مارس 1991، بحيث تضمّن المحاور الكبرى لعملية الإصلاح السياسي في الكويت، وهي تتمثل فيما يلي:

- المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسة الدستورية: تتضمن التمسك التام بالدستور مع مذكرته التفسيرية، وملء الفراغ الدستوري بواسطة إجراء انتخابات حرّة نزيهة، واحترام سيادة القانون والمساواة في تطبيقه، وتطبيق مبدأ الرقابة على الحكومة، واحترام الحريات العامة لاسيما حرية التعبير وحرية الصحافة[3].
- إصلاح السلطة التنفيذية: ويتم ذلك بواسطة مراعاة شروط الكفاءة والأمانة عند اختيار الوزراء والمسؤولين السامين، وضرورة مشاركة جميع القوى السياسية في تشكيل الحكومة[4].

---

[1]- «حزب الأمة»، في: Http:// /content /view/114/ 4/Le 4 mai 2006.www.ommah.net

[2]- الموقع نفسه.

[3]- «وثيقة الرؤية المستقبلية لبناء الكويت لسنة 1991»، ص ص.02-04.

[4]- المرجع نفسه، ص.04.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- استقلال السلطة القضائية: تحقيق الاستقلال والإدارية من خلال إعطاء الحصانة للقضاة، وتطوير الاجهزة القضائية مع التأهيل العلمي لأعضائها، وتبسيط الإجراءات القضائية والسرعة في تنفيذها[1].
- الهوية الوطنية وتنمية الموارد البشرية: التأكيد على الالتزام بالشريعة الإسلامية كمنهج حياة للكويتيين، وتوسيع المشاركة الشعبية في بناء الكويت، والاهتمام بالتكوين العلمي وفقا لمتطلبات التنمية الشاملة، ومعالجة التركيبة السكانية وفقا لمصلحة الكويت، وتطوير أداء الموظفين مع تيسير الخدمة للمواطنين[2].

يعتبر بيان الرؤية المستقبلية لبناء الكويت نقطة إجماع بين مختلف القوى السياسية الكويتية (الإسلامية، والليبرالية، واليسارية)، التي أجمعت في ديسمبر 1991 على تأسيس اللجنة الدائمة لقيادة العمل الشعبي في الكويت[3]. يدل ذلك على أن هذا البيان هو مشروع إصلاح سياسي نابع من القاعدة ومن طرف تجمعات سياسية تنتمي إلى المجتمع المدني وممثلة في مجلس الأمّة، لكن عند ملاحظة الواقع السياسي في الكويت يبدو أن آسرة آل الصباح تعاملت سلبيا مع بيان الرؤية المستقبلية. يظهر ذلك من خلال الإصلاحات التي تمّ تطبيقها، بحيث أن الحكومة تجاوزت المطالب الايجابية التي تضمنها البيان مقتصرة على إجراء بعض الإصلاحات التي لا تهدد بقاء الأسرة الحاكمة.

إن استقراء الآثار الايجابية للتحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت، يبيّن أن عملية الإصلاح السياسي كان لها تأثيرا ايجابيا على منظمات المجتمع المدني في الأردن أكثر من الكويت سواء على المستوى الكمي أو المستوى النوعي. يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى دور القيادة السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي، فقد تمّ التوصل في الفصل الثاني إلى أن الملك حسين هو الذي بادر إلى إجراء الإصلاحات استجابة للضغوط التي أفرزتها أحداث أفريل 1989.

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص.04-05.
[2] – المرجع نفسه، ص ص.05-06.
[3] – فلاح المديرس، «التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير»، المرجع السابق، ص.55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يضاف إلى ذلك، أن العوائق القانونية الموجو
القانونية الموجودة في الأردن. يأتي على رأس هذه العوائق الدستور الكويتي الذي لا يقدم ضمانات قانونية وسياسية كبيرة لتفعيل دور المجتمع المدني مقارنة مع الدستور الأردني خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية كالأحزاب السياسية، والحريات العامة، وحقوق المرأة، وفصل العائلة الحاكمة عن السلطة التنفيذية. إن المواد المتعلقة بهذه القضايا تبيّن أن الدستور الكويتي مازال يفرض قيودا على الكويتيين في هذه القضايا، كما أنه يحمل دلالات غامضة غير صريحة تاركا حرية التصرف للحكومة والأسرة الحاكمة فيها.

2- الآثار السلبية للتحوّل السياسي على المجتمع المدني في البلدين.

هناك مجموعة من الآثار السلبية التي جاء بها التحول السياسي على منظمات المجتمع المدني في الأردن والكويت، بحيث أن هذه السلبيات أصبحت تشكل عائقا يحول دون قيامها بدورها في العملية السياسية. تتجلى أهم هذه السلبيات في: استمرار هيمنة السلطة الحاكمة على المنظمات غير الحكومية[1]، وصدور قوانين تعيق نشاط المجتمع المدني في البلدين، وغياب الإطار القانوني للتجمعات السياسية في الكويت.

1.2- صدور قوانين تعيق نشاط منظمات المجتمع المدني:

تتمثل العوائق القانونية في جملة القوانين التي تحدّ من نشاط المجتمع المدني، وتمنح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية في الرقابة على المنظمات المدنية. لقد شهدت الأردن في فترة التحول السياسي صدور العديد من التشريعات التي تتنافى مع تقوية دور المنظمات التطوعية، من بين هذه القوانين هناك قانون الانتخابات لسنة 1993، وقانون المطبوعات والنشر لسنة 1998، وقانون التجمعات العامة لسنة 2001.

- قانون الانتخابات: صدر في سنة 1993 قانون انتخابي اعتمد نظام الصوت الواحد في التصويت، حيث أصبح الناخبون يصوتون لصالح المرشحين الذين يلبون رغباتهم أو مصالحهم الشخصية (نائب الخدمات). إن أغلبية المرشحين في الانتخابات

[1]- سبق التطرق إلى ذلك في الفصل الثالث، ص ص.161-163.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كانوا من المستقلين ومن العشائر، ممّا ساهم ف
الأحزاب السياسية التي لم يعد لها تواجد فعلي في مجلس النواب[1]. في سنة 2001 صدر قانون انتخابي جديد هو القانون رقم (34) لسنة 2001 الذي عدّله القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2003. يحتوي هذا القانون على مجموعة من السلبيات التي تضمنها قانون الانتخاب لسنة 1993 ولم تتغير إلى غاية 2006، يتجلى أهمها في اعتماد نظام الصوت الواحد في التصويت (كل ناخب يصوت مرة واحدة لصالح مرشح واحد)، ومنع بعض الفئات من التصويت (أفراد الجيش، والأمن العام، والدفاع المدني)، ووجود 45 دائرة انتخابية مقسمة تقسيما غير عادل، بحيث يغلب عليها انعدام التوازن بين عدد السكان وعدد المقاعد في كل دائرة[2]. يضاف إلى ذلك، أن الحكومة اعتمدت في كثير من المرات أسلوب التغاضي عن عدّة ظواهر سلبية أثناء العمليات الانتخابية كشراء الأصوات، والاقتراع مرتين، وإجراء انتخابات داخل القبائل لتعيين مرشحيها[3].

لقد كان الهدف من هذه الإجراءات هو تقليص تمثيل المناطق التي يهيمن عليها العنصر الفلسطيني، إلى جانب إضعاف الوزن الانتخابي للأحزاب السياسية، في المقابل ساهمت في تدعيم نفوذ العشائر مع المرشحين الموالين للحكومة. يظهر ذلك من خلال استقراء تركيبة مجلس النواب الأردني، بحيث أفرزت الانتخابات النيابية عن تقليص تواجد الأحزاب السياسية في المجلس من 38,75% في سنة 1993 إلى 30% في سنة 2006، ممّا ساهم في إضعاف الوزن السياسي والوزن الشعبي للأحزاب الأردنية[4]. يثبت هذا الكلام، استطلاع الرأي لسنة 2003 الذي أكّد أن 57,7% من المستجوبين أنهم صوتوا لصالح مرشحي العشائر في الانتخابات النيابية سنة 2003[5].

---

[1]- Helga Baumgarten, Op.Cit., p.139.

[2]- مجلس الأمة الأردني، «قانون الانتخاب الأردني لسنة 2003»، ص.03. و«نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها لسنة 2001»، ص ص.01-02.

[3]- زياد ماجد (محرر)، المرجع السابق، ص ص.14-15.

[4]- Ellen Lust-Okar, «Elections under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan», Working Paper, pp.09-10.

[5]- Center For Strategic Studies (University Of Jordan), «Democracy In Jordan 2004», Op.Cit., p.07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- قانون المطبوعات والنشر رقم (08) لسنة

من القيود على المنشورات الصحفية والمطبوعات الفكرية، باعتباره يمنح للحكومة مجموعة من الصلاحيات الواسعة. تتمثل تلك الصلاحيات في سحب الرخصة من الصحيفة مع إمكانية غلقها نهائيا[1]، وحرية مجلس الوزراء في منح الترخيص بإنشاء صحف جديدة[2]، وإلزامية عضوية رؤساء تحرير كل الصحف في نقابة الصحفيين الأردنيين[3]، وفرض حد معين للرأسمال حول المطبوعات[4]، والرقابة على مضمون الصحيفة[5]، وفرض الرقابة المسبقة على مضمون المطبوعات[6]. تشكل تلك الإجراءات

---

[1]- المادة 19: «أ- تعتبر رخصة المطبوعة الدورية ملغاة حكما في أي من الحالات التالية: إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة أشهر من تاريخ منح الرخصة، إذا توقفت المطبوعة اليومية لمدة ثلاثة أشهر متصلة، إذا توقفت المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الأسبوع عن إصدار إثني عشر عددا متتاليا، إذا توقفت المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في مدة أطول من الأسبوع أربعة أعداد متتالية، إذا تنازل مالكها عنها كليا أو جزئيا خلافا لأحكام المادة (18) من هذا القانون. ب- للمحكمة إلغاء رخصة المطبوعة إذا خالفت شروط ترخيصها بما في ذلك مضمون التخصص، دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير شريطة أن يكون قد قام بإنذارها مرتين بسبب مخالفتها لتلك الشروط.» انظر: دائرة المطبوعات والنشر (الأردن): «قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998»، ص.08.

[2]- المادة 17: «أ- يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحفية الذي يقدم مستكملا الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا يعتبر الطلب مقبولا، وفي حال رفضه يجب أن يكون القرار معللا. ب- يصدر الوزير قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة المتخصصة، أو طلب ترخيص أي من المؤسسات المذكورة في المادة (15) من هذا القانون، الذي يقدم مستكملا الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا يعتبر الطلب مقبولاً، وفي حال رفضه يجب أن يكون القرار معللاً.» انظر: المرجع نفسه، ص.07.

[3]- المادة 23: «يجب أن يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤولاً يشترط فيه ما يلي: 1- أن يكون صحفيا ومضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن أربع سنوات.2- أن يكون أردنياً مقيماً إقامة فعلية في المملكة. 3- أن لا يكون رئيس تحرير مسؤولاً في مطبوعة أخرى. 4- أن يتقن لغة المطبوعة التي سيعمل رئيس تحرير مسؤولا لها قراءة وكتابة، وإذا كانت تصدر بأكثر من لغة فيتوجب عليه أن يتقن على ذلك الوجه اللغة الأساسية للمطبوعة وأن يلمَ إلماماً كافياً باللغات الأخرى. 5- لم يسبق أن حكم عليه بعقوبة المنع من ممارسة مهنة الصحافة.» انظر: المرجع نفسه، ص ص.09-10.

[4]- المادة 13: «على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يشترط لمنح الرخصة لمطبوعة دورية فيما يتعلق برأسمالها ما يلي: أ- أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن نصف مليون دينار إذا كانت مطبوعة صحفية يومية. ب- أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف دينار إذا كانت مطبوعة صحفية غير يومية. ج- أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة آلاف دينار إذا كانت مطبوعة متخصصة.» انظر: المرجع نفسه، ص ص.05-06.

[5]- المادة 26: «أ- يحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال المرخص به أو تغيير موضوع تخصصها دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير بناءً على توصية من المدير. ب- يجب على كل مطبوعة متخصصة تزويد الدائرة بثلاث نسخ عند صدور كل عدد من أعدادها.» انظر: المرجع نفسه، ص.11.

[6]- المادة 35: «أ- على كل من يرغب في طبع كتاب في المملكة أن يقدم نسختين من مخطوط هذا الكتاب إلى الدائرة قبل البدء في طبعه، وللمدير إجازة طبعه وله منع طبعه إذا تضمن الكتاب ما يخالف القانون على أن يبلغ مؤلف الكتاب قراره بذلك خلال شهر من تاريخ تقديمه. ب- للمدير إلغاء إجازة أي كتاب أو مخطوطة إذا خالف صاحبها شرطاً من شروط الإجازة بالإضافة أو الحذف وعلى المدير أن يصادر جميع النسخ.» انظر: المرجع نفسه، ص.13.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولية لحقوق الإنسان، كما أنه يعتبر مؤشرا على تراجع الديمقراطية في الأردن، فقد تسببت هذه الإجراءات في غلق 13 صحيفة أسبوعية خلال الفترة الممتدة منذ سنة 1998 إلى غاية سنة 2006.[1]

– القانون المؤقت لعام 2001 الخاص بالتجمعات العامة: أصدر هذا القانون الملك عبد الله الثاني في أوت 2001، ثمّ جرى اعتماده من طرف البرلمان في سنة 2004. وهو يضع العديد من القيود على حرية التعبير والتجمع، بحيث أنه يمنع عقد التجمعات العامة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الحكومة، كما يفرض قيودا على منظمي التجمعات العامة من حيث الحصول على رخصة من المحافظ المحلي قبل 3 أيام من تنظيم أي تجمع. من جهة أخرى، يتمتع المحافظ المحلي وفقا لقانون التجمعات العامة بحرية كاملة في منح قرار الترخيص حول أي تجمع عام.[2]

إن الرجوع إلى مضمون الدستور الأردني، يظهر أن القوانين الثلاثة المتعلقة بالصحافة والمطبوعات والانتخاب والتجمعات العامة تتنافى مع الدستور، لأن هذا الأخير أقــرّ مجموعة من الحريات إلى جانب جملة من الحقوق التي تساهم في تقوية المجتمع المدني، يتمثل أهمها في حرية الرأي بكل مظاهرها في المادة 15 (حرية الصحافة والطباعة، وحرية التعبير)، وحرية الاجتماع في المادة 16 الفقرة 01، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية في المادة 16 الفقرة 02، وحق الانضمام إلى النقابات مع الحق في القيام بإضرابات في المادة 23.[3]

---

[1]- Sa'eda Kilani, «Black Year for Democracy in Jordan: The 1998 Press and Publication Law», Copenhagen (Denmark), Secretariat of the Euro-Mediterranean Human Rights Network, The Danish Centre For Human Rights, September 1998, pp.05-08.

[2]- Julia Choucair, Op.Cit., p.09.

[3]– «دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته»، ص ص.04-05.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ينطبق نفس الكلام على الوضع القانوني في تشريعات كثيرة تحدّ من نشاط منظمات المجتمع 1981، وقانون الجمعيات لسنة 1962، وقانون المطبوعات والنشر لسنة 2006.

– قانون الانتخابات: إن قانون الانتخابات الذي نظم العمليات الانتخابية في الكويت خلال الفترة مابين 1981–2006 فيه عدّة سلبيات، بحيث أنه تضمّن نصوصا تهدف إلى تقوية نفوذ القبائل مع إضعاف قوى المجتمع المدني. يظهر من بين هذه السلبيات، تقسيم الدوائر الانتخابية إلى 25 دائرة بدل 10 دوائر، مع عدم مراعاة التقسيم الجغرافي والتقسيم الإداري والكثافة السكانية في تقسيم الدوائر الانتخابية. إضافة إلى عدم إضفاء مبدأ العدالة والمساواة على العملية الانتخابية، كما أن هذا القانون لا يهتم بمراعاة الوزن القيمي للصوت الانتخابي بين الدوائر الانتخابية. من جهة أخرى، ساهم قانون الانتخابات في تقليص الهيئة الانتخابية بتجاهله لحق المرأة في الترشح والانتخاب، مع اشتراط سـن الناخب 21 سنة، إلى جانب منع تصويت العسكريين[1].

– القانون رقم (24) لسنة 1962: صدر هذا القانون تطبيقا للمادة 43 من الدستور الكويتي التي تنص على أن: «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية، مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة.»[2] لكن المادة الأولى من القانون رقم (24) لسنة 1962، حدّدت أن مفهوم جمعيات النفع العام ينحصر في: «الجمعيات والأندية المنظمة والمستمرة لمدّة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين واعتباريين، بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو ديني، أو رياضي.»[3] وهكذا، فإن هذا القانون يحرم جمعيات

[1]– محمد المقاطع، «تطوير النظام الانتخابي في الكويت: الطعون الانتخابية»، مجلة الحقوق، ع. 03، سبتمبر 2004، ص ص.30–35.
[2]– «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.05.
[3]– الديوان الأميري (الكويت)، «الهيئات الأهلية التطوعية والخيرية»، في:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النفع العام من ممارسة النشاط السياسي، لأنها لا طابع اجتماعي خدماتي فقط[1].

– قانون المطبوعات والنشر لسنة 2006: صدر قانون المطبوعات والنشر الجديد الذي أقره مجلس الأمّة الكويتي في 6 مارس 2006. يفرض هذا القانون عدّة قيود على

حرية الصحافة والنشر منها: إيداع نسختين من المادة الإعلامية المطبوعة لدى وزارة الإعلام والمكتبة الوطنية قبل طبعها ونشرها، وتحديد رأسمال الصحف اليومية بـــ 250 ألف دينار للحصول على الترخيص، ومنع انتقاد سياسة الأمير مع وجوب الحصول على ترخيص من الديوان الأميري لنشر أقواله. يضاف إلى ذلك، يحتفظ قانون المطبوعات والنشر لوزارة الإعلام بصلاحية تعليق صدور الصحف أو إلغائها نهائيا أو تحديد العقوبات لمخالفي هذا القانون دون قيد أو شرط[2]. يدل هذا على أن قانون المطبوعات والنشر يلغي حرية الصحافة المكفولة في المادة 37 من الدستور[3].

يظهر من خلال صدور هذه القوانين أن التحول السياسي في الكويت لم يوفر لحد الآن الصيغة السياسية الديمقراطية المناسبة لنشاط منظمات المجتمع المدني.

2.2– عدم إقرار نص قانوني خاص بالتجمعات السياسية في الكويت:

مازالت التجمعات السياسية التي تنشط في الحياة السياسية الكويتية تعاني من انعدام الأساس القانوني لها، بحيث أن هذا الأمر يفقدها الشرعية القانونية، كما أنه يؤثر سلبا على المجتمع المدني. وقد لجأت بعض جمعيات النفع العام لتغطية الفراغ الحزبي الموجود، إلى إنشاء فروع خاصة لنشاطها السياسي المباشر، مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي، وجمعية الثقافة الاجتماعية. من جهة أخرى، فإن وجود تنظيمات سياسية

Http://www.kuwait.kw/Diwan/main/Story_Of_Kuwait/Independence/civilization/public_authorities.html/ Le 9 Mai 2007.

[1]- «Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms-Kuwait» Op.Cit., p.16.

[2]– مجلس الأمة الكويتي، «قانون المطبوعات والنشر لسنة 2006»، ص ص.03–09.

[3]– المادة 37 من الدستور الكويتي تقرّ أن: «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.» انظر: «دستور دولة الكويت لسنة 1962»، ص.04.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تفتقد الشرعية القانونية يساهم في عدم شفافية تجريد التجمعات السياسية من القدرة على التنظيم

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها حول تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت هي أن الآثار الايجابية اقتصرت على الجانب العددي والشكلي للمنظمات غير الحكومية. يعني ذلك أن عملية الإصلاح السياسي لم تساهم كما ينبغي في تقوية دور المجتمع المدني في العملية السياسية، في المقابل ساهم هذا الأمر في تقوية القبيلة والعشيرة والطائفة حتى أصبحت هي البنى الفاعلة في المجتمعين، كما

أن مؤسسية النظامين السياسيين الأردني والكويتي ما زالت لم تتحقق بعد. إن هذا التأثير السلبي يعبّر عن عدم نجاح التحول السياسي في تحسين الواقع السياسي في البلدين، رغم ان الواقع السياسي في الكويت أحسن من نظيره في الأردن.

في ختام هذا المبحث يتبيّن أن هناك استنتاجين أساسيين حول البلدين، الاستنتاج الأول مفاده أن التحول السياسي الذي شهدته الأردن ما بين سنتي 1989-2006 لم يكن تحولا ديمقراطيا حقيقيا، إنّما كان تحولا سياسيا في إطار التكيف مع التفاعلات أو التوازنات القائمة محليا وإقليميا ودوليا، مع العلم أن كلا من السلطة التنفيذية والمجتمع المدني يتحمّلان مسؤولية سلبياتها[2]. لقد كان الهدف الأساسي للسلطة التنفيذية هو القيام بعملية إصلاح سياسي مراقبة توحي بأنها تحول ديمقراطي، بحيث يعطي صورة ايجابية للنظام السياسي الأردني مع المحافظة على استقراره واستمراريته، فكانت تلك الإصلاحات السياسية التي تمّ القيام بها مناسبة لذلك الهدف. على هذا الأساس، أفرزت عملية التحول السياسي تحقيق ثلاثة أهداف أساسية للملك، يمكن تلخيصها فيما يلي: أولا، ساعدت النظام الحاكم على وضع حد لنفوذ الإسلاميين. وثانيا، كانت متنفسا للأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نهاية الثمانينيات. وثالثا، سمحت للملك حسين بعقد اتفاقية التطبيع مع إسرائيل سنة 1994[3].

[1]- محمد حسين الفيلي، المرجع السابق، ص ص.07-09.
[2]- علاء قاعود، المرجع السابق، ص.92.
[3]- Ziad Abu-Amr, Op.Cit., pp.129-130.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتمثل الاستنتاج الثاني في أن الكويت ما زالت [illegible] نخبوي أقلّوي وجمهورية أوليغارشية، بحيث [illegible] فرضوا إرادتهم في وقف العمل بالدستور، وحل مجلس الأمة لأنه يهدد الوحدة الوطنية، وتعيين النواب بدلا من انتخابهم، والاحتفاظ بالمناصب الرئيسية في أيدي أعضاء أسرة الصباح، وتكميم الصحافة لأنها تضرّ بأمن البلاد. وبقيت الكويت تتأرجح بين هذين النموذجين، وعاشت معظم الوقت في ظل حكم تسلطي لأسرة الصباح تخللته أنواع من الانفتاح[1]. وقد تمكنت السلطة التنفيذية من حصر كل مطالب المجتمع المدني، ثمّ قامت

بتوسيع عملية التحول السياسي بإجراء مجموعة من الإصلاحات دون تقويتها إلى تحول ديمقراطي[2]. في ظل هذا الوضع، أصبحت المهمة الأساسية اليوم على عاتق مجلس الأمّة والحكومة والمجتمع المدني، فلابد من التعاون بين هذه القوى من أجل إحداث الإصلاح المنشود في الكويت. و يتحقق ذلك بسنّ القوانين الجادة في طريق الحرية، والمساواة، والممارسة الديمقراطية، والدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان وصيانتها والنهوض بها على كافة المستويات[3].

[1]– جون ووتربوري، المرجع السابق، ص ص.127–128.

[2]- Paul Aarts, Op.Cit., p.78.

[3]– خالد حسين الشطي، المرجع السابق، ص.37.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

خاتـــمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في ختام هذه الدراسة المقارنة حول المجتمع
والكويت، تبرز العديد من الاستنتاجات الأساسية ا

إن نشأة المجتمع المدني في الأردن جاءت بعد نشأة الدولة سنة 1921 بواسطة الانتداب البريطاني مع الأمير عبد الله، فمنذ العشرينيات بدأت تظهر بوادر جمعيات تطوعية، من أحزاب سياسية، ونقابات، وجمعيات نسائية، حيث كانت كلها تطالب بالاستقلال مع الدفاع عن القضية الفلسطينية. بعد تحقيق الاستقلال ثمّ قيام المملكة الأردنية الهاشمية، صدر دستور 1952 الذي ساهم في نمو المنظمات غير الحكومية، إلاّ أنّ أحداث 1957 أدخلت البلد في عهد الأحكام العرفية، فألغي النظام الحزبي كما تـــمّ التضييق على التنظيمات الأخرى. وقد زادت حدّة الرقابة والتضييق بعد حرب جوان 1967، وأحداث سبتمبر 1970، فتمّ حل مجلس النواب مع توقيف المسار الانتخابي إلى غاية سنة 1989. تميزت هذه السنة ببداية مرحلة التحول السياسي، حيث جرى إعادة بعث منظمات المجتمع المدني من خلال إعادة الحياة الحزبية، ونشأة النقابات، والجمعيات النسائية، وجمعيات حقوق الإنسان، والاتحادات المهنية، والجمعيات الأهلية...الخ. لكن على الرغم من هذا النموّ الكمي للمنظمات التطوعية في الأردن، إلاّ أنها مازالت تتميز بالانشقاق والانقسام، والطابع الجهوي، وغلبة العنصر الفلسطيني عليها، وهيمنة الإخوان المسلمين على أغلب تلك المنظمات.

عند التطرق إلى واقع المجتمع المدني في الكويت تـــمّ التوصل إلى أن نشأة المجتمع المدني في هذا البلد تنطبق عليها نظرية العقد الاجتماعي، بحيث أنها تزامنت مع نشأة الدولة من خلال مبايعة أهل الكويت لأسرة آل الصباح من أجل تولي القيادة والسلطة منذ سنة 1752. بعد وقوع الإمارة تحت الحماية البريطانية سنة 1899، بدأت تتأسس تنظيمات تطوعية بقيادة الطبقة التجارية كالجمعيات الخيرية والأهلية. ثمّ بعد تحقيق الاستقلال صدر دستور 1962، الذي أقرّ مجموعة من المبادئ التي سمحت بظهور العديد من جمعيات النفع العام، والجمعيات التعاونية، والأندية. خلال هذه الفترة حدثت عدّة أزمات دستورية كانت تعبّر في مضمونها عن الصراع بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني، لكن مع بداية التحول السياسي تغيّر الوضع بعض الشيء، بحيث عرف المجتمع الكويتي ظاهرة جديدة تمثلت في ظهور التجمعات السياسية، وعودة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النقابات المهنية إلى نشاطها، وظهور الجمعيات وجمعيات النفع العام في ممارسة نشاطها العادي التطوعية لم يقابلها تطور ايجابي في خصائصها، بحيث بقيت متأثرة بالطابع الطائفي، والطابع الديني لأغلب التنظيمات، وغياب الأحزاب السياسية.

لقد حدث التحول السياسي في الأردن والكويت منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات نظرا لتوفر مجموعة من الدوافع التي أدّت إلى إحداث عدّة مظاهر ايجابية على الحياة السياسية في البلدين. بالنسبة للأردن حدث التحول السياسي بسبب تراكمات الأزمة السياسية، وأثر التحولات الدولية، والأزمة الاقتصادية، وتداعيات القضية الفلسطينية، ثمّ جاءت أحداث أفريل 1989 نتيجة لتلك المدخلات، وكانت بمثابة السبب المباشر لعملية التغيير في المجتمع الأردني، فبعد هذه الأحداث جاءت عدة مخرجات، حيث أقرّ الملك حسين إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية تمحورت حول صدور ميثاق وطني سنة 1991 صحّح العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجتمع، وإعادة إقرار الحياة الحزبية التعددية، وعودة الحياة النيابية إلى مجراها الطبيعي تزامنت مع عودة الانتخابات النيابية، وترقية الحقوق السياسية للمرأة. أمّا بالنسبة للكويت، فقد تمثلت دوافع التحول السياسي في تداعيات الأزمات الدستورية في الفترة السابقة، وأثر التحولات الدولية، وتداعيات الاحتلال العراقي للكويت في أوت 1990. تجسّد التحول السياسي في الكويت من خلال مجموعة من الإجراءات، كظهور التجمعات السياسية، وعودة الحياة النيابية مع الانتخابات التشريعية، والتوقيع على مجموعة من المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. من خلال استقراء هذه المؤشرات اتضح أن ما حدث في البلدين من تحول وتغيير كان إصلاحا سياسيا لم يرتق بعد إلى درجة تحول ديمقراطي حقيقي.

انطلاقا من هذا الاستنتاج تمّت دراسة دور المجتمع المدني في التحول السياسي في البلدين. في الأردن، ساهمت المنظمات التطوعية في التنوع البنيوي للنظام السياسي، وتدعيم شرعية النظام السياسي، لكنها فشلت في تقوية المشاركة السياسية، كما فشلت في تحقيق التكامل والاندماج الوطني أو بناء الدولة الأمة، بحيث أن الانقسامات ما زالت سائدة داخل المجتمع الأردني. أمّا فيما يخص الإصلاح السياسي فقد ساهمت

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المنظمات غير الحكومية في محاربة الفساد المجتمع، والاستقرار السياسي، وإقرار التعددية ال السياسية السائدة، وما زالت مراكز السلطة محتكرة من طرف نفس النخب منذ تأسيس المملكة، واستمرارية هيمنة الدولة على المجتمع المدني. الأهم من ذلك كله، هو أن الملك بادر بالتحول السياسي مع غياب الديمقراطية حتى داخل منظمات المجتمع المدني. إن سبب هذا الفشل يكمن في قوة نفوذ القبيلة والعشيرة بواسطة تغلغلها في الحياة السياسية الأردنية. أمّا المجتمع المدني الكويتي فقد كان دوره ضاغطا بحيث لعب دورا لا يستهان به في إحداث التحول السياسي مستغلا فرصة الاحتلال العراقي للإمارة. كما ساهمت قوى المعارضة من خلال مجلس الأمّة في محاربة الفساد السياسي، والإدارة السلمية للتنوع الاثني السائد في المجتمع، ونجحت نسبيا في إقرار التعددية السياسية في البلد. لكن مقابل هذه النجاحات فشلت منظمات المجتمع المدني في إقرار النظام الحزبي، ولم تتمكن من إرساء ثقافة المشاركة، ومازالت أسرة آل الصباح مع النخب التابعة لها مهيمنة على السلطة التنفيذية منذ نشأة الإمارة، واستمرار هيمنة السلطة على المنظمات غير الحكومية. ويعتبر هذا الفشل نتيجة منطقية للاستقلالية الأمنية والاستقلالية المالية التي تتمتع بهما السلطة الحاكمة. من هذا المنطلق، يظهر أن فعالية المجتمع المدني مهمة جدّا في إجراء التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، بحيث أن البلدين يشهدان مجموعة من أزمات التنمية السياسية، لاسيما أزمة الهوية، وأزمة التكامل والاندماج، وأزمة المشاركة السياسية، لأن المجتمع المدني كان له دور محدود في عملية التحول، فالدور الذي قام به إلى حد الآن ليس كافيا للارتقاء بالإصلاح السياسي إلى التحول الديمقراطي.

أمّا فيما يتعلق بأثر التحول السياسي على المجتمع المدني في البلدين، فقد ظهر أن هناك آثارا ايجابية مع آثار أخرى سلبية. اقتصرت الآثار الايجابية في الأردن على الزيادة العددية لمنظمات المجتمع المدني، وإعادة الحياة الحزبية، واستقلالية نسبية لوسائل الإعلام، وصدور بعض القوانين الايجابية مثل قانون الأحزاب السياسية لعام 1992، وصدور الميثاق الوطني سنة 1991، ووثيقة الأردن أولا سنة 2002، ممّا وفر الصيغة السياسية المناسبة لنشاط المنظمات التطوعية. وقد تجلت الآثار السلبية في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

استمرار تحكم السلطة في المنظمات غير الحكو
التنظيمات مثل نظام الصوت الواحد الانتخابي
1998، والقانون المتعلق بالتجمعات العامة لسنة 1996، إضافة إلى تجميد مضمون الميثاق الوطني مع وثيقة "الأردن أولا" بواسطة عدم تطبيق الإجراءات الايجابية التي تمّ إقراراها في هاتين الوثيقتين. أمّا في الكويت فقد تجسّدت ايجابيات التحول السياسي على المجتمع المدني في النمو الكمي للمنظمات التطوعية، إلى جانب ظهور التجمعات السياسية. مقابل ذلك بقيت آثار سلبية عديدة أهمها الغياب الرسمي للأحزاب السياسية، وعدم وجود نص قانوني ينظم نشاط التجمعات السياسية، وصدور قوانين تحدّ من نشاط المنظمات التطوعية منها قانون الصحافة والنشر لسنة 2006، وقانون منع التجمعات، والقانون الخاص بجمعيات النفع العام لسنة 1962، إضافة إلى عدم تطبيق التوصيات الايجابية التي جاء بها بيان الرؤية المستقبلية لبناء الكويت سنة 1991 من خلال تجاهل الأسرة الحاكمة لتلك الوثيقة.

على هذا الأساس، ينبغي القول أن التحول السياسي في الأردن كانت له آثار ايجابية محدودة على المجتمع المدني اقتصرت على الجانب الشكلي والكمي، كما أن الإصلاحات السياسية التي تمّ تطبيقها لم تؤدّ إلى تفعيل دور المجتمع المدني في العملية السياسية، بحيث بقي الملك مع القبلية هما المهيمنان على الحياة السياسية. أما في الكويت، فإلى جانب الزيادة العددية لمكونات المجتمع المدني كانت هناك ايجابيات أخرى كظهور التجمعات السياسية سنة 2005، وحزب الأمة سنة 2005، والفصل بين رئاسة الوزراء وولاية العهد سنة 2003، وحصول المرأة على حقوقها السياسية سنة 2006، ممّا جعل المجتمع المدني لديه القدرة على مواجهة الحكومة.

من خلال هذه الخلاصة العامة، يبدو أن بعض الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة كانت صحيحة وبعضها كانت خاطئة:

- فيما يخص فرضية وجود مجتمع مدني يؤدي إلى تحول ديمقراطي، فقد بيّــن الواقع السياسي في الأردن والكويت أن ضعف المجتمع المدني انعكس سلبا على التحول السياسي من جهة، كما أن محدودية الإصلاح السياسي انعكست سلبا على قوى المجتمع المدني من جهة أخرى.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ثبتت صحة العلاقة بين وجود البنى التقليدية ولكنها كانت خاطئة فيما يخص الكويت، فعلى الشيعية إلا أن ذلك لم يلغ دور منظمات المجتمع المدني.
- ثبتت صحة الفرضية القائلة أن زيادة قوة السلطة التنفيذية تؤدي إلى ضعف المجتمع المدني في الأردن، ولكن في الكويت تبيّن العكس بحيث أن قوة الحكومة كانت تتبعها قوة المعارضة في البرلمان. ومن جهة أخرى ثبتت صحة الفرضية القائلة أن ضعف السلطة التنفيذية يساهم في قوة المجتمع المدني في الكويت، ولكنها لم تصدق في الأردن فعلى الرغم من قيام غضب شعبي خلال 1989 و2002 إلا أن المجتمع المدني لم يكن قويا في مواجهة الحكومة.
- لم تثبت صحة العلاقة الموجودة بين الرفاه الاقتصادي ونمو المجتمع المدني في الكويت، فعلى الرغم من أن هذه الأخيرة تتمتع بوضع اقتصادي أحسن من الأردن التي تعتبر بلدا فقيرا، إلاّ أن المجتمع المدني الأردني أحسن من نظيره الكويتي عدديا ونوعيا، وأن المرأة الأردنية تتمتع بحقوقها السياسية أكثر من المرأة الكويتية.

من هذا المنطلق، تمّ الوصول إلى النتائج الأساسية المتوخاة من هذه الدراسة، التي سوف تختتم بإعطاء توصيات هامة بشأن موضوع المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت:

- بالنسبة للأردن، ينبغي أن يتمحور الإصلاح السياسي حول الآليات الآتية:

- إصلاح النظام الانتخابي: وذلك بإلغاء نظام الصوت الواحد، واعتماد نظام التمثيل النسبي القائم على القوائم الحزبية، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس المساواة بين الوزن الديمغرافي والوزن السياسي لكل دائرة. وتعتبر هذه الإجراءات من مطالب منظمات المجتمع المدني كحركة الإخوان المسلمين، والأحزاب اليسارية، والمنظمات ذات البعد الفلسطيني.
- توسيع المشاركة السياسية، بواسطة تنمية الثقافة السياسية، ونشر الثقافة الديمقراطية القائمة على ثقافة المشاركة، وتنمية روح المبادرة لدى المواطن بالمشاركة في الحياة السياسية، وقد أكّـــد الميثاق الوطني لسنة 1991 هذه التوصيات.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- الإصلاح الدستوري: حيث يجب توسيع صـ
صلاحيات السلطة التنفيذية في مجال التشريع
المحكمة الدستورية، وهذا ما ورد في وثيقة الأردن أولا لسنة 2002، وإستراتيجية التنمية السياسية لسنتي 2004 و2006.

- بالنسبة للكويت، يجب أن تتمحور عملية الإصلاح السياسي حول المحاور الآتية:

- الإصلاح الدستوري: حيث يجب تعديل الدستور بتبني النظام البرلماني كاملا، والفصل بين أسرة آل الصباح ومجلس الوزراء، ووضع الحكومة تحت الرقابة المباشرة لمجلس الأمّة، وتحقيق استقلالية القضاء. وقد أكدت كل التجمعات السياسية هذه التوصيات في الإستراتيجية المستقبلية لبناء الكويت سنة 1991.
- تنمية المجتمع المدني: حيث يجب إقرار التعددية الحزبية، وإصدار قانون للأحزاب السياسية، وتشجيع التمثيل الحزبي في الانتخابات باعتماد القائمة الحزبية، وتشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية. وتعتبر هذه التوصيات من مطالب التجمعات السياسية وحزب الأمة الكويتي.
- توسيع المشاركة السياسية، بواسطة تنمية ثقافة المشاركة وخاصة لدى فئة النساء، ونشر المبادئ الديمقراطية، وإدماج فئة البدون جنسية في الحياة السياسية.

إن تطبيق هذه الإجراءات والتوصيات سوف يؤدّي في المستقبل إلى تفعيل دور المجتمع المدني في الحياة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى سيساهم في الارتقاء بالتحول السياسي إلى تحول ديمقراطي في الأردن والكويت.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الملاحق

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم (1
جدول يبين الأحزاب السياسية الأ

حزب أحرار الأردن	1921	أسسه مثقفون أردنيون رفعوا شعار الأردن للأردنيين.
حزب العهد العربي	1921	أسسه قوميون عرب.
جمعية الشرق العربي	1923	جمعية سياسية أسسها أعيان منطقة عجلون.
حزب الشعب الأردني	1927	تزعمه هاشم خير، نادى باستقلال البلاد وحرية الأديان.
اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني	1928	ركز على معارضة المعاهدة الأردنية البريطانية، الشعب هو مصدر السلطات، مجلس النواب هم ممثل الشعب
الحزب الحر المعتدل	1930	أسسه رفيفان المجالي، طالب بتعديل الاتفاقية مع بريطانيا، وجعل الحكومة دستورية.
حزب التضامن الأردني	1933	موال للحكومة، واهتم بالدفاع عن الكيان الأردني.
حزب الإخاء الأردني	1937	موال للحكومة، أسسه شيوخ العشائر، اهتم بالمساعي القومية للوحدة العربية.
الحزب العربي الأردني	1946	تزعمه صبحي أبو غنيمة، كان يمثل المعارضة طالب بإقامة دستور ديمقراطي، وحكومة ديمقراطية، وتعديل المعاهدة مع بريطانيا.
جماعة الإخوان المسلمين	1946	نشأت على يد عدد من التجار وهي ذات توجه إسلامي.
حزب النهضة العربية	1947	موال للحكومة تأسس لدعم مشروع الأمير عبد الله لإقامة سوريا الكبرى.

المرجع: مصطفى الحمارنة، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص ص.55-56.

الملحق رقم (02):
جدول يبين الأحزاب السياسية الأردنية 1950-1956.

اسم الحزب	سنة التأسيس	ملاحظات
حزب الجبهة الوطنية	1950	حزب وطني ذو توجهات قومية اشتراكية، أسسه سليمان النابلسي
الحزب الشيوعي الأردني	1951	أسسه يعقوب زيادين، وهو ذو توجه ماركسي.
حزب البعث العربي	1952	توجهه قومي اشتراكي، يهدف إلى القومية العربية والتأميم.
حزب التحرير	1952	حزب إسلامي كان يهدف إلى بناء الدولة الإسلامية.
حزب الاتحاد الوطني	1954	حزب ليبرالي مؤيد للحكومة، المحافظة على الاستقلال الوطني.
حزب القومية العربية	1954	حزب قومي اهتم بمقاومة المخططات الصهيونية وتحقيق الوحدة العربية.
الحزب الوطني الاشتراكي	1954	حزب قومي معتدل تزعمه هزاع المجالي، ركز على مقاومة المخططات الاستعمارية.
حزب الأمة	1954	حزب ليبرالي تزعمه سمير الرفاعي، وكان مؤيدا للحكومة.
الحزب العربي الدستوري	1956	حزب ليبرالي مؤيد للحكومة، أسسه توفيق أبو الهدى.

المرجع: مصطفى الحمارنة، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص ص.57-61.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم (3)

جدول يبين الأحزاب السياسية الأ

اسم الحزب	سنة التأسيس	
حزب جبهة العمل الإسلامي	1992	أسسه الإخوان المسلمون، المطالبة تطبيق الشريعة الإسلامية، ومحاربة الفساد، ورفض كل أشكال التطبيع مع إسرائيل، ويتزعمه حمزة منصور.
حزب العهد	1992	حزب ليبرالي مؤيد للحكومة، أسسه عبد الهادي المجالي الذي كان قائدا للأركان ثم مديرا عاما للأمن في السبعينيات والثمانينيات.
حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد"	1993	حزب ذو توجه ماركسي يعتمد على مبادئ الاشتراكية العلمية، ويقوده سالم النحاس.
حزب المستقبل	1992	حزب ليبرالي معتدل ومؤيد للحكومة، أسسه سليمان عرار الذي كان وزيرا للداخلية في الثمانينيات.
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي	1993	حزب ماركسي أسسه عزمي الخواجا من أصل فلسطيني.
الحزب التقدمي	1993	حزي ماركسي انفصل عن حزب الشعب الديمقراطي. أسسه علي عامر وهو من أصل فلسطيني.
حزب البعث العربي التقدمي	1993	حزب قومي يعترف بالقيادة القومية في سوريا، أسسه محمود المعايطة، وهو معارض للتطبيع والليبرالية.
الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء"	1993	حزب إسلامي أسسه يوسف أبو بكر، وهو يزاوج بين العروبة والإسلام.
حزب العمل القومي "حق"	1994	حزب قومي أسسه البعثي السابق محمود الزعبي.
حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	1994	حزب ليبرالي، يتزعمه ملحم التل، وهو تجمع لمجموعة من الأحزاب الليبرالية: حزب اليقظة، وحزب التقدم والعدالة، وحزب الوطن.
حزب الأحرار	1994	حزب ذو توجه ليبرالي، يتزعمه أحمد الزعبي.
حزب اليسار الديمقراطي الأردني	1995	حزب يساري، أسسه موسى المعايطة.
حزب الأنصار العربي الأردني	1995	حزب ذو توجه قومي، يتزعمه محمد فيصل المجالي.
حزب السلام الأردني	1996	حزب ليبرالي، يتولى زعامته شاهر الخريص.
حزب الأرض العربية	1996	حزب قومي، يتزعمه محمد العوران.
الحزب الوطني الدستوري	1997	حزب ذو توجه ليبرالي، وهو مساند للحكومة.
الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	1997	حزب قومي، يتولى قيادته محمد النويهي.
حزب العمل الأردني	1998	حزب ذو توجه يساري، يتزعمه محمد منذر الخطايبة.
حزب الأجيال الأردني	1999	تأسس بزعامة محمد الخلايلة.
حزب الفجر الجديد العربي الأردني	1999	حزب قومي، أسسه محمد درويش شهوان.
حزب النهضة الأردني	1999	يتزعمه مجحم الخريشة.
حزب الخضر الأردني	2000	حزب يساري، يتولى قيادته محمد البطاينة.
حزب حركة حقوق المواطن الأردنية "حماة"	2000	حزب ليبرالي، أسسه يعقوب سليمان.
حزب الشغيلة الشيوعي الأردني	2001	حزب ماركسي أسسه مجموعة من الأعضاء المنشقين عن الحزب الشيوعي الأردني، ويتزعمه مازن حنا.
حزب حركة لجان الشعب الأردني	2001	حزب ليبرالي، أسسه خالد الشوبكي.
حزب الرّفاه الأردني	2001	حزب ليبرالي، يتولى رئاسته محمد الشوملي.
حزب الوسط الإسلامي	2001	حزب إسلامي انشق عن جبهة العمل الإسلامي، يتزعمه مروان الفاعوري.
الحزب العربي الأردني	2002	حزب يساري ذو توجه قومي، يترأسه مازن ريال.
حزب الرسالة الأردني	2002	أسسه حازم شريف قشوع.

المرجع: زياد ماجد (محرر)، الديمقراطية في العالم العربي: التطور الديمقراطي في الأردن 2004، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2004)، ص ص.49-50.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم (4

جدول يبين النقابات العمالية في ال

اسم النقابة	
اتحاد عام نقابات العمال	يترأسه مازن المعايطة، وهو يضم كل النقابات العمالية.
نقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص	يرأسها مازن المعايطة.
نقابة للعاملين في الكهرباء	يتزعمها محمد الحراسيس.
النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية.	يرأسها أحمد أبو خضرا.
النقابة العامة للعاملين في السكك الحديدية	يتزعمها فوزي دوسو.
النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة	يترأسها خليل حياصات.
النقابة العامة للعاملين في المحلات التجارية	يتزعمها محمود السراحنة.
النقابة العامة للعاملين بالخدمات الصحية	يرأسها محمد غانم.
النقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك	يترأسها هاني البحري.
النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين	يتزعمها خالد زاهر.
النقابة العامة للعاملين في البلديات	يترأسها احمد الشريدة.
النقابة العامة للعاملين بالبترول والكيماويات	يرأسها خالد الزيود.
النقابة العامة للعاملين في الطباعة والتصوير	يتزعمها محمد خليل.
النقابة العامة للعاملين في الخدمة العامة	يرأسها عبد الرحمان جدع
النقابة العامة للعاملين في الموانئ البحرية والتخليص	يترأسها محمود الخطيب.
النقابة العامة للعاملين في المصارف والتامين	يتزعمها مثقال الخلايلة.
النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج	يقودها فتح الله العمراني.
النقابة العامة للعاملين في البناء	يترأسها محمود الحياري.

المرجع: «النقابات المهنية والعمالية في الأردن»، في:
http://www.arabdecision.org/inst_brows_5_3_8_1_3_11.htm/le10mai2006.

الملحق رقم (05):

جدول يبين النقابات المهنية في الأردن.

اسم النقابة	سنة التأسيس	ملاحظات
نقابة المحامين	1951	مركزها عمان، تهتم بشؤون المحامين، ويبلغ عدد أعضائها 3338 عضوا، يترأسها صالح العرموطي.
نقابة أطباء الأسنان	1953	تضم 1982 عضوا، تقوم بتأطير أطباء الأسنان وتحقيق مطالبهم، يرأسها هاشم غرايبة.
نقابة الصحفيين	1953	تقوم بتأطير جميع الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، يقدر عدد أعضائها بـ 530 عضوا، يرأسها سيف الشريف.
نقابة الأطباء	1954	يبلغ عدد أعضائها 9800 عضو تهتم بشؤون الأطباء، يقودها محمد العوران.
نقابة الصيادلة	1957	تضم 2800 عضو، تقوم بالدفاع عن فئة الصيادلة، يرأسها طاهر الشخشير.
نقابة المهندسين	1953	تهتم بشؤون مهنة الهندسة مع تنظيم ممارستها في الأردن، تسعى إلى المطالبة بحقوق أعضائها، ورفع مستواهم العلمي والمهني، وضمان العيش الكريم لهم. تضم 27 ألف عضو، يتزعمها علي أبو سكر.
نقابة المهندسين الزراعيين	1966	تضم 3976 عضو، تهتم بشؤون الهندسة الزراعية، والدفاع عن مطالب أعضائها، يترأسها عبد الهادي فلاحات.

المرجع: أحمد ذيبان الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، ط.1، (عمان: د.ن، 1992)، ص.109.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم (6)

جدول يبين الجمعيات الخيرية في

اسم الجمعية	
الاتحاد العام لجمعيات الشابات المسيحية	عمان
اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة العاصمة	عمان
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	عمان
جمعية التأهيل والرعاية الخيرية	عمان
الهيئة الأردنية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي	عمان
اتحاد الجمعيات الخيرية	السلط، الزرقاء، مادبا، اربد، المفرق، جرش، عجلون، الكرك، الطفيلة، معان، العقبة.

المرجع: وزارة التنمية السياسية الأردنية، «مؤسسات المجتمع المدني»، في:
http://www.mopd.gov.jo/organizations/jordan_organizations3.aspx/ Le 04 Mai 2007.

الملحق رقم (07):

جدول يبين الجمعيات الشبابية في الأردن 1989-2006.

اسم الجمعية	المدينة
المجلس الأعلى للشباب	عمان
ملتقى بناة المستقبل	عمان
مركز انجاز	عمان
مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين	عمان
رابطة الشبيبة الديمقراطية	عمان
منتدى الشباب العربي	عمان
الاتحاد الوطني لشباب الأردن	عمان
اتحاد الشباب الديمقراطي الأردني	عمان
مركز الأميرة بسمة للشباب	عمان

المرجع: وزارة التنمية السياسية الأردنية، «مؤسسات المجتمع المدني»، في:
http://www.mopd.gov.jo/organizations/jordan_organizations3.aspx/ Le 04 Mai 2007.

الملحق رقم (08):

جدول يبين الجمعيات النسائية في الأردن 1989-2006.

اسم الجمعية	المدينة
الملتقى الإنساني لحقوق المرأة	عمان
اتحاد المرأة الأردني	عمان
مركز الإعلاميات العربيات للدراسات	عمان
الاتحاد النسائي الأردني العام	عمان
تجمع لجان المرأة	عمان
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	عمان
مركز التوعية والإرشاد الأسري	الزرقاء
المعهد الدولي للتضامن النسائي في الأردن	عمان
جمعية النساء العربيات	عمان
المجلس الوطني لشؤون المرأة	عمان
الاتحاد الوطني لأندية صاحبات الأعمال والمهن	عمان، العقبة، الزرقاء.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاتحاد النسائي الأردني	عمان، عجلون

المرجع: وزارة التنمية السياسية الأردنية، «مؤسسات المجتمع المد
jordan_organizations3.aspx/ Le 04 Mai 2007.

الملحق رقم (09):
جدول يبين التجمعات السياسية في الكويت 1991-2006.

اسم التجمع	سنة التأسيس	ملاحظات
التكتل النيابي	1989	يضم مختلف التيارات السياسية والدينية والطائفية: سنيين، وشيعيين، وقوميين، يساريين، وليبراليين، وسلفيين، وإخوان. يهدف إلى حماية المكتسبات الدستورية.
الحركة الدستورية الإسلامية	1991	تعتبر الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت، وهي ذات توجه إسلامي، تهدف إلى تطوير النظام السياسي على أساس الشورى، وتوسيع المشاركة الشعبية، وحماية الوحدة الوطنية للكويت، وإصلاح النظام الاقتصادي وفقا للرؤية الإسلامية.
الائتلاف الإسلامي الوطني	1991	تجمع سياسي إسلامي يمثل الطائفة الشيعية، يطالب بإرساء رؤية إسلامية للعمل السياسي، واحترام دستور 1962، وتوسيع مجال الحريات في المجتمع، وفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، ومنح الحقوق السياسية للمرأة دون تحفظ.
التجمع الدستوري	1992	تجمع ليبرالي يمثل فئة التجار، وهو يطالب بقيام الأحزاب السياسية بصفة رسمية، ورفض العنف أثناء ممارسة دور المعارضة، وضرورة حصول المرأة على حقوقها السياسية كاملة، وتوحيد التجمعات السياسية في تيارين: أحدهما إسلامي، والآخر ليبرالي.
التجمع الإسلامي الشعبي	1991	هو الواجهة السياسية للجماعة السلفية في الكويت، يهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية بالتدرج، وحماية المكتسبات الدستورية.
المنبر الديمقراطي الكويتي	1991	يضم القوى السياسية اليسارية والقومية، التي توحدت في تنظيم سياسي واحد للتعبير عن آرائها وأفكارها. وهو يهدف إلى حماية السيادة الوطنية، واحترام الفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان، وترسيخ الانتماء العربي للكويت.
التجمع الوطني الديمقراطي	1997	تجمع ليبرالي، يطالب بتبني القيم الليبرالية والإصلاح السياسي.
كتل العمل الشعبي	1999	تكتل برلماني يضم نوابا من الشيعة، ونواب من بعض القبائل والمدن الحضرية.
التحالف الوطني الديمقراطي	2002	يضم مجموعة من الناشطين الليبراليين في الكويت، يهدف إلى توحيد العمل السياسي، وحماية المكتسبات الدستورية، والدفاع عن الحريات العامة، وحماية الوحدة الوطنية، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
حركة العدالة والتنمية	2004	حركة ذات توجه إسلامي، تتصف بالاعتدال، وتطالب بالإصلاح السياسي في الكويت.
حزب الأمة الكويتي	2005	أول حزب سياسي في الكويت، وهو ذو توجه إسلامي سلفي، لكنه لم يتحصل على الاعتراف الرسمي من الحكومة.

المرجع: فلاح المديرس، «التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير»، السياسة الدولية، ع.114، أكتوبر 1993، ص ص.65-66. و:

«Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms–Kuwait», Fundacion Para Las Relaciones Internacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid, 2006, p.19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم (0
جدول يبين النقابات العمالية والمهنية ف

اسم النقابة	
الاتحاد العام لعمال الكويت	رعاية مصالح العمال، ورفع مستواهم المهني والنقابي والمعيشي، وتمثيل وتطوير التشريعات العمالية ونظم التأمينات الاجتماعية.
جمعية المحاميين الكويتية	تقوم بتأطير فئة المحامين، وتمثيلهم والدفاع عنهم.
جمعية الفنانين الكويتيين	الدفاع عن مصالح الفنانين الكويتيين.
جمعية المعلمين الكويتية	تركز على تقديم الخدمات إلى المعلمين، ورعاية أعضائها بواسطة مساعدتهم على اكتساب المهارات الخاصة بممارسة التعليم، كما أنها تساهم في تقديم خدمات شاملة لعناصر العملية التربوية.
الجمعية الطبية الكويتية	تقديم الخدمات للأطباء وتمثيلهم، والمساهمة في تطوير المجال الطبي.
جمعية الصحفيين الكويتية	تنمية مستوى الصحافة الكويتية، والدفاع عن مصالح الصحفيين الكويتيين.
الجمعية الصيدلية الكويتية	توفر الإطار النقابي لفئة الصيادلة، وتهتم بانشغالاتهم المهنية.
جمعية أطباء الأسنان الكويتية	نقابة مهنية خاصة بفئة أطباء الأسنان.
الجمعية الاقتصادية الكويتية	تمثيل رجال الأعمال وتأطيرهم، والمساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي.
جمعية المهندسين الكويتية	تهتم بتمثيل المهندسين الكويتيين وتلبية احتياجاتهم ومطالبهم النقابية والمهنية.
جمعية الطيارين ومهندسي الطيران الكويتية	نقابة مهنية خاصة بفئة الطيارين ومهندسي الطيران.
جمعية المهندسين الزراعيين الكويتية	نقابة مهنية خاصة بفئة المهندسين الزراعيين.
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	نقابة مهنية خاصة بفئة المحاسبين.
الجمعية الكويتية للمتداولين في الأسواق المالية	نقابة مهنية خاصة بفئة المتداولين في الأسواق المالية.
جمعية التمريض الكويتية	نقابة مهنية خاصة بفئة التمريض.

المرجع: دليل دولة الكويت، «الجمعيات الأهلية وجمعيات النفع العام»، في:
Http://www.e.gov.kw/default.aspx?pageId=186.
«Arab Political Systems: Baseline Information and Reforms–Kuwait», Fundacion Para Las Relaciones Internacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid, 2006, p.21.

الملحق رقم (11):
الجمعيات النسائية في الكويت إلى غاية 2006.

اسم الجمعية	سنة التأسيس	ملاحظات
جمعية النهضة النسائية	1962	الاهتمام بالجانب الثقافي والوعظي والعمل الخيري.
الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية	1963	الاهتمام بالجانب الثقافي والوعظي والعمل الخيري.
نادي الفتاة	1975	الاهتمام بالجانب الثقافي والوعظي والعمل الخيري.
جمعية بيادر السلام النسائية	1981	تركز على ترقية المرأة الكويتية في جميع المجالات، من خلال إعداد دورات ثقافية في تربية الأطفال، وإدارة شؤون الأسرة، ونشر الوعي التربوي.
جمعية الرّعاية الإسلامية	1982	الاهتمام بالجانب الثقافي والوعظي والعمل الخيري.
الجمعية الكويتية التطوعية النسائية	1991	تهتم بتشجيع العمل التطوعي للمرأة الكويتية لخدمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لخدمة المجتمع		مجتمعه تربوية.
الجمعية النسائية	1998	تابعة لل بزيادة ال
الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية	–	يؤطر كافة الجمعيات النسائية، ويقدم خدمات لفئة النساء.

المرجع:

«الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية»، في:
Http://www.iico.org/home-page-eng/committes-arb.htm/ Le 04 Mai 2007.
«جمعية بيادر السلام الكويتية»، في:
Http://www.sahab.net/forums/showthread.php?t=221557/ Le 04 Mai 2007.
«الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع»، في:
Http://www.kwvs.org/arb-about.htm/ Le 04 Mai 2007.

الملحق رقم (12):
جدول يبين الجمعيات الخيرية والثقافية في الكويت.

اسم الجمعية	سنة التأسيس	ملاحظات
جمعية الإصلاح الاجتماعي	1963	تابعة للإخوان المسلمين، وهي تهتم بالحفاظ على القيم الإسلامية للمجتمع الكويتي، من خلال تطوير العمل الخيري، ونشر الأخلاق الفاضلة في أوساط الشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية.
جمعية الثقافة الاجتماعية	1963	اتخذها الشيعة في الكويت واجهة اجتماعية ودينية لهم على الرغم من أنها مسجلة رسميا كهيئة خيرية في إطار جمعيات النفع العام. تهدف إلى نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي، والإرشاد والتوجيه الديني للشيعة.
جمعية إحياء التراث الإسلامي	1980	جمعية سلفية، تهتم بالجانب الوعظي والعمل الخيري.
جمعية الرعاية الإسلامية	1982	جمعية خيرية تهتم بتقديم المساعدة لفئة النساء.
جمعية ساعد أخاك المسلم	1983	تابعة للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، تركز عملها داخل الكويت وهي ذات توجه إسلامي تربوي.
جمعية فلسطين الخيرية	1988	تابعة للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، تهتم بمساعدة الشعب الفلسطيني.
جمعية مسلمي آسيا	1989	تابعة للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، تقوم بأعمال خيرية في دول الإسلامية الآسيوية.
الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية	–	هي منظمة غير ربحية، تعمل على بناء المجتمع الكويتي ديمقراطيا من خلال تطوير المجتمع المدني حتى يتمكن من امتلاك زمام المبادرة، لكونه الفضاء الذي يجب أن تصدر منه الأفكار تجاه مؤسسات الدولة.

المرجع:

فلاح المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي: دراسة اجتماعية – سياسية»، السياسة الدولية، ع.123، جانفي 1996، ص ص.32-33.
و«الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية»، في:
Http://www.iico.org/home-page-eng/committes-arb.htm/ Le 04 Mai 2007.
و«الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية»، في:
Http://www.demokwt.org/about.asp/ Le 04 Mai 2007.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* الوثائق الرسمية:

01- «إستراتيجية وزارة التنمية السياسية الأردنية».

02- «دستور دولة الكويت لسنة 1962».

03- «دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته».

04- «قانون الأحزاب السياسية في الأردن لسنة 1992».

05- «قانون الانتخاب الأردني لسنة 2003».

06- «قانون المطبوعات والنشر في الأردن لسنة 1998».

07- «قانون المطبوعات والنشر في الكويت لسنة 2006».

08- «المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت لسنة 1962».

09- «المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المتعلق بقانون الجنسية الكويتية».

10- «معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل لسنة 1994».

11- «الميثاق الوطني الأردني لسنة 1991».

12- «نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في الأردن لسنة 2001».

13- «وثيقة الأردن أولا لسنة 2002».

14- «وثيقة الرؤية المستقبلية لبناء الكويت لسنة 1991».

* الكتب:

أ- باللغة العربية:

15- ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل، تصدير: محسن مهدي، الجزآن: الأول والثاني (القاهرة: عالم الكتب، 1991)، 699 صفحة.

16- بشارة عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، 320 صفحة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

17-بلقزيز عبد الإله، في الديمقراطية والمجتمع 2001)، 157 صفحة.

18-بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ط.1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، 512 صفحة.

19-بوتنام روبرت، بحوث في علم السياسة: المجتمع المدني وأثره في نجاح الديمقراطية – تجربة أوربية، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب والترجمة (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، 299 صفحة.

20-ثابت أحمد، التعددية السياسية: دراسة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، 108 صفحة.

21-جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة: إلياس حنا إلياس (بيروت: منشورات عويدات، 1977)، 159 صفحة.

22-جرار صلاح، المثقف والتغيير: قراءات في المشهد الثقافي المعاصر، ط.1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، 156 صفحة.

23-أبو حلاوة كريم، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة – التطور – التجليات، ط.1، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، 175 صفحة.

24-الحمارنة مصطفى، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، 196 صفحة.

25-الخطيب عياد رناد، التيارات السياسية في الأردن ونص قانون الأحزاب، الجزء الثاني (عمان: د.د.ن، 1992)، 159 صفحة.

26-أبو دية سعد، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (14)، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، 259 صفحة.

27-ذيبان الربيع أحمد، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، ط.1، (عمان: د.ن، 1992)، 277 صفحة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

28- عبد الرحمان أسامة، البيروقراطية النفطية و
التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنف
(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1982)، 253 صفحة.

29- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، 311 صفحة.

30- الرشيد عبد العزيز، تاريخ الكويت (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978)، 445 صفحة.

31- الرشيدي أحمد (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، ط.1، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997)، 658 صفحة.

32- الرميحي محمد، قضايا خليجية، ط.1، (دبي: مركز المعلومات للدراسات والبحوث، 1997)، 234 صفحة.

33- زرنوقة صلاح سالم، شادي عبد العزيز (تحرير)، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، سلسلة قضايا التنمية (31)، (القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2003)،

34- زياد ماجد (محرر)، الديمقراطية في العالم العربي: التطور الديمقراطي في الأردن 2004 (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2004)، 104 صفحة.

35- زياد ماجد (محرر)، التطور الديمقراطي في الأردن: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005)، 120 صفحة.

36- سعد الدين إبراهيم (إشراف)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي لسنة 1996، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1997)، 459 صفحة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

37- سليمان الشلبي سهيلا، العلاقات الأردنيـــة ا
أطروحات الدكتوراه (57)، ط.1، (بيروت: 2006)، 446 صفحة.

38- سمير أمين (إشراف)، المجتمع والدولة في الوطن العربي فـــي ظـــل السياســـات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي (القـــاهرة: مكتبـــة مـــدبولي، 1998)، 202 صفحة.

39- السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي: ميدانـــه وقضـــاياه (الجزائـــر: ديـــوان المطبوعات الجامعية، 1990)، 191 صفحة.

40- السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القـــاهرة: مكتبـــة نهضـــة الشرق، 1981)، 302 صفحة.

41- شتيوي موسى، داغستاني أمل، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994)، 76 صفحة.

42- شقير يحي (إشراف)، التقرير السنوي الثاني حول الحريات الصحفية في البلـــدان العربية لعام 2006، (عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، 197 صفحة.

43- صامويل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبـــود، ط.1، (بيروت: دار الساقي، 1993)، 308 صفحة.

44- صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي فـــي القـــرن العشـــرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط.1، (الكويت: دار سعاد الصـــباح، 1993)، 411 صفحة.

45- الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 257 صفحة.

46- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، (عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002)، 174 صفحة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

47- الطبطبائي عادل، السلطة التشريعية في دول
العوامل المؤثرة فيها (الكويت: منشورات د
1985)، 408 صفحة.

48- ظاهر أحمد جمال، المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية (الكويت: منشورات ذات السلاسل، د.ت)، 268 صفحة.

49- الغزالي حرب أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (117)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، 211 صفحة.

50- غزوي محمد سليم محمد، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية، ط.5، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996)، 267 صفحة.

51- غيورغي بونداريفسكي، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة: د. ماهر سلامة، ط.1، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994)، 512 صفحة.

52- فالح عبد الجبار، سعد الدين إبراهيم (تقديم)، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، 253 صفحة.

53- فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، 424 صفحة.

54- فؤاد عبد الله ثناء، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، 420 صفحة.

55- قابريال ألموند، بينغهام باول الابن، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة: أحمد علي أحمد عناني، مراجعة: أحمد حمودة (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1980)، 316 صفحة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

56- قابريال ألموند، بنجهام بويل، روبرت موندت
ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربـــي، ط.1
1996)، 339 صفحة.

57- قطاع الإحصاء والمعلومات (الكويت)، المجموعـــة الإحصـــائية لســـنة 2001، (الكويت: وزارة التخطيط، 2001)، 458 صفحة.

58- كالفرت سوزان، كالفرت بيتر، السياسة والمجتمع في العـــالم الثالـــث: مقدمـــة، ترجمة: د.عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي (الرياض: جامعة الملك ســـعود، 2002)، 506 صفحة.

59- الكواري علي خليفة (محرر)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ط.2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، 423 صفحة.

60- لاري دايموند (إعداد)، الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة: سمية فلو عبود، ط.1، (بيـــروت: دار الســـاقي، 1995)، 229 صفحة.

61- اللّوزي موسى، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، ط.1، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، 362 صفحة.

62- اللّوزي موسى، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة، ط.2، (عمّـــان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، 343 صفحة.

63- متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنـــة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن، ط.1، (بيروت: مركز دراســـات الوحدة العربية، 2002)، 206 صفحة.

64- مجموعة من المؤلفين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، 238 صفحة.

65- مجموعة من المؤلفين، الغزو العراقي للكويت، سلســـلة عـــالم المعرفـــة (195)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، 797 صفحة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

66- مجموعة من المؤلفين، المسألة الديمقراطية مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 31

67- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثالث: التغير والتنمية السياسية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (31)، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986)، 293 صفحة.

68- نصر مهنا محمد، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002)، 714 صفحة.

69- النقيب خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور المجتمع والدولة، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 213 صفحة.

70- النقيب خلدون حسن، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، ط.1، (بيروت: دار الساقي، 1996)، 338 صفحة.

71- واعظي أحمد، المجتمع الديني والمدني، ترجمة: حيدر حب الله، ط.1، (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، 200 صفحة.

72- وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، 148 صفحة.

73- يسري مصطفى، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، ط.1، (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2002)، 407 صفحة.

ب- باللّغة الأجنبية:

74- Abu-Hakima Ahmed Mustafa, Histoire Moderne du Koweït 1750-1965, 1.éd, (Paris: s.éd, 1992), 233 pages.

75- Antonio Gramsci, Gramsci dans Le Texte (Paris: Editions Sociales, 1977), 797 pages.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

c and Social Development, the Arab
eport 2004: Towards Freedom in the
Arab World (Amman: National Press, 2005), 265 pages.

77- Bassma Kodmani Darwish et May Chartouni-Dubarry, Les états Arabes Face a La Contestation Islamiste (Paris: Armond Colin, 1997), 317 pages.

78- Bernard Lewis, Islam (Paris : Quarto Gallimard, 2005), 1333 pages.

79- Bertrand Badie, L'état Importé : L'occidentalisation de L'ordre Politique (Paris: Editions Fayard, 1992), 334 pages.

80- Eric Zernik, La Pensée Politique (Paris : Editions Ellipses, 2003), 479 pages.

81- G.W.F.Hegel, Philosophy of Right, Translated by: S.W Dyde (Ontario, Canada: Batoche Books Kitchener, 2001), 281 pages.

82- Jean-Jacques Rousseau, Discours sur L'origine et Fondements de L'inégalité Parmi Les Hommes (Paris : Edition Gallimard, 1969), 285 pages.

83- Jean-Jacques Rousseau, Du Contrat Social (Paris: Union Générales D'éditions, 1973), 438 pages.

84- John Locke, Two Treatises of Civil Government, Introduction by: W.S.Carpenter (London: Every Man's Library, 1970), 242 pages.

85- Joseph Schumpeter, Capitalisme, Socialisme et Démocratie: 3 et 4 Parties, Traduction Française (Québec: La Bibliothèque Paul-Émile Boulet, 2002), 153 pages.

86- Karl Marx, Friedrich Engels, L'idéologie Allemande, Première Partie : Feuerbach, Traduction de: Renée Cartelle et Gilbert

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

: Jacques Milhau (Paris: Editions
s.

87- Karl Marx, Friedrich Engels , Manifeste du Partie Communiste, Introduction de: Jean Bruhat (Paris: Editions Sociales, 1976), 96 pages.

88- Mark E.Warren, Democracy and Association (Princeton: Princeton University Press, 2000).

89- Maurice Flory, Les Régimes Politiques Arabes, 1.éd, (Paris: Presses Universitaires de France, 1990), 558 pages.

90- Ministry of Planning and International Co-operation, Jordan Human Development Report 2004: Building Sustainable Livelihoods (Amman: Jordanian Hashemite Fund for Human Development, 2004), 156 pages.

91- Mona marshy, Freedom of Association With Regard to Political Parties and Civil Society in the Middle East, North Africa and the Gulf (Ottawa: International Development Research Center, 2005), 116 pages.

92- Nancy L.Rosenblum, Robert C.Post, Civil Society and Government (Princeton: Princeton university Press, 2001).

93- A Panel of Specialists, Kuwait-Iraq Boundary Demarcation: Historical Rights and International Will, Supervised and Revised by: Abdullah Yusuf Al-Ghunaim (Kuwait: Center for Research and Studies, 1994), 227 pages.

94- Philippe Braud, Science Politique : La démocratie (Paris: Editions du Seuil, 1997), 239 pages.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Moyen Orient: Pouvoirs Autoritaires, ...d, (Paris: Presses Universitaires de France, 2004), 303 pages.

96- Riccardo Bocco et Mohamed-Reza Djalili, Moyent-Orient: Migration, Démocratisation, Médiations, 1.éd, (Paris: Presses Universitaires de France, 1994), 405 pages.

97- Robert Dahl, De La Démocratie, Traduction de: Monique Berry (Paris: Nouveaux Horizons, 1998), 200 pages.

98- Roger-Gerard Schwartzenberg, Sociologie Politique, 5.éd, (Paris: Editions Montchrestien, 1998), 623 pages.

99- Roger Sue, La Société Civile Face au Pouvoir (Paris: Presses de Sciences Politique, 2003), 132 pages.

100- Simone Goyard-Fabre, Hobbes: le Citoyen (Paris: GF Flammarion, 1982), 408 pages.

101- Solidarity Center, Justice for All: the Struggle for Worker Rights in Jordan (Washington: American Center for International Labor Solidarity, 2005), 292 pages.

102- Stephen Chilton, Grounding Political Development, 2.éd, (Minnesota: University of Minnesota, 1999), 130 pages.

103- Steven A.Cook, Madeleine K.Albright, Vin Weber, In Support of Arab Democracy: Why and How (New York: Council on Foreign Relations, 2005), 90 pages.

104- Sudipta Kaviraj and Sunil Khilnani, Civil Society: History and Possibilities (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 324 pages.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* الندوات الفكرية:

105- «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، (بيروت: المركز، 1987)، 928 صفحة.

106- «ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي»، ندوة فكرية نظمها المعهد الايطالي فوندا سيوني أنريكو ماتيي، ط.2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 390 صفحة.

107- «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط.1، (بيروت: المركز، 2004)، 971 صفحة.

108- «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، (بيروت: المركز، 2001)، 879 صفحة.

* الموسوعات:

أ- باللغة العربية:

109- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الأول، ط.1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، 929 صفحة.

ب- باللغة الأجنبية:

110- Jeremie-Lorrain, Encyclopaedia Universalis, Corpus 13, (Paris: s.éd, 1992), 1055 pages.

111- «L'état du Monde», Annuaire Economique Géopolitique Mondial (Paris : Editions La Découverte, 2004), 672 pages.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* المجلات والدوريات:

أ- باللغة العربية:

112- الأنصاري عبد الحميد، «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني»، المستقبل العربي، ع.272، أكتوبر 2001، ص ص.95-114.

113- بلقزيز عبد الإله، «الإصلاح السياسي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، ع.304، جوان 2004، ص ص.85-98.

114- بوعلي ياسين، «المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني»، عالم الفكر، ع.03، جانفي/مارس1999، ص ص.45-67.

115- الجنحاني الحبيب، «المجتمع المدني بين النظرية والممارسة»، عالم الفكر، ع.03، جانفي/مارس 1999 ص ص.27-44.

116- حداد مهنا، «الهوية العربية بين مؤسسات الدولة القطرية والمجتمع القبلي»، نقد، ع.10، د.ت، ص ص.51-77.

117- حسنين توفيق إبراهيم، «التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا وإشكاليات»، السياسة الدولية، ع.142، أكتوبر 2000، ص ص.08-31.

118- أبو حلاوة كريم، «إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني»، عالم الفكر، ع.03، جانفي/مارس 1999، ص ص.09-26.

119- الزيدي مفيد، «المعارضة السياسية وأنماط علاقاتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، ع.320، أكتوبر 2005، ص ص.56-69.

120- سعد الدين نادية، «مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة»، المستقبل العربي، ع.321، نوفمبر 2005، ص ص.125-126.

121- سهيل الكتبي ابتسام، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، ع.257، جويلية 2000، ص ص.220-235.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

122- الشطي إسماعيل، «نحو رؤية مستقبلية لتعز
مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، الم
2002، ص ص.136-147.

123- طلال صالح إبراهيم، «التجربة النيابية الكويتية...ما لها وما عليها»، السياسة الدولية، ع.142، أكتوبر 2000، ص ص.66-71.

124- عواد مهنا أمين، «تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن 1950-1957: دراسة مقارنة»، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، ع.04، ديسمبر 1992، ص ص.13-35.

125- الفقير فادية، «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن»، المستقبل العربي، ع.271، سبتمبر 2001، ص ص.28-55.

126- الفيلي محمد، «تطوير النظام الانتخابي في الكويت: إصلاح قانون الانتخابات»، مجلة الحقوق، ع.03، سبتمبر 2004، ص ص.13-15.

127- قاعود علاء، «الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن»، السياسة الدولية، ع.115، جانفي 1994، ص ص.87-92.

128- كامل السيد مصطفى، «المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي»، السياسة الدولية، ع.161، جويلية 2005، ص ص.66-79.

129- كريشان كومار، «حول مصطلح المجتمع المدني»، ترجمة: عدنان جرجس، مراجعة: زهرة أحمد حسين، الثقافة العالمية، ع.107، جويلية 2001، ص ص.35-45.

130- كنوش الشرعة محمد، «التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور - الواقع - التحديات - الآفاق»، المستقبل العربي، ع.257، جويلية 2000، ص ص.180-197.

131- المديرس فلاح، «التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير»، السياسة الدولية، ع.114، أكتوبر 1993، ص ص.52-73.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

132- المديرس فلاح، «الشيعة في المجتمع الكوي
السياسة الدولية، ع.123، جانفي 1996، د

133- المستيري محمد، «المجتمع المدني: نظرة مستقبلية»، رؤى، ع.09/08، اكتوبر 2000، ص ص.14-17.

134- المسلماني أحمد، «عملية التسوية السلمية»، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ص ص.176-177.

135- المصري طاهر، «واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن»، المستقبل العربي، ع.250، ديسمبر 1999، ص ص.08-15.

136- معتز بالله عبد الفتاح، «الديمقراطية العربية بين محدّدات الداخل وضغوط الخارج»، المستقبل العربي، ع.326، أفريل 2006، ص ص.15-29.

137- المقاطع محمد، «تطوير النظام الانتخابي في الكويت»، مجلة الحقوق، ملحق ع.03، سبتمبر 2004، ص ص.30-34.

138- موضي عبد العزيز الحمود، «المرأة في مجتمع ديمقراطي: حالة الكويت»، المستقبل العربي، ع.262، ديسمبر 2000، ص ص.68-78.

139- ميتكيس هدى، «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للإنطلاق»، السياسة الدولية، ع.120، أفريل 1995، ص ص.22-45.

140- النجار غانم، «واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج»، المستقبل العربي، ع.268، جوان 2001، ص ص.90-112.

141- هاشم مازن، «شبكة العلاقات الاجتماعية ومفهوم المجتمع المدني»، رؤى، ع.20، 2003، ص ص.46-69.

ب- باللغة الأجنبية:

142- Ali R.Abootalbi, «Civil Society, Democracy, and the Middle East», Middle East Review of International Affairs, Vol.02, N.03, September 1998, pp.46-59.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ospects for Political Reform in Kuwait: vents», Arab Reform Brief, N.08, June 2006, pp.01-06.

144- Christine Jungen, «Tribus et Tribalisme : Organisation Sociale et Idéologie», Les cahiers de L'Orient, N.75, 3 Trimestre 2004, pp.51-62.

145- Helga Baumgarten, «Vers la Construction de la Première Démocratie Arabe ? Une Analyse Critique des Elections en Jordanie de 1989 Jusqu'à 2003», Confluences Méditerranée, N.49, Printemps 2004, pp.135-147.

146- Jens Munch, «Democracy in the Arab World: the Case of Kuwait», Open Democracy, 27 March 2003, pp.01-03.

147- Lamis Andoni, «Fin du Patriarcat et Aspirations à La Démocratie: Transition Périlleuse en Jordanie», Le Monde Diplomatique, N.540, Mars 1999, pp.04-05.

148- Marc Lavergne, «La Jordanie à L'heure du Doute», Les Cahiers de L'orient, N.75, 03 Trimestre 2004, pp.07-19.

149- Paul Aarts, «les Limites du Tribalisme Politique : le Koweït D'après Guerre et le Processus de Démocratisation», Monde Arabe: Maghreb-Machrek, N.142, Octobre/Décembre 1993, pp.61-79.

150- Robert Satloff, «A Reform Initiative in Jordan: Trying to Keep Pace with Iraqi and Palestinian Elections», Policy Watch, N.953, February 4, 2005, the Washington Institute for Near East Policy, pp.01-03.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ciety and Democratization in the Arab
view of International Affairs, Vol.09, N.04, December 2005, pp.14-34.

152- Stéphanie Latte Abdallah, «les Femmes des Camps en Jordanie : Contestation du System Patriarcal un Enjeu Politique», Les Cahiers de L'Orient, N.75, 3 Trimestre 2004, pp.77-100.

153- Swaidan Ziad, Mihai Nica, «the 1991 Gulf War and Jordan's Economy», Middle East Review of International Affairs, Vol.06, N.02, June 2002, pp.70-76.

154- Wendy Kristianasen, «à L'ombre de la Compagne de Lutte Contre le Terrorisme: Essor et Divisions des Islamistes Koweitiens», Le Monde Diplomatique, N.579, Juin 2002, p.14.

* الأوراق البحثية:

أ- باللغة العربية:

155- البلاونة علي، «دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة»، المركز الأردني للإعلام، مديرية الدراسات واستطلاع الرأي، 2007.

156- الشطي خالد حسين، «المنظور الدستوري والقانوني لهيئات المجتمع المدني في الكويت»، مؤتمر التوافق السنوي الثالث: هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، الكويت، 10-11 أفريل 2006.

157- الفيلي محمد حسين، «الأحزاب السياسية في الكويت: واقع قائم ومستقبل منظور»، مؤتمر التوافق السنوي الثالث: هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، الكويت، 10-11 أفريل 2006.

158- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، «تحديات الإصلاح السياسي: الاستقرار الإقليمي والدمقرطة الأردنية»، عمان/بروكسل، 8 نوفمبر 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ny M.Sharp, «Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues», CRS Report for Congress, Updated October 30, 2006, the library of Congress.

160- Alsoudi Abdel Mahdi, «The Impact of US Aid Policy on Democracy and Political Reform in the Arab World», International Policy Fellowship, Sociology Department, Jordan University, Amman-Jordan, 2005-2006.

161- Al-Najar Ghanim, «Challenges of Security Sector Governance in Kuwait», Working Paper, N.142, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), August 2004.

162- «Amnesty International Report 2001», Amnesty International Publications 2001.

163- «Amnesty International Report 2002», Amnesty International Publications 2002.

164- «Arab political systems: baseline information and reforms– Jordan», Fundacion Para Las Relaciones Interenacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid, 2006.

165- «Arab political systems: baseline information and reforms– Kuwait», Fundacion Para Las Relaciones Interenacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid, 2006.

166- Asef Bayat, «Social Movements Activism and Social Development in the Middle East», Civil Society and Social Movements Programme, Paper N.03, November 2000, United Nations Research Institute for Social Development.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Wealth and Regime Change», Presentation at «Transforming Authoritarian Rentier Economies and Protectorates», Bonn, Germany, September 22-23, 2005.

168- Center for Strategic Studies (University of Jordan), «Democracy in Jordan - 2004», Public Opinion Poll Unit, October 2004.

169- Center for Strategic Studies (University of Jordan), «Democracy in Jordan - 2005», Public Opinion Poll Unit, September 2005.

170- Commission of the European Communities, «Country Report: Jordan», Commission Staff Working Paper, European Neighbourhood Policy, Brussels, 12-05-2004.

171- David L.Epstein, Robert Bates, Jack Goldstone, «Democratic Transitions», Paper Prepared for Presentation at the Midwest Political Science Association Meetings, Chicago, IL, April 3-6, 2003. Preliminary Draft: Draft of October 13, 2003.

172- Ellen Lust-Okar, «Elections under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan», Working Paper.

173- The Economists Intelligence Unit, «the Dynamics of Democracy in the Middle East», Special Report, London, March 2005.

174- «Environmental Institutions and Governance: Jordan», Earth Trends Country Profiles, 2006.

175- «Environmental Institutions and Governance: Kuwait», Earth Trends Country Profiles, 2006.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Sunnis and Shiites», CRS Report for 004, the Library of Congress.

177- International Institute for Democracy and Electoral Assistance, «Democracy in the Arab World», an Overview of the International IDEA Project 2003-2004, Stockholm (Sweden).

178- Jeff Haynes, «Why Has Democratization in the Muslim World Been so Slow to Occur?» , Department of Law, Governance and International Relations, Metropolitan University, London.

179- Jill Crystal, «Political Reform and the Prospects for Democratic Transition in the Gulf», Working Paper, N.11, July 2005, Fundacion Para Las Relaciones Internacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid.

180- John Keane, «Eleven Theses on Markets and Civil Society», Presented in the Conference: «Markets and Civil Society», European Civil Society Network (CISO) Meeting (Madrid), 25 June 2004.

181- John Keane, «Can Civil Society Become More Civil?» Plenary Lecture Delivered to the Conference: «A Place for All? Comparing Civil Societies in Scotland and Northern Ireland», Wednesday 8th September 2004.

182- Juan José Escobar Stemmann, «the Challenges of Democratization and Political Reform in the Middle East: Between Autocracy, Islamism and Liberalism», Fundacion Para Las Relaciones Interenacionales Y El Dialogo Exterior (FRIDE), Madrid.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

isive Reform: Jordan's Stubborn
ers, Middle East Series: «Democracy and Rule of Law Project», N.76, Carnegie Endowment for International Peace, December 2006.

184- Kenneth Katzman, «Kuwait: Post-Saddam Issues and U.S. Policy», CRS Report for Congress, the Library of Congress, May 18, 2005.

185- Kuwait Economic Society, «Kuwaiti Public Opinion Survey Report», Kuwait, April 2006.

186- Larry Diamond, «Democracy, Development and Good Governance: the Inseparable Links», Annual Democracy and Governance Lecture Center for Democratic Development at the British Council Hall, Accra (Ghana), March 1, 2005.

187- Larry Diamond, Gary Marks, «Seymour Martin Lipset and the Study of Democracy.»

188- Laurence Weert, «Quatre Modèles Théoriques Pour Penser la Société Civile Dans L'ordre Juridique International», Rapport Tel que Présenté Lors du Séminaire Fermé «Société Civile et Démocratisation des Organisation Internationales», 28 et 29 Mai 2004, à L'université Libre de Bruxelles.

189- Lawyers Committee for Human Rights, «What Happened to the Human Rights Movements in Egypt, Tunisia and Kuwait? Assessing the Toll of Long-Term Restrictions on Human Rights Organizations», Washington, November 28, 2001.

190- Marina Ottaway, «Democratic Transitions: What Role for External Actors?» Notes for a Presentation at the Conference on

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Middle East, and Eastern Europe: the Neighbourhood», Lisbon, December 13-14, 2004.

191- Michael Herb, «Kuwait», Prepared for: the Usip-Muslim World Initiative Working Group and Study Project: «the transition From Liberalized Autocracy? New Options for Promoting Democracy in the Arab World», Georgia State University, October 26, 2005.

192- Michael Herb, «No Representation without Taxation? Rents, Development and Democracy», Georgia State University, December 3, 2003.

193- Ministry of planning (Kuwait), «Kuwait: Country Report on the Millennium Development Goals», April, 2003.

194- Nathan J.Brown, «Jordan and its Islamic Movement: the Limits of Inclusion?» Carnegie Papers, Middle East Series, «Democracy and Rule of Law Project», N.74, November 2006, Carnegie Endowment for International Peace.

195- Nathan J.Brown, «Pushing toward Party Politics Kuwait's Islamic Constitutional Movement», Carnegie Papers, Middle East Series, «Democracy and Rule of Law Program», N.79, January 2007.

196- Nathan J.Brown, Dina Bishara, «Kuwaitis Vote for a New Parliament…and May be a New Electoral System», Carnegie Endowment for International peace (Washington).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Politics in Participatory Emirate», gie Middle East Center, N.03, June 2007.

198- Richard Banegas, «Les Transitions Démocratiques: Mobilisations et Fluidité Politique.»

199- Ruy A.Teixeira, L.Sandy Maisel, John J.Pitney, «Rethinking Political Reform: Beyond Spending and Term Limits», April 1994.

200- Sa'eda Kilani, «Black Year for Democracy in Jordan: the 1998 Press and Publication Law», Copenhagen (Denmark), Secretariat of the Euro-Mediterranean Human Rights Network, the Danish Centre for Human Rights, September 1998.

201- Samer Shehata, «Prospects for Political Reform in the Arab World», Summary Notes From a Lecture Delivered at the Arab-Western Summit of Skills in Berlin, Germany, January 17-18, 2004.

202- T.K.Ahn, P.Matthew, «Game Theory and Democratic Transitions: Modelling and Theoretic Re-Considerations of Przeworski's Democracy and the Market», Indiana University-Bloomington.

203- Wolfgang Zapf, «Modernization Theory and the Non-Western World», Paper Presented to the Conference: «Comparing Processes of Modernization», University of Potsdam, December 15-21, 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* الوثائق الالكترونية:

أ- باللـــغة العـــربية:

01- توفيق راوية، «القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا»، مجلة البيان، في: Http://albayanmagazine.com/Files/Africa/8.html/ Le 13 Février 2005.

02- «حزب الأمّـــة الكويتي»، في:

Http://www.ommah.net/content/view/114/44/ Le 4 mai 2006.

03- خالد سليمان، «المرأة والثقافة السياسية في الأردن»، في:

Http://www.arabrenewal.com/index.php?Rd=AI&AIO=11460/ Le 3 Janvier 2004.

04- دائرة الإحصاءات العامة (الأردن)، «الجمعيات والنقابات 2000»، في:

Http://www.dos.gov.jo/dos_home/jorfig/2000/jor_f_a.htm/ Le 10 mai 2007.

05- دائرة الإحصاءات العامة (الأردن)، «الجمعيات والنقابات 2005»، في:

Http://www.dos.gov.jo/dos_home/jorfig/2005/jor_f_a.htm/ Le10 mai 2007.

06- دليل دولة الكويت، «الجمعيات الأهلية وجمعيات النفع العام»، في:

Http://www.e.gov.kw/default.aspx?pageId=186/ Le 04 Mai 2007.

07- الديوان الأميري (الكويت)، «الهيئات الأهلية التطوعية والخيرية»، في:

Http://www.kuwait.kw/Diwan/main/Story_Of_Kuwait/Independence/civilization/public_authorities.html/Le 9 Mai 2007.

08- رزيق كمال، «التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية»، مجلة علوم إنسانية، ع.25، نوفمبر 2005، في:

Http://www.ulumminsania.net/b33.html/ Le 5 Décembre 2005.

09- زاهي بشير المغيربي محمد، «الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات»، في ندوة: «الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية»، جامعة القاهرة، في:

Http://www.arabrenewal.com/Index.php?Rd=AI&AIO=9960/ Le 3 Janvier 2004.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

10- عبيد غباش محمد، «الدولة الخليجية: سلطة عاجز»، منتدى التنمية، «إصلاح جذري: رؤية م ديسمبر 2005، في:

Http://www.arabrenewal.com/index.php?Rd=AI&AIO/ Le 3 Janvier 2004.

11- منتدى ليبيا، «مظاهر التحول الديمقراطي في الأردن»، تقرير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، في:

Http://www.libyaforum.org/index.php?option=comcontent&task=view&id=984itenid=82/Le 1 Juin 2004.

12- النعيمي عبد الرحمان، «مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، منتدى التنمية، «إصلاح جذري، رؤية من الداخل»، الاجتماع السنوي 25، 6 ديسمبر 2005، في:

Http://www.arabrenewal.com/index?Rd=ai&aio=2777/ Le 3 Janvier 2004.

13- «الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية»، في:

Http://www.iico.org/home-page-eng/committes-arb.htm/ Le 04 Mai 2007.

14- وزارة التنمية السياسية (الأردن)، «مؤسسات المجتمع الأردني»، في:

Http://www.mopd.gov.jo/organizations/jordan_organizations3.aspx/ Le 4 Mai 2007.

15- وزارة الداخلية الأردنية، «تأسيس الأحزاب السياسية»، في:

Http://www.moi.gov.jo/pages.php?id_s=13/ Le 04 Mai 2007.

ب- باللغة الأجنبية:

16- Mousa Braizat, «Towards a More Active Party System In Jordan the Need to Develop Major Political Intellectual Trends», in:

Http://www.alqudscenter.org/English/pages,php?Local_type=128&local_details=2&id1=121&menu_id=19&program_id=4&cat_d=14/Le 13 Janvier 2006.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قـائمـة الجـداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
01	المساعدات السنوية الأمريكية للأردن 1991-2006.	96
02	عدد نواب القبائل وتطوره في مجلس الأمة الكويتي 1963-1996.	100
03	توزيع نواب القبائل في مجلس الأمـــة الكويتي 1963-1996.	101
04	مؤشرات الفساد السياسي في الأردن 1997-2004.	120
05	مؤشرات الفساد السياسي في الكويت 1997-2004.	121
06	المساعدات الاقتصادية الأوربية للأردن 1995-2003.	156

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهـــرس

مقـــدمـــــة.....04

الفصل الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني والتحول السياسي.....14

المبحث الأول: مفهوم وخصائص المجتمع المدني.....15

المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني.....15

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني.....28

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي.....34

المطلب الأول: التنمية السياسية.....34

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي.....40

المطلب الثالث: الإصلاح السياسي.....46

المبحث الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والتحول السياسي.....52

المطلب الأول: المجتمع المدني آلية للتحول السياسي.....52

المطلب الثاني: التحول السياسي عامل لتفعيل المجتمع المدني.....61

الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في التحول السياسي في الأردن والكويت.....66

المبحث الأول: نشأة ومكونات المجتمع المدني في الأردن والكويت.....67

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في البلدين قبل 1989.....67

المطلب الثاني: مكونات وخصائص المجتمع المدني في البلدين 1989-2006.....76

المبحث الثاني: محددات دور المجتمع المدني في التحول السياسي في الأردن والكويت.....88

المطلب الأول: المحددات السياسية والثقافية.....88

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية.....94

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن والكويت.....104

المطلب الأول: الأداء التنموي للمجتمع المدني في البلدين.....104

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في البلدين.....116

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث: تأثير التحول السياسي على المجت

المبحث الأول: واقع التحول السياسي في الأردن والكوي

المطلب الأول: دوافع التحول السياسي في البلدين.....123

المطلب الثاني: مؤشرات التحول السياسي في البلدين.....137

المبحث الثاني: محددات تأثير التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت.....145

المطلب الأول: المحددات الداخلية.....146

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.....151

المبحث الثالث: انعكاسات التحول السياسي على المجتمع المدني في الأردن والكويت.....156

المطلب الأول: أثر التحول السياسي على العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية.....157

المطلب الثاني: تقييم انعكاسات التحول السياسي على المجتمع المدني في البلدين.....164

خاتمـــــــــــة.....179

المـــــــــــلاحق.....186

قائمـــة المراجـــع.....194